الاثنين 20 آذار 2023
العدد 4877 السنة السابعة عشرة
Lundi 20 Mars 2023 no 4877 17ème année

24 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
محور الشرق: نفط وصناعة

● محمد وهبة
انكسار المصارف في أميركا ليس صدفة

● ماهر سلامة
أوروبا مذعورة

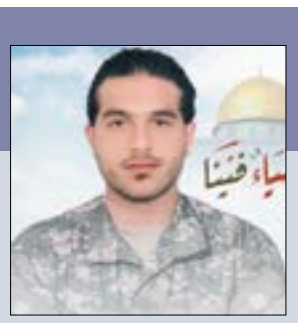

رمضان فلسطين: الاحتلال لا يحتاج إلى استهلال!

ثلاثون رصاصة وطعنات تصيب جسد الشهيد الأسود
حوارة تضرب من جديد: استهداف عنصر في القوات الخاصة

ميقاتي إلى نيقوسيا مع ورقة لبنانية لاتفاق جديد
الترسيم مع قبرص: حذار فخ السنيورة [4]

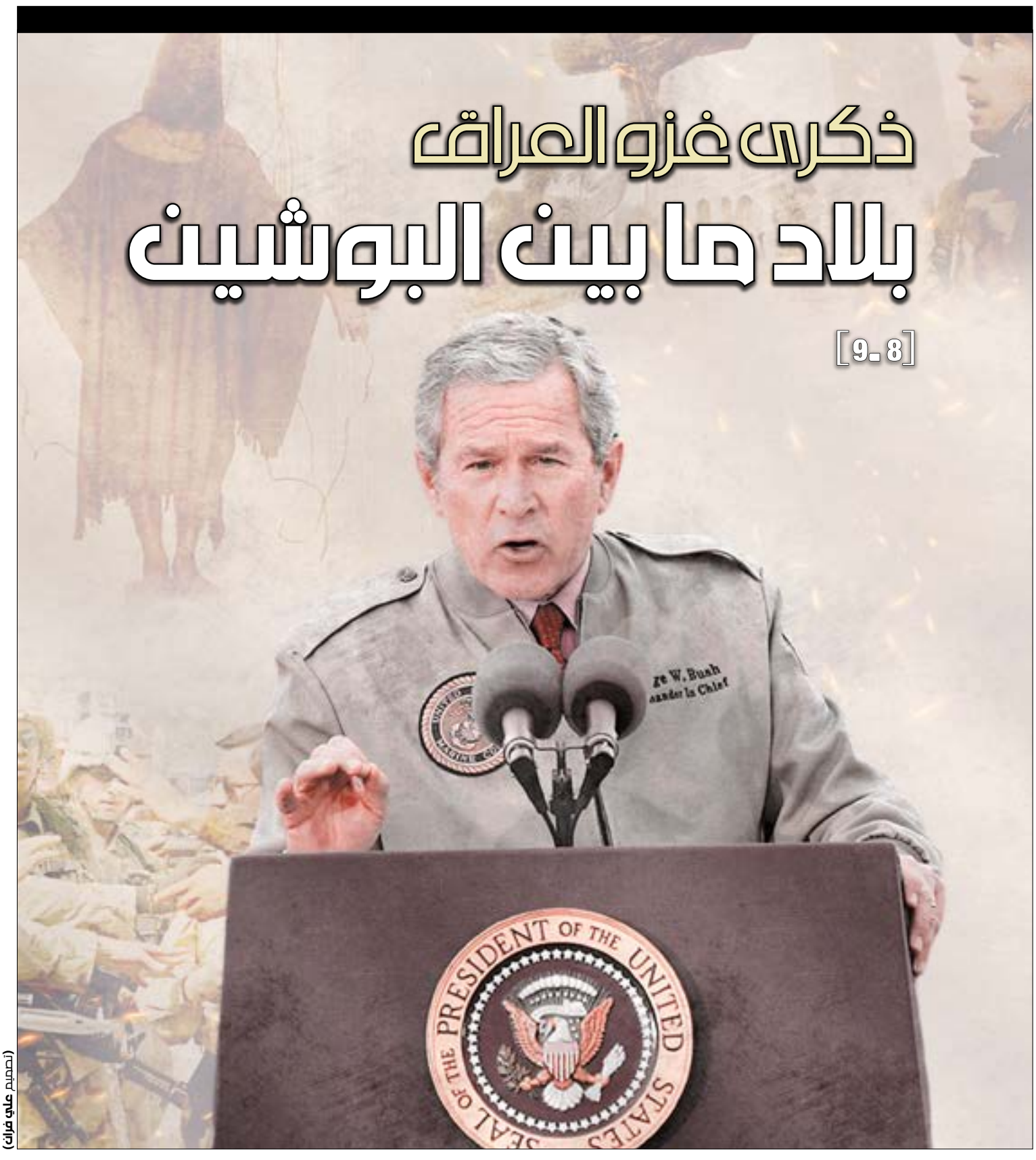

(تصميم علي فرات)

06
قضية

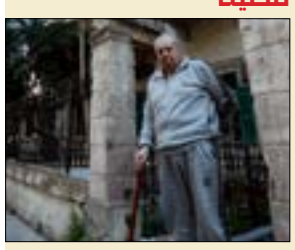

بلدية بيروت
إخلاء من أبنية سليمة!

06
قضية

مازوت المستشفيات
الحكومية الكارثة آتية

10
تقرير

شي في موسكو
ولّى زمن الانكفاء

10
فرنسا

ماكرون لا ييأس
رفع سن التقاعد ... بالقوة

الحدث

تفاصيل اغتيال قائد في «الجهاد» في ضاحية قدسيا:
30 رصاصة وطعنات وفرار الجناة بسيارة «فان»

عند الثامنة وقليل من صباح أمس، غادر المقاوم علي رمزي الأسود (31 سنة) منزله في ضاحية قدسيا قرب دمشق. وبينما كان يستعدّ لركوب سيارته، انهمر رصاص كثيف باتّجاهه، حيث أفرغ مجهولان أكثر من ثلاثين طلقة من رشاشات خفيفة، أصابت أكثر من عشر منها الأسود بإصابات قاتلة. وعند قدوم سيّارات الإسعاف والأجهزة الأمنية، كان المقاوم قد فارق الحياة. وبعد نقله إلى أحد مستشفيات العاصمة السورية لتشريح الجثّة، تمّ إخراج عدد غير قليل من الرصاصات من جسده، ليتبيّن أنها من أسلحة متوسّطة، يبدو أنها غربية مخصّصة للاغتيالات. وأظهر تقرير الطبّ الشرعي أن كمّية كبيرة من الرصاصات أصابت جسده، لكن اللافت أنه تعرّض للطعن بسكين حادّ بعد وقوعه أرضاً. وبحسب بيان الطبيب الشرعي، فإن عمليات الطعن حصلت بعدما فارق الأسود الحياة، في ما يمنّ عن رغبة العدو في إضفاء طابع متوحّش على العملية. كذلك، أظهرت التحقيقات أن الرصاصات كانت من حجم كبير، ومعدّة أصلاً لضرب أهداف مدرّعة، ما يعني أن القوة المهاجمة أخذت في الاعتبار أن يكون المقاوم الأسود مرتدياً واقياً للرصاص، أو أن العملية كانت لتقع ربّما عند ركوبه سيارته، ما يعني احتمال أن تكون سيارته مصفّحة.

وكان الأسود يعيش في مخيم اليرموك، لكنه نزح عنه بعد اندلاع الحرب في سوريا، وانتقل للإقامة في منطقة أخرى، ثمّ تزوّج وأنجب ابنتين وولداً، وهو كان يقظاً ويتّخذ إجراءات أمنية دقيقة في ضوء ارتفاع وتيرة العمل الصهيوني في سوريا. وقبل فترة، انتقل للسكن في ضاحية قدسيا حيث جرت عملية الاغتيال، والتي دلّت على أن العدو كان يعرف به، وأن خلاياه الأمنية عملت على مراقبته من خلال تعقّب تقني وبشري أيضاً، وهي حضّرت ودرست مسرح الجريمة جيداً، حتى تمكّنت من تنفيذها وسحب المنفذين إلى خارج موقعها. وأشارت إفادات لشهود عيان إلى أن سيارة «فان» شوهدت تغادر المنطقة سريعاً بعد دقائق من حصول العملية، ويجري البحث عنها. كما ظهرت بعض المؤشّرات إلى أن عملية المراقبة المباشرة قد أخذت وقتاً غير قصير، فيما يتمّ التكتّم على تفاصيل كثيرة حول التحقيقات الجارية في سوريا.

الشهيد الأسود، هو ابن عائلة فلسطينية هاجرت إثر نكبة العام 1948 من قضاء حيفا، وسكنت في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين في العاصمة السورية دمشق. وهو ولد في العام 1991، وتابع تحصيله العلمي في سوريا، وتخصّص في الكيمياء. وطوّر قدراته العلمية بجهد شخصي بعد انخراطه في «سرايا القدس»، الجناح العسكري لحركة «الجهاد الإسلامي» التي التحق بها في العام 2005 عن عمر 14 عاماً، وترقّى في المسؤوليات بعد خضوعه لدورات متخصّصة كثيرة، من بينها دورة قيادة وأركان، وكانت له إسهاماته في تطوير القدرات التقنية لـ«السرايا». والأسود، الذي حمّلت «الجهاد» في بيان نعيه الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية عن «الجريمة الغادرة» التي طاولته، مضيفةً أنه «اغتيل على يد عملاء العدو الصهيوني»، معروفٌ في أوساط الحركة بأنه «قيادي عسكري مهمّ في الساحة السورية»، وهو الشهيد السادس لـ«السرايا» في تلك الساحة منذ العام 2019.

> نتنياهو يتبنى الجريمة: دمهم مهدور وسنصل إليهم أينما كانوا

الإقرار الإسرائيلي

وبينما سارعت وسائل إعلام العدو إلى نشر الخبر نقلاً عن مصادر خارج الكيان، قال رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، في افتتاح جلسة الحكومة: «تعمل قواتنا على مدار الساعة لإحباط البنى التحتية للإرهاب، قتلنا عشرات المسلّحين الشهر الماضي، واعتقلنا عدداً آخر. أكرّر: كلّ الذين يحاولون إيذاء الإسرائيليين دمهم مهدور، سنصل إلى المطلوبين في كلّ مكان». وأضاف: «نحن نصل إلى الإرهابيين والمهندسين في كلّ مكان وأينما كانوا». وبدا موقف نتنياهو هذا، بمثابة إشارة انطلاق للخبراء والإعلاميين للربط بين عملية الاغتيال وبين عملية مجدو، إذ وافق رئيس «شعبة العمليات السابق»، اللواء يسرائيل زيف، على الربط بينهما، مبرّراً ذلك في مقابلة مع «إذاعة الجيش»، بأن «حركة الجهاد لا تلتزم بقواعد اللعبة القائمة مع إسرائيل»، في إشارة إلى كون عملية مجدو بدت خارج القواعد المألوفة، وبما يستبطن إقراراً بعنصر المفاجأة التكتيكية وبأبعادها الاستراتيجية. أيضاً، تبنّى العديد من الإعلاميين والمعلّقين العسكريين، بصياغات مختلفة، «نظرية» وجود صلة بين «مجدو» و«قدسيا» التي برز إجماع على كونها نُفّذت من قبل «الموساد». لكن بعض المعلّقين رأوا أن الاغتيال هو جزء من التعامل مع القوى الموجودة خارج الكيان، وأن لا علاقة له بحادثة مجدو، على رغم أن هؤلاء تحدّثوا عن أن الشهيد كان يعمل على إعداد مجموعة من العمليات العسكرية داخل فلسطين المحتلّة.

في المقابل، قرأت مصادر في فصائل المقاومة في فلسطين في الاغتيال إعلاناً إسرائيلياً عن الاستعداد للدخول في حرب متعدّدة الجبهات، فضلاً عن أنه يفتح الباب من جديد أمام سيناريو تصفية قيادات المقاومة في الخارج.

(الأخبار)

نصر الله يلتقي قيادتَي «حماس» و«الجهاد»

استقبل الأمين العام لـ«حزب الله»، السيد حسن نصر الله، خلال اليومَين الماضيين، وفدَين قياديَّين من حركتَي «الجهاد الإسلامي» و«حماس»، كلّاً على حدة. وترأّس وفدَ «الجهاد»، الأمين العام للحركة، زياد النخّالة، بينما ترأّس وفدَ «حماس»، نائب رئيس الحركة، ومسؤول ساحة الضفة الغربية الشيخ صالح العاروري. وبحسب بيان «حزب الله»، فقد تمّت، خلال اللقاءَين، «مناقشة الأوضاع في المنطقة والتحدّيات التي تواجه المقاومة الفلسطينية». كما «جرى استعراض آخر المستجدّات في فلسطين المحتلة، وخصوصاً المقاومة البطولية والباسلة في الضفة الغربية والقدس، والأحداث الداخلية في الكيان الإسرائيلي الغاصب». وأكد المجتمعون مواصلة التشاور والتنسيق في ما بينهم بما يعزّز حالة المقاومة في مواجهة العدو الصهيوني.

ملصق وزعته حركة الجهاد الإسلامي بعد إعلان استشهاد المقاوم الأسود (الإعلام العسكري - سرايا القدس)

رصاصة سحبت من جثة الشهيد الأسود في احد مستشفيات العاصمة السورية (خاص الاخبار)

حوارة تضرب من جديد: استهداف عنصر من القوات الخاصة
سباق محموم بين المقاومة والصفقات الأمنية

رام الله - **أحمد العبد**

لم يكد المجتمعون في القمّة الأمنية في شرم الشيخ يلملمون أوراقهم لاحتساء قهوة المساء والتقاط الصور التذكارية، حتى كانت بلدة حوارة توجّه صفعة جديدة إليهم، بعملية فدائية استهدفت مركبة للمستوطنين، أصيب فيها اثنان منهم بجروح خطيرة. ويُنظر إلى هذه العملية التي نفّذها شابّ فلسطيني على أنها بالغة الأهمية، كونها نجحت في توجيه ضربة موجعة جديدة إلى المستويَين الأمني والاستخباراتي في إسرائيل. فعلى غرار عملية حوارة الأولى، والتي تزامنت مع قمّة العقبة، جاء هجوم الأمس بالتزامن مع اجتماع شرم الشيخ، ليشكّل رسالة واضحة بأن المقاومين هم أسياد القرار على الأرض، وهم مَن يملكون زمام إدامة الفعل واختيار توقيته ومكانه، وليمثّل، بالتالي، ردّاً على أيّ خطّة يُجري بحثها، بتوجيه ورعاية أميركيَين وتنسيق أمني إسرائيلي - فلسطيني، لاجتثاث المقاومة في الضفة، والتي يثبت يوماً بعد يوم أنها باتت أقوى وأكثر تجذّراً.

> تبدو الساحات أكثر احتقاناً وسخونة مما كانت عليه في أيّ وقت مضى

تكشف العملية، مجدّداً، فشلاً أمنياً واستخبارياً إسرائيلياً ذريعاً، على اعتبار أنها جاءت في مكان قريب من مكان الهجوم الأوّل قبل أقلّ من شهر - بسلاح مصنّع محلّياً (كارلو) -، على رغم أن بلدة حوارة تحوّلت منذ أسابيع إلى مربّع أمني، ينتشر فيه مئات الجنود، سواءً على أسطح البنايات أو على الشوارع والأرصفة وبين المحلّات التجارية، وينصبون المكعّبات الإسمنتية، إضافة إلى الدوريات السائرة في البلدة. أيضاً، جاءت الضربة في ظلّ حالة تأهّب إسرائيلي مكثّف وعام، وتقديرات وتوقّعات بوقوع عمليات فدائية ردّاً على مجازر الاحتلال في جنين، وبالتزامن مع اجتماع شرم الشيخ. وفي تفاصيل العملية، فقد أقدم المنفّذ على إطلاق نحو 20 رصاصة على مركبة المستوطنين، مركّزاً على السائق الذي أصيب بجروح خطيرة، قبل أن يتعطّل السلاح معه وينسحب من المكان. وعلى الأثر، وفي ظلّ الانتشار المكثّف لجنود الاحتلال في حوارة، سُجّل إطلاق النار على شابّ في البلدة، قدّرت مصادر عبرية أنه المنفّذ، من دون تأكيد هويّته أو توضيح حالته الصحّية. لكن في وقت لاحق، أكد جيش العدو إلقاء القبض على منفّذ الهجوم بعد إصابته، معلناً أن المقاوم «رهْن التحقيق». أمّا المستوطن الجريح، والذي وُصفت حالته بالخطرة، فقد بدأ لافتاً ما أعلنه عضو «الكنيست»، تسفي سوكوت، بشأنه من أنه مقاتل محترف، ليتبيّن لاحقاً من وسائل إعلام العدو أن المصاب هو جندي من الوحدات الخاصة بالفعل، واسمه الكسادر ديفد بن سارة.

وبينما حاول رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، التفاخر أمام حكومته التبجّح بقدرات قواته على ملاحقة الفدائيين وقتْلهم، في إشارة إلى اغتيال علي الأسود في سوريا، جاء الردّ عليه من حوارة، وفي ظروف غاية في التعقيد، ليشوّش على تلك الادّعاءات ويضعفها. وكما كان هجوم الأمس جزءاً من ردّ المقاومة المتوقّع على مجزرة جنين الأخيرة، فإن الردّ على اغتيال الأسود سيكون حاضراً بشكل أو بآخر. ويتعزّز هذا التقدير مع حديث وسائل إعلام العدو عن أن عمليات الاغتيال هدفها منع هجمات للمقاومة خلال شهر رمضان. وفي السياق، كتب المحلّل العسكري لـ«يديعوت أحرونوت»، رون بن يشاي، أن «لدى جهاز الشاباك والاستخبارات العسكرية عشرات التحذيرات من عمليات تخطّط لها الجهاد الإسلامي خلال شهر رمضان». بدوره، وصف المراسل الصهيوني، يوني بن مناحيم، «اغتيال الأسود بأنه تحذير للفصائل الفلسطينية قبل رمضان»، مضيفاً أن «هذا ليس ردّ إسرائيل على تسلّل منفّذ هجوم مفرق مجدو من لبنان، وإن الردّ على ذلك سيأتي».

ورشة العدو على الحدود: جهد كامل لمنع تسلّل المقاومة

منذ العام 2018، أطلق العدو عملية «درع الشمال» الحدودية الشمالية، والتي هدفت في حينه إلى كشف أنفاق زعم العدو أن المقاومة حفرتها لأغراض التسلّل والتهريب إلى داخل الأراضي المحتلّة. لاحقاً، قرّر العدو توسيع العملية واستكمالها على طول الخطّ الأزرق الفاصل بين الأراضي اللبنانية والأراضي الفلسطينية المحتلّة. وبعدما أتمّ عمليته هذه، واصل بناء الجدار الحدودي على طول مناطق واسعة، لكن مهمّته تعرّضت لإعاقات بسبب وجود مناطق متنازع عليها مع لبنان، إضافة إلى عوائق مالية تتعلّق بالتكاليف الهائلة لاستكمال بناء الجدار. وهو ما دفع قيادة المنطقة الشمالية إلى اعتماد أشكال هندسية من نوع مختلف على طول الحدود، تنوّعت ما بين تجريف وبناء سُيّارات اصطناعية يقول إن هدفها منع العبور، ومدّ طبقات متعدّدة من الأسلاك الشائكة. ولم تقتصر تلك الأعمال على منطقة محدّدة، بل امتدّت إلى القطاعين الشرقي والغربي من مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، وصولاً إلى الناقورة.

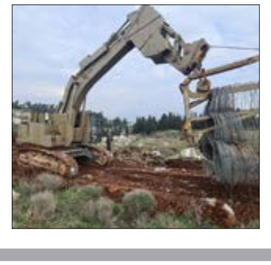

خلال الشهور الأخيرة، رفع العدو من وتيرة أعماله الحدودية. وشرع منذ بداية العام في تنفيذ أعمال من قَبيل التجريف ومدّ الأسلاك الشائكة (كونسرتينا). أبرزها مقابل خلة الحمامص ووادي هونين وحولا وميس الجبل وبليدا وعيتا الشعب والبستان. وقال أيضاً إن الهدف منها منع إمكانية التسلّل أو التهريب عبر الحدود، خصوصاً مع تزايد عمليات تسلّل مواطنين سودانيين من لبنان إلى الأراضي المحتلة، بهدف البحث عن عمل. إضافة إلى وجود عمليات تهريب مخدرات وأسلحة. كذلك، عزّز العدو من انتشار قواته في المنطقة الشمالية، ونظّم العديد من الجولات الميدانية لضباط ووزراء أمن على الحدود لإطلاعهم على الأعمال. كما نظّم جولات لصحافيين إسرائيليين وأجانب في المنطقة.

ولم تكن عملية إزالة المنتزهات على ضفاف الوزاني في القطاع الشرقي خارجةً من هذا السياق، على رغم أنها اتّخذت طابعاً قانونياً. لكن الجميع يعلم أن قوات «اليونيفل» هي التي نقلت طلب العدو إجراءات تمنع تنقّل البط من الضفة اللبنانية إلى الضفة الجنوبية، وتشكّيه من أن المتنزهين والسباحين يقومون بالخرق أيضاً. وإذا كان ثمّة من لجأ إلى القضاء، بغية الدفع نحو إصدار قرارات قضائية ووزارية سمحت بتنفيذ خطوة إقفال المنتزهات، فإن الضغوط الشعبية والسياسية قد تؤدي إلى علاج الأمر سريعاً، وتحفّظ بقاء هذه المرافق مع تشريعها.

ابراهيم الأمين

رمضان فلسطين: الاحتلال لا يحتاج إلى استهلال!

بحسب الظاهر وغير الظاهر من الأحداث والاتصالات والمشاورات، يبدو أن شهر رمضان المقبل سيكون مناسبة لإشهار مستوى جديد أكثر فعالية للتنسيق بين قوى المقاومة في كل المنطقة. وهي فعالية تيقن العدو من نجاحها خلال معركة سيف القدس التي شهدت تنسيقاً، هو الأول من نوعه، بين قوى المقاومة داخل فلسطين وخارجها، سمح بإنجازات كبيرة. كان العدو أول من لمس هذا التحول. لذلك، فإنه يخشى توسع الأعمال الفدائية في الأسابيع المقبلة ربطاً بمؤشرات كثيرة.

وقبل الحديث عن التحديات الكبيرة التي تواجه العدو، تنبغي الإشارة إلى المواقف التي أطلقها قادة المقاومة أخيراً حول وحدة الساحات، وهي تعبير عن حقيقة ما يجري الإعداد له منذ وقت غير قصير، وهدفه الارتقاء بالفعل المقاوم داخل فلسطين إلى مستوى يفتح الباب أمام انتفاضة شاملة، تفتح بدورها الباب أمام خطوات ذات طابع استراتيجي يدرسها قادة محور المقاومة.

وفيما تلجأ كثير من القوى والدول، في بعض الأحيان، إلى عمليات خارج الحدود لتصدير أزمات داخلية، لا تحتاج قوى المقاومة إلى حافزية لتوسيع دائرة الاشتباك مع العدو على كل الجبهات. لكنها تدرك أن العمل المباشر والنوعي على كامل مساحة فلسطين التاريخية، يمثل نقطة الانطلاق لمشروع التحرير الكامل. وهو مشروع لم يعد عنواناً لأوراق تلقى كخطابات ثم تهمل في الأدراج وخزائن الأرشيف. وهنا، يُنصح بحفظ العبارات التي وردت على لسان الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله أخيراً وفيها: «نضمّ صوتنا إلى صوت المقاومة الفلسطينية بأن التعرّض للمقدّسات لن يفجّر الوضع في فلسطين فقط بل في كلّ المنطقة».

ما يميز شهر رمضان المقبل أنه يصادف في ظل حكومة مجنونة في إسرائيل، تعتمد استراتيجية قائمة على إدراكها بأن خيار التسوية صار وهماً، وهو ما جعل العدو ينتقل من مرحلة إدارة النزاع المتفرق مع المقاومة في الضفة، إلى مرحلة البحث عن سبل حسم الصراع. والعدو، هنا، لا يعطي أهمية لكلام الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الفلسطينية، كونه يلمس حجم التوسع في القاعدة الشعبية المؤيدة لخيار المقاومة، وهو ما تعكسه المساهمات غير المتوقعة لشباب ونساء في عمليات بطولية.

> تنسيق مختلف بين قوى المقاومة يفتح الباب أمام مرحلة قد توسع جبهات القتال مع العدو

وفي رمضان، تتقاطع مناسبات يهودية وإسلامية، تتعلق بالمسجد الأقصى، ويحشد كل طرف جماهيرياً كجزء من الطقوس في بقعة من الأرض أظهرت الأيام أنها تمثل العامل الأكبر لتفجير الساحة الفلسطينية. لكن العدو، هذه المرة، يرفع مستوى اليقظة، كونه تحدي رمضان يأتي متزامناً مع انفجار الأزمة الداخلية في كيان الاحتلال بصورة غير مسبوقة، وسط تصاعد المخاطر الإقليمية على إسرائيل، خصوصاً من جانب إيران والجبهة الشمالية.

ولا يقتصر ذلك على العدو فقط. فالولايات المتحدة تبدو أكثر من يخشى سيناريو الانفجار الكبير، لأن في ذلك ما يهدد برامجها في الإقليم، وهو ما يجعلها تمارس ضغوطاً كبيرة، سواء في العقبة أو شرم الشيخ أو خارجهما، في محاولة لوقف ما تسميه التصعيد. وأميركا التي تضغط على الفلسطينيين والعرب، تمارس أيضاً الضغط على الحكومة المجنونة في إسرائيل كي لا ترتكب حماقات تكون مدخلاً لانفجار صراع قد لا ينحصر في ساحته الرئيسية، أي فلسطين، بل قد يتطور إلى ما هو أبعد.

لكن، أي استراتيجية يفكر فيها العدو؟ أمس، كان بنيامين نتنياهو شديد الوضوح في حديثه أمام الحكومة حول «ثلاثة أنواع من الكفاح الذي نخوضه: مكافحة النووي الإيراني، ومكافحة الإرهاب، والكفاح ضد الفوضى» في الداخل. وما قصده «بيبي» هو وضع العناوين الثلاثة في سياق واحد، إذ ربط بين مواجهة قوى المقاومة، خصوصاً بعد عملية مجدو، وبين أولوية مكافحة تقدم البرنامج النووي الإيراني، وبين مواجهة الحراك الداخلي المعارض لنهج حكومته، حتى أنه وضع التحدي الأخير في موقع اتهام خصومه الداخليين بعرقلة خطط إسرائيل لمواجهة المقاومة وإيران.

صحيح أن عملية اغتيال القيادي في حركة الجهاد الإسلامي علي الأسود في دمشق تمثل امتداداً متوقعاً لنشاط العدو ضد المقاومة خارج فلسطين، إلا أن توقيتها ومكانها يعكسان من جهة حاجة إسرائيل لتعزيز صورتها الردعية. فهي نفذت عملية أمنية معقدة باحتراف كبير، وداخل عاصمة معادية، بمسافة زمنية غير بعيدة عن تفجير مجدو. لكن اختيار الهدف، كما ساحة سوريا التي لها معادلاتها القائمة حتى الآن، يشير إلى أن العدو لا يستهدف التصعيد غير المضبوط. وإنما أراد من خلال هذه العملية، القول إنه لا يمكنه السكوت عن النقلة النوعية من خلال عملية مجدو، لكنه يقر بأن الوقت لا يسمح بشن حرب من نوع مختلف. وهذا يعني أن عليه العمل وفق قواعد الاشتباك المقبولة من الجميع.

ورغم أن العدو يكثر من اتهاماته لحزب الله، إلا أنه يعرف أن الفعل العملياتي في لبنان، يتطلب حسابات مختلفة وشديدة الصعوبة. وحتى لو كانت ساحتنا تشهد اختراقات أمنية كبيرة، سمحت بإقدام العدو على تنفيذ عمليات بقي غالبها خارج التداول، إلا أن التحدي الذي رافق عملية مجدو، جعل العدو في موقع الباحث عن صيغة تعطل الدعم المفترض من قبل حزب الله للمقاومين في فلسطين من دون الذهاب إلى حرب واسعة، وهو الذي يقر بأن الحزب مستعد لمواجهة كبيرة. لذلك يعمد العدو إلى التهويل من خلال تسريب معلومات عن وحدات خاصة لدى حزب الله تعمل في فلسطين، وعن تشكيلات عسكرية لحماس والجهاد تعمل بالتنسيق مع الحزب، وهو كمن يريد توجيه الأنظار إلى لبنان وسوريا حيث يعتقد أنها منطلق العمل الداعم للمقاومين، خصوصاً عمليات نقل الأسلحة والأموال... وحتى المقاومين إلى داخل فلسطين.

يختلف المسلمون في ما يختلفون عليه، على تحديد اليوم الأول لشهر رمضان. وفي حال قرر المسلمون بطوائفهم المختلفة اعتناق المذهب الفلسطيني، كمذهب يضاف إلى مذاهبهم الكثيرة، فإن رمضان فلسطين، لا يحتاج إلى استهلال أو رؤية أو اختلاف في تحديد أول أيامه وعددها. في زمننا الحالي، يبدو أن الجميع ينتظر أياماً مختلفة في رمضان المقبل. وأول المتحسبين العدو الذي لا يصوم ساعة عن جرائم القتل والاغتيال.

قضية اليوم

قضم بين 1600 كلم و2643 كلم من المياه اللبنانية في «فخ السنيورة»

لبنان يطلب إعادة التفاوض: الترسيم مع قبرص مجحف

يتوجّه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إلى قبرص في الساعات المقبلة، على رأس وفد وزاري، لإبلاغ الحكومة القبرصية موقف لبنان الرسمي بطلب إعادة التفاوض على اتفاق تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة مع قبرص بسبب «ثغرات» في الاتفاقية «المشوهة» التي وُقّعت عام 2007، في ظل حكومة فؤاد السنيورة غير الميثاقية. وأدّت إلى خسارة لبنان ما يقدّره الخبراء بما يراوح بين 2643 كيلومتراً مربعاً و1600 كيلومتر مربع من المنطقة الاقتصادية الخالصة

وفيق قانصوه

خلصت لجنة شكّلها رئيس الحكومة نجيب ميقاتي برئاسة وزارة الأشغال (وضمّت وزارات الطاقة والخارجية والدفاع وهيئة إدارة قطاع البترول)، قبل أيام من توقيع اتفاق ترسيم الحدّ البحري مع العدو (2022/10/27)، لـ «إعداد التعديلات اللازمة على اتفاقية تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة مع قبرص»، إلى أن اتفاق الترسيم الموقّع مع إجارة عام 2007 كان مجحفاً بحق لبنان، وتشوبه ثغرات أدّت إلى خسارة مساحة من المنطقة الاقتصادية الخالصة. وأوصت (أنظر الكادر) اللجنة بالطلب من الجيش اللبناني اعتماد الخطة الترسيم جديدة تأخذ في الاعتبار الخط الوسط مع ما يسمّى بـ«الظروف الخاصة» و«التناسب في أطوال الشواطئ»، استناداً إلى اجتهادات قضائية في قضايا مشابهة في العالم، وإعداد مشروع مرسوم لتعديل المرسوم 6433 باعتماد الإحداثيات الجديدة، وإعداد اتفاق إطار مع قبرص لإدارة الحقوق المشتركة، والطلب من قبرص إعادة التفاوض على ضوء الإحداثيات الجديدة، وتسجيل الإحداثيات الجديدة لدى الأمم المتحدة.

وعلمت «الأخبار» أن ميقاتي سيبلغ الجانب القبرصي بأن المطلوب الآن التحاور تمهيداً لإعادة التفاوض بعد استتباب الأوضاع الدستورية في لبنان وانتخاب رئيس للجمهورية في كون التفاوض في المعاهدات الدولية من صلاحيات الرئيس، كما أن الحكومة ليست في صدد إصدار أي مراسيم كونها تناقش الأمور «الملحة» ضمن إطار تصريف الأعمال، فيما مجلس النواب في حال انعقاد لانتخاب رئيس للجمهورية وغير قادر على التشريع.

عملياً، نحن أمام مرحلة جديدة تخرج لبنان من الفخ الذي وقعت فيه حكومة السنيورة عام 2007 (أو أوقعت نفسها)، كما أنه يشكّل استدراكاً للاستعجال الذي أبدته الحكومة القبرصية، بعد توقيع اتفاق الترسيم مع العدو، في تشرين الثاني الماضي، عندما زار وفد قبرصي بيروت على وجه السرعة للبحث في تعديل الحدود البحرية بناء على الخط 23. يومها، جارى بعض المسؤولين اللبنانيين الاستعجال القبرصي، انطلاقاً من الحماسة للانتهاء من ملفات الترسيم. فأعلنت الرئاسة اللبنانية «التوصل إلى صيغة اتفق على تنفيذها وفق الإجراءات القانونية المتبعة المتعلقة بتعديل الحدود البحرية» بين البلدين. وأعلن نائب رئيس مجلس النواب الياس بو صعب «الاتفاق مع قبرص على تعديل الحدود البحرية الجنوبية بين البلدين، وفق الخط 23»، لافتاً إلى أن «التعاون مع قبرص ليس كالتعاون مع إسرائيل، الدولة العدو»، باعتبار أن قبرص «دولة صديقة» كما أكد الرئيس السابق ميشال عون أثناء استقباله الوفد، و«لا حاجة لوجود وسيط بيننا، وهذا ما يجعل مهمتنا سهلة في إزالة الالتباسات الناشئة».

لا وجود لاتفاقية مع قبرص

ولكن، بعيداً من حسن نيات المسؤولين اللبنانيين المتلهّفين لبدء استثمار ثرواته البحرية، ثمة ثلاثة أسئلة أساسية ينبغي التوقف عندها:

أولاً، هل هناك اساساً اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بين لبنان وقبرص حتى نعمل على «إزالة الالتباسات الناشئة» فيها؟

في 11 تشرين الثاني 2006، بدأت في قبرص مفاوضات لترسيم الحدود البحرية مع لبنان، قادها عن الجانب القبرصي وفد من ثمانية خبراء مثّلوا الوزارات المعنية (كالدفاع والخارجية والنفط وغيرها...)، وعن الجانب اللبناني موظفان اثنان في وزارة الأشغال العامة هما المدير العام للنقل البري والبحري المهندس عبد الحفيظ القيسي والخبير في شؤون النقل البحري في الوزارة حسان شعبان، وفي غياب حتى موظف عن الخارجية اللبنانية لتسجيل محاضر الجلسات. في 17 كانون الثاني 2007، بعد شهرين اثنين فقط من «التفاوض»، تم التوصل إلى «اتفاق» اسّس لـ«الخطيئة الأصلية» التي أدّت إلى تشابك الخطوط في ما بعد، وضيّعت على لبنان مساحات من مياهه الاقتصادية الخالصة وسنوات من المفاوضات مع العدو. رُسم خط الترسيم مع قبرص من النقطة 1 جنوباً (مع فلسطين المحتلة)، وهو ما أسّس للخط رقم 1 الذي رسّمه كيان العدو مع لبنان، إلى النقطة 6 شمالاً (مع سوريا). واعتُمدت الية خط الوسط في ترسيم الخط بين لبنان والجزيرة القبرصية. أولاً، ثمة ملاحظتان يجدر التوقف عندهما تنسفان مبدأ وجود اتفاقية ترسيم مع الجزيرة من أساسه، وتسمحان بالقول بأن ما يسمى اتفاقية ليست دستورية ولا شرعية:

1 - بحسب المادة 52 من الدستور، «يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها بالاتفاق مع رئيس الحكومة. ولا تصبح مبرمة إلا بعد موافقة مجلس الوزراء (...) أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا يمكن إبرامها إلا بعد موافقة مجلس النواب». في ما يتعلق بالاتفاقية مع قبرص، لم يُبرِ الرئيس السابق إميل لحود عملية التفاوض كما تنصّ المادة بوضوح، بل تولاها رئيس الحكومة فؤاد السنيورة الذي يتبع له القيسي سياسياً. كما لم تُحَل الاتفاقية على مجلس النواب لإبرامها حتى يومنا هذا.

2 - في 11 تشرين الثاني 2006، بالتزامن مع بدء المفاوضات على الترسيم مع قبرص، قدّم الوزراء الشيعة في حكومة السنيورة استقالاتهم، ما أفقدها ميثاقيتها وشرعيتها ودستوريتها. وتم التوصل إلى الاتفاقية في ظل هذه الحكومة نفسها ما يجعل كل ما ينتج منها من دون قيمة قانونية أو دستورية.

رُبّ قائل بأن هذه قضية خاسرة لأن لا شأن للقبارصة بالانقسامات اللبنانية، وأنهم، منذ 2007، يتعاملون على أساس اتفاقية موقعة مع لبنان، وفق مبدأ إستوبل (Estoppel principle)، أو ما يعرف بـ«مبدأ عدم التناقض إضراراً بالغير»، ما يجعل الموقف اللبناني ضعيفاً قانونياً في حال أراد تعديل المرسوم 2011/6433 لتصحيح حدوده البحرية مع قبرص. يقوم هذا المبدأ القانوني على إغلاق باب الرجوع عن أي قول أو فعل أو سلوك، وأن رضا أي طرف عن أمر ما أو سكوته عنه أو قبوله به صراحة أو ضمناً، يعتبر حجة عليه تمنعه من نقضه أو إنكاره. وبالتالي، فإن سكوت لبنان عن لا دستورية الاتفاقية مع قبرص طوال 15 عاماً يحول دون إنكارها. غير أن الاجتهاد الدولي وضع شرطين أساسيين لتطبيق هذا المبدأ، يكفي نقض أحدهما لاعتباره غير موجود:

- الأول، أن يكون القرار المتخذ واضحاً بعدم إجازة تعديله أو مراجعته، وهذا شرط لا ينطبق على تعديل المرسوم 6433 لأن المادة الثالثة منه نصّت بوضوح على أنه «يمكن مراجعة خط الحدود البحرية وتحسينه وتعديل لوائح إحداثياته في حال توافر بيانات أكثر دقة، وعلى ضوء المفاوضات مع دول الجوار المعنية».

- الثاني، ما يمنع لبنان من تعديل المرسوم بالاستناد إلى Estoppel principle هو أن تكون الجهة المعارضة للتعديل (قبرص في هذه الحالة) قد قبلت بالاتفاق وبنت مصالحها على هذا الأساس ما يجعل أي تعديل يلحق الضرر بها. وهذا الشرط لا ينطبق على قبرص لأسباب عدة:

- ببساطة، لم تقبل قبرص بالاتفاقية. يشير العميد الركن المتقاعد خليل الجمّيل في كتابه «إشكالية ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وقبرص» (دار صادر، 2022) إلى أنه خلال المفاوضات الرسمية الوحيدة بين لبنان وقبرص، في نيقوسيا عام 2011، شرح الجانب اللبناني أن اتفاق الترسيم بين قبرص وإسرائيل تسبب بضرر للبنان كونه اعتمد النقطة الثلاثية رقم 1 (الحدود اللبنانية - القبرصية - الفلسطينية) غير النهائية، ولأن اتفاق 2007 بين لبنان وقبرص ينص على أن كل طرف أن يراجع الآخر في أي اتفاقية تتعلق بهاتين النقطتين. فأوضح الجانب القبرصي أن الاتفاقية بين لبنان وقبرص لم تصدّق بعد وأن من حق الطرف القبرصي الدخول في مفاوضات مع إسرائيل، وأقر أن الاتفاقية مع لبنان تتضمن إمكانية التعديل بعد تصديقها.

- الاتفاقية لم تُصدَّق وهي غير سارية المفعول علماً أن البند الثاني من المادة الخامسة ينص على أنه «يصبح هذا الاتفاق ساري المفعول عند تبادل الطرفين وثائق الإبرام».

- تعلم قبرص أن لبنان لم يبرم الاتفاقية ولا يمكنها بناء مصالحها على أساس اتفاقية غير نافذة.

- لم ترسّم قبرص حدودها رسمياً مع لبنان، بل عيّنت حدود بلوكات النفط التي تدعي ملكيتها وهذا لا يعد ترسيماً.

- لبنان لن يضرّ بمصالح قبرص في حال إعادة التفاوض لأن أي تنقيب لم يبدأ في البلوكات القبرصية 3 و9 و13 القريبة من الخط مع لبنان كونها متنازعاً عليها مع «جمهورية شمال قبرص التركية».

- على العكس، فقد أضرت قبرص بمصالح لبنان وفق مبدأ إستوبل عندما اعتمدت في ترسيم الحدود مع العدو الإسرائيلي النقطة رقم 1 بدل النقطة 23 في 17 كانون الأول 2010، على رغم تبلّغها أن لبنان عدّل هذه النقطة قبل خمسة أشهر في 14 تموز 2010. أدى ذلك إلى اعتماد العدو النقطة رقم 1 لرسم الخط 1 وضيّع على لبنان مساحة واسعة من مياهه، قبل أن يسترد اتفاق تشرين الثاني الماضي معظمها.

خطأ في منهجية الترسيم

ثانياً، هل أن حلّ الالتباس القائم بين لبنان وقبرص، بعد اتفاق الترسيم مع العدو، منحصر فقط بإزاحة النقطة الثلاثية بين لبنان وقبرص وفلسطين من النقطة 1 إلى النقطة 23؟

تبيّن مراجعة اتفاقية الترسيم بين لبنان وقبرص التشابه الشديد بينها وبين الاتفاقية التي عقدت بين قبرص ومصر عام 2003، ما يثير تساؤلات حول سبب استعجال المفاوضين إلى حد الاستعانة بنص اتفاقية سابقة وإسقاط الإحداثيات اللبنانية عليها، من دون الاستعانة بخبراء ترسيم ومكاتب دولية متخصصة. ما جرى عملياً هو اعتماد خط الوسط بين البلدين وفق النقاط المتساوية الأبعاد، والتي تعطي لبنان أقل بكثير من حدوده المائية. وقد أعدّ مركز الاستشارات القانونية والأبحاث (كان يديره السفير سعد زخيا) في الخارجية اللبنانية، عام 2014، دراسة تتبنى وجهة نظر أخرى بناء على قرارات صادرة عن محكمة العدل الدولية. إذ اعتمدت المحكمة في تعيين المناطق الاقتصادية الخالصة، ليس فقط على منهجية خط الوسط بين الدول، بل أخذت في الاعتبار التحديد المنصف للحدود، استناداً إلى طول الشاطئ، مع أخذ الظروف الخاصة في الاعتبار. وخلصت الدراسة يومها إلى أن لبنان خسر 2643,85 كيلومتر مربع، لأن الاتفاقية لم تأخذ في الاعتبار اعتماد فرق طول الشاطئ بين البلدين ومنهجية الترسيم المنصف ومبدأ التناسب. يعني ذلك، باختصار، أنه لا ينبغي اعتماد خط الوسط بين جزيرة محاطة بالمياه من كل الجهات وبلد له عمق بري (عدم الإنصاف). ويعني مبدأ التناسب واحداً من أمرين: الترسيم بناء على الاتجاه العام للشاطئ مع اعتماد معيار التناسب. في هذه الحال تكون النسبة 1,83 للبنان مقابل كل كيلومتر لقبرص ما يعني أن لبنان خسر 2643,85 كيلومتر مربع في الترسيم الحالي، فيما الحل الثاني يقوم على الترسيم وفق طول اتجاه الشاطئ مع تعرجاته واعتماد معيار التناسب وتكون النسبة هنا 1,59 للبنان مقابل كل كيلومتر لقبرص، ما يعني أن لبنان خسر 1600 كيلومتر مربع.

«الصديقة» قبرص

ثالثاً، هل قبرص «دولة صديقة» فعلاً؟

في ما يتعلق بـ«الصداقة» القبرصية، تنبغي الإشارة إلى أن الجزيرة «الصديقة» فتحت أراضيها، منذ عام 2017 أمام جيش العدو وسلاحه الجوي لإجراء تدريبات سنوية على غزو لبنان، في أي مواجهة مستقبلية مع حزب الله، بسبب تشابه الجغرافيا بين البلدين. بحسب صحيفة «إسرائيل هيوم» (2019-06-12): «قبرص نسخة عن لبنان: الجبال، النباتات، ضرورة العمل بين مدنيين». إضافة إلى «العلاقة الاستراتيجية العميقة التي تربط بين البلدين على كل المستويات». آخر هذه التدريبات جرت في أيار الماضي، ضمن مناورة «مركبات النار» الضخمة، وشاركت فيها أكثر من 50 سفينة وطائرة هليكوبتر، وآلاف من مقاتلي ألوية الكوماندوس والمظليين والهندسة، ومن القوات البحرية والجوية. الخبير العسكري يوآف زيتون الذي حضر المناورات كتب في «يديعوت أحرونوت» أن «مناورات قبرص تشمل الاستعداد لحرب واسعة النطاق لمحاكاة ساحة معركة مثل لبنان، وشملت غارات جوية على تجمعات حزب الله وأصوله العديدة في وسط وشمال لبنان، بما في ذلك مقاره الرئيسية، ونقاط تمركز كتائب الرضوان، وإعداد وحدات النخبة لمداهمات في عمق أراضي العدو».

وإذا كان لبنان الرسمي، السياسي والعسكري، لم يحرك ساكناً منذ سنوات لطلب توضيحات من نيقوسيا، فإن هذا لا يلغي أن قبرص تشارك في التخطيط لشن حرب هجومية على لبنان، ما يخرجها من دائرة «الدول الصديقة» ويجعلها أقرب إلى الدول المعادية. فأن تفتح دولة أراضيها أمام دولة أخرى للتدرب على الاعتداء على أراضي دولة ثالثة تربطها بها علاقة «صداقة»، مخالف لأبسط مبادئ الدبلوماسية والقانون الدولي، وينبغي ألا يعفي الدولة المضيفة من تحمل تبعات المشاركة في التخطيط والتدريب على الاعتداء.

لذلك، ينبغي في حال بدء أي مفاوضات جديدة مع قبرص أخذ التموضع القبرصي إلى جانب العدو في الاعتبار، والحذر من عدم الوقوع مجدداً في الفخ الذي أوقعت فيه حكومة السنيورة لبنان عام 2007، والاستفادة من المعطيات الجديدة التي ولّدها اتفاق الترسيم مع العدو استناداً إلى قوة المقاومة ورسائلها العملية واستعدادها للذهاب إلى الحرب. إعادة التفاوض مع قبرص لا تعني فقط تغيير النقطة رقم 1 إلى النقطة رقم 23، بل إعادة النظر بالاتفاق من أساسه. يُرَبّ قائل بأن لبنان «يخترع» مشكلاً، والواقع أن لبنان يرد على مشكل وضعته قبرص عليه عندما لم تراع مصالحه. وقد يكون هناك من يجادل بأن الموقف اللبناني صعب قانونياً. ولكن، حتى لو صحّ ذلك، ليس على لبنان الاستسلام، بل تثبيت ربط نزاع مع قبرص فوراً، وصولاً إلى إعلان المنطقة متنازعاً عليها، وليُفتح باب الوساطات الدولية، والوقت هنا لمصلحة لبنان أيضاً لا لمصلحة قبرص والغرب المتلهف على بدائل للغاز الروسي. كما من مصلحة لبنان، أيضاً، أن تفهم «الصديقة» قبرص أن هذا البلد شديد الانزعاج من فتحها أجواءها وبحرها وأراضيها للعربدة الإسرائيلية ضده، وأن هذا السلوك قد يضرّ بمصالحها الوطنية.

في 10 تشرين الثاني عام 2006، عندما توجّه القيسي وشعبان إلى قبرص للتفاوض على اتفاقية الترسيم، سمحت السلطات القبرصية بدخول شعبان، كونه يحمل جواز سفر كندياً، فيما احتُجز القيسي الذي كان يحمل جواز سفر خاصاً بعض الوقت في المطار للتحقيق عن سبب زيارته، قبل أن يتوسّط سفير لبنان ميشال خوري لدى السلطات القبرصية للسماح له بالدخول!

توضح هذه الحادثة الفارق بين «الاستلشاق» الذي تعاملت به الجزيرة - الصغيرة والمقسّمة - مع لبنان عندما فاوض من موقع ضعف، وبين الخشية التي تعامل بها العدو الإسرائيلي - النووي والمسلح حتى الأسنان - مع هذا البلد بمجرد أن لوّحت مقاومته باستخدام القوة لاسترجاع حقوقه، ما دفع إلى تدخل رئيس القوة العظمى الأولى في العالم شخصياً لحل هذا الملف.

توصيات اللجنة الوزارية

1- اعتماد الترسيم لآلية خط الوسط + الظروف الخاصة + التناسب في أطوال الشاطئ، وذلك لتدارك ما سبق من ثغرات أدّت إلى خسارة لبنان مساحة من المنطقة الاقتصادية الخالصة.

2 - العمل على جمع وتحديث السوابق والاجتهادات القضائية ذات الصلة للاستفادة منها في تعزيز الأساس القانوني للموقف اللبناني.

3- الطلب من الجيش اللبناني رسم خريطة الحدود الغربية مع دولة قبرص والشمالية مع دولة سوريا استناداً إلى آلية خط الوسط + الظروف الخاصة + التناسب في أطوال الشاطئ.

4 - إعداد مشروع مرسوم لتعديل المرسوم 6433 باعتماد الإحداثيات الجديدة.

5 - استكمال مسار إعداد اتفاق إطار لإدارة الحقوق المشتركة مع قبرص وآلية إدارة الآبار المشتركة.

6 - توجيه وزارة الخارجية والمغتربين رسالة إلى الخارجية القبرصية بهدف إعادة التفاوض على ضوء الإحداثيات الجديدة والمستجدات في المنطقة البحرية اللبنانية الجنوبية.

7 - توجيه توصية إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيل حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة.

9 -نقل نتيجة الاتفاق إلى الأمم المتحدة.

10 - في حال فشل المفاوضات وتم تبني المسار القضائي يُرفع النزاع أمام المراجع القضائية والتحكيمية المختصة.

أي دور لـ«جو»؟

بعد صدور توصيات اللجنة الوزارية بإعادة التفاوض مع قبرص، أرسل العميد البحري المتقاعد جوزف سركيس توصية إلى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي برفض ما خلصت إليه اللجنة، مشيراً إلى أن إعادة التفاوض مع قبرص لا تستند إلى أسس قانونية، وأن الموقف اللبناني ضعيف. وبعد أخذ ورد، قرّر ميقاتي المضي في توصيات اللجنة. غير أنه يُخشى دائماً من تأثير سركيس الذي يعمل مستشاراً لرئيس الحكومة، علماً أنه يتردد أنه عُيّن في منصبه هذا بطلب أميركي للتنسيق بين ميقاتي والمسؤولين الأميركيين.

و«جو» سركيس هو «أحد أكثر الأفراد تميزاً من الناحية المهنية بين من عملت معهم في الوساطة». و«جو»، هو الاسم الذي يطلقه تحبباً الوسيط الأميركي السابق في ملف الترسيم البحري بين لبنان والعدو الإسرائيلي فريدريك هوف على سركيس. الديبلوماسي الأميركي السابق روى، في مقال في مجلة «نيوز لاينز» (4 كانون الأول 2020)، كيف أقنع «جو» واللواء الركن عبد الرحمن شحيتلي، في اجتماع في السفارة الأميركية في لندن في نيسان 2012، بـ«خط هوف» الشهير بناء على إحداثيات الضابطين، ما أدى إلى ولادة خط وسطي بين النقطتين 1 و23، قضم 45 في المئة من المنطقة المتنازع عليها، قبل أن يستعيدها اتفاق الترسيم الذي اعتمد الخط 23. وعلى رغم أن شحيتلي كان رئيس الوفد، إلا أن هوف الذي أشاد بـ«الكفاءة المهنية» للوفد العسكري، يعطي أهمية أكبر لـ «جو» الذي «لم يستغرق كثيراً من الوقت لإقناعه بالمنطق الذي عملنا وفقه، واقترح جو أن أزور بيروت للقاء رئيس الوزراء».

بعيداً من أن إشادة مسؤول أميركي تكفي وحدها لإثارة الشكوك، إلا أن عمل «جو» في ملف الترسيم ومشاركته في غالبية اللجان التي شكّلها لبنان لدرس هذا الملف يثير كثيراً من علامات الاستفهام، خصوصاً أنه من الفاعلين في تأسيس الخلل الذي ضيّع على لبنان سنوات من التفاوض، وضيّع الخط 29، وأقنع - أو كاد - كل المسؤولين اللبنانيين بقبول «خط هوف» قبل أن يتمكن لبنان من إنقاذ ما يمكن إنقاذه بإقرار الخط 23.

في تموز 2010، وقبل صدور المرسوم 2011/6433 بأكثر من عام، أبلغت الأمم المتحدة بالخط 23، من دون إبلاغها بالحدود الغربية مع قبرص، وبالشمالية مع سوريا، التي كانت جاهزة بموجب تقرير صدر عام 2009. في تموز 2011 لم يعترف العدو الإسرائيلي بالخط 23 ورسّم حدوده داخل المياه اللبنانية بالخط رقم 1، قاضماً 860 كيلومتراً مربعاً من المنطقة الاقتصادية اللبنانية.

وبدلاً من قيام الحكومة بتعديل إحداثيّات الخط 23 جنوباً بالخط 29 بناءً على تقرير صدر من المكتب الهيدروغرافي البريطاني (UKHO) في آب 2011، أي بعد حوالي شهر من إعلان إسرائيل للخط 1، صدر المرسوم 6433، متجاهلاً التقرير البريطاني. التقرير الذي طلبته حكومة ميقاتي لم يُعرَض على مجلس الوزراء، بل أحاله مستشار ميقاتي جو عيسى الخوري، بشكل شخصي، إلى سركيس واللواء عبد الرحمن شحيتلي الذي بلّغه به، علماً أن تبنّي هذه الدراسة كان سيفضح الخطأ المرتكَب عام 2010 بالتسرّع بإبلاغ الأمم المتحدة بالخط 23.

في عام 2012 شُكّلت لجنة برئاسة عبد الحفيظ القيسي وعضوية سركيس وممثّلين عن حزب الله والرئاسة المعنيّة. وبدلاً من العودة عن الخطأ والسير بالخط 29 والحصول على المساحة الإضافية التي تُقدَّر بحوالي 1400 كيلومتر مربّع، تمّ تجاهل التقرير البريطاني مرّة أخرى، وجرى إعداد تقرير آخر يمهّد للسير بخط هوف، أي التراجع عن الخط 23 ورسّم حدوده داخل المياه اللبنانية بالخط رقم 1، قاضماً 860 كيلومتراً مربعاً من المنطقة الاقتصادية اللبنانية.

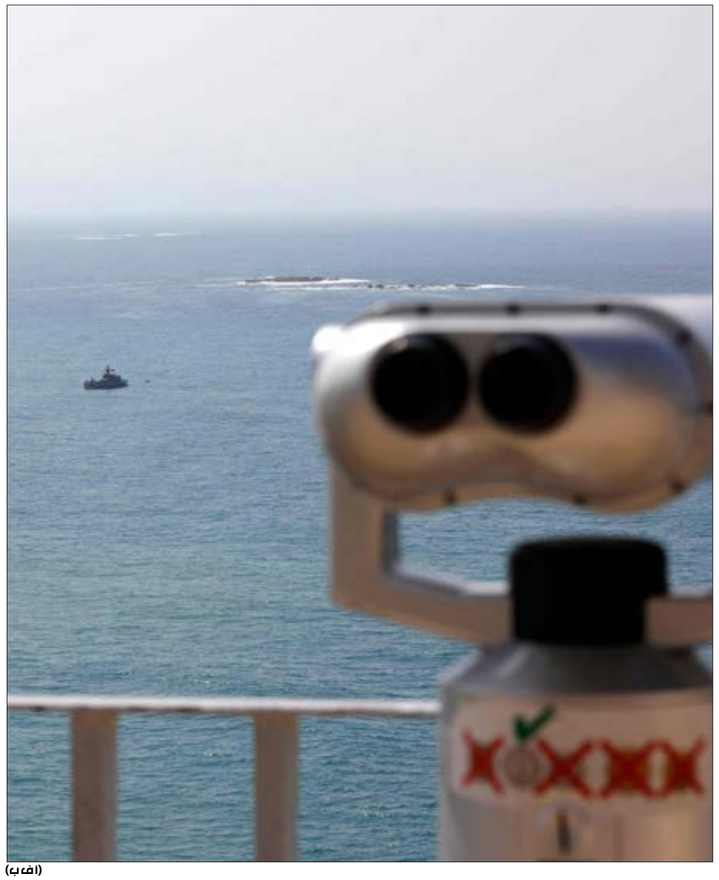

(أ ف ب)

قضية

شكّلت الهزة الارضية في 6 شباط الماضي، وجدرات الكشف على اهليّة الابنية للسكن الامن، فرصة ذهبية لإخراج المستأجرين وفق قانون الإيجار القديم من بيوتهم. شقوق صغيرة في الجدران تدفع مهندسين في البلديات إلى الادعاء أن المبنى مهدّد بالسقوط. يصل الملف جاهزاً إلى المحافظ، الذي يوقع على قرار الإخلاء والهدم. فيستعيد صاحب الملك العقار بقوة الدرك بعد تدخّل المخفر والنيابة العامة. كاد هذا «الفيلم» أن يمرّ على العجوزين سالم وسهام في الأشرفية. فما الذي يضمن عدم تكراره مع آخرين لإخراجهم من منازلهم بالقوة أو عبر التخويف؟

بلدية بيروت تصدر قرارات إخلاء من أبنية سليمة

ما الذي يضمن عدم تكرار الأمر مع مستأجرين آخرين (مروان بو حيدر)

زينب حمّود

«ليس هناك شيء لنقوله، تواصلي مع المحامي، ممنوع التصوير، من الذي أرسلك إلينا؟ هل صاحب العقار أم البلدية؟»... هذه عيّنة من العبارات التي رَدّدها العجوزان سالم خوري وسهام جميّل خلال أول اتصال أجرته «الأخبار» معهما، وهي تفسّر خوفهما من خسارة المنزل الذي أواهما منذ تزوجا أوائل السبعينيات إلى اليوم، وهاجسهما من أن يبقيا بلا مأوى. لاحقاً، اطمأنا، ووافقا على رواية قصتهما.

> كلّف المحافظ المهندس الاستشاري بالكشف على البناء ثانية فأفاد بسلامة المبنى

على بعد أميال من «مستشفى بيروت التخصصي للعين والأنف والحنجرة» في الأشرفية، يقف رجل مسنّ أمام بناء مهجور. يسكن الغبار طبقاته الأربع، يخرّ الحديد من زواياه، شبابيكه من خشب عتيق بالسقوط، وخلفه، حيث أقطن، بناء متين. لكنهم يسعون إلى هدم الاثنين معاً باعتبارهما عقاراً واحداً». هكذا يستقبلك الرجل، مباشرة بدخل في الموضوع، ويتابع بنبرة محتدة: «على من يضحكون؟ أنا قاعد هنا، لا أغادر بيتي ولو أرادوا هدمه فوق رأسي». النبرة والملامح تحكيان عن «حقّ مهدّد بالسلب»، وكذلك وقفة الرجل الشامخة بينما يتكئ على عصا، ودفاعه الشرس عن منزله، خاصة عندما صرخ في وجه اثنين من القوى الأمنية قدما من مخفر رأس النبع لإبلاغه بضرورة الإخلاء: «كلكم تغادرون وأبقى أنا وزوجتي هنا»...

الطريق التي تؤدي إلى البناء الخلفي، «بلوك ب»، ضيّقة. خطوات قليلة تعبرها، تعيدك سنوات إلى الوراء، إلى منزل ناءٍ، هدوء، وحوض مزروع على يمينه، وكرسي خشبية عتيقة، وحبال الغسيل تزيّن الباحة الواسعة حيث «نجتمع ونشعل النراجيل ونشوي اللحم»... يشير العم سالم إلى الأرض المتفسّخة، ويقول: «كانت كلها مبلطة قبل أن تدوسها الدبابات الإسرائيلية وتخترق الشرفة التي لا تزال تظهر الشقوق عليها. عدا ذلك، البناء قويّ جداً». إنه بناء تاريخي يحاكي البناء الأمامي الذي يقال إن الجنرال الفرنسي شارل ديغول سكنه لأيام. لم يبقَ في المكان غير سالم وسهام الطاعنين في السن. وهنا لبّ المشكلة. العجوزان يقفان حجر عثرة في طريق أصحاب العقار 1002 ويقيّدان عملية بيعه.

قصة العقار 1002

أشيد بناءان على العقار رقم 1002. الأول على الطريق العام، تهالكت الشرف فيه عام 2017 فقرّرت بلدية بيروت عام 2018 إخلاءه، والتعويض على السكان ببدلات إيجار لبضعة أشهر حتى يصلحه المالكون، الذين قاموا بتدعيمه جزئياً وظلّ على حاله متهالكاً ومهجوراً. أما البناء الثاني، فعلى قدمه، لا يحمل أضراراً تهدّد بسقوطه. لم يجد المالكون وسيلة لإخلاء المنزل الوحيد المسكون في هذا البناء وفق الإيجار القديم، بعدما فارق بقية المستأجرين الحياة، إلا استغلال الهزّات الأرضية التي حصلت أخيراً. فالدعوى التي رفعوها ضدهما عام 2016 لتعديل البدلات لم تؤتِ ثمارها. سدّدا البدلات وفقاً لقانون الإيجارات الممدّد وأودعا الإيجار لدى الكاتب العدل، ثم تم رد دعوى إبطال العرض والإيداع التي تقدم بها المالكون، وهكذا ربح سالم وسهام الجولة.

بعد الهزة الأرضية، كشف مهندس في دائرة الهندسة في بلدية بيروت على البنائين، ونظّم كتاب إخلاء العقار برمّته... بناء على تقرير الدائرة في مصلحة المباني، رقم 751 الذي صدر في 22 شباط، أحيل إلى قيادة شرطة بيروت «لإيعاز لمن يلزم ليصار إلى إخلاء البناء القائم على العقار 1002 لحين تأمين سلامة البناء. وذلك بعد الكشف المحلي الذي قامت به البلدية وتبيّن أن البناء في وضع غير سليم من الناحية الإنشائية». وعليه، وخوفاً من سقوطه، وقّع محافظ بيروت القاضي مروان عبود على المعاملة وأحيلت إلى المخفر، وبسرعة أخذت إشارة النائب العام الاستئنافي في بيروت زياد أبو حيدر للإخلاء الفوري.

هاجس الشتاء والذكريات

لم يكن خبراً عادياً أن «البناء أيل إلى السقوط»، ولم يكن طلباً سهلاً أن «أخلوا المنزل فوراً» لسيد في الثمانين وسيدة في الخامسة والسبعين من العمر. لكلّ منهما هواجسه. الأول يخيفه الشتاء: «إلى أين أذهب أنا وزوجتي في هذا العمر؟». راتبه التقاعدي من المديرية العامة للأمن العام لا يساوي أجرة غرفة واحدة. ينظر إلى زوجته كمن يطمئنها: «مثلما تعلقت بك عندما التقيتك موظفة في وزارة الأشغال العامة والنقل أتعلّق بمنزلنا». يشعره هذا المنزل بالأمان و«يمكن مغادرته إذا أمنوا لنا منزلاً آخر نختاره على ذوقنا».

أما هي، فعينها على كنز من الذكريات التي حملتها جدران هذا المنزل، حيث «كبرت وتزوجت وأنجبت». المنزل في نظرها ليس مجرد أعمدة وجدران وأسقف... للحجارة حكايات ممزوجة بالحب والسعادة والأسى... هي ابنة الحي منذ أن كانت في الرابعة من عمرها. سكنت في كنف عائلتها في البناء الأمامي من العقار، وانتقلت إلى البناء الخلفي بعد زواجها. ليس سهلاً شطب 71 عاماً بشحطة قلم... تدور سهام في المنزل وتؤشر على الذكريات. «هنا في هذه الباحة أحاطني والدي بالورود، وضرب هاون على مقربة منا بينما كنا نلعب يوماً من أيام الحرب الأهلية القاسية. وفي هذه الغرفة جمعاتنا العائلية. أنا وإخوتي شكلنا فرقة موسيقية، آخ يدق على العود، آخر يعزف على الكمان، وآخر يدق على الطبلة». يزيد سالم من الشعر بيتاً: «وأنت كنت الراقصة»، ويضحكان...

«نثق بمتانة البناء»

كثيرة هي ذكرياتهما، يستنجدان ببعضهما لاستعادتها: «أليس كذلك يا سهام؟»، و«شو رأيك يا سالم؟». الأكيد الذي يتفق عليه الاثنان أنهما لم يغادرا المنزل إلا إبّان الحرب الأهلية، عندما حولته الكتائب اللبنانية إلى ثكنة عسكرية، فهُجّرا إلى جونية. لا يريدان تهجيراً ثانياً، «تعبنا كثيراً»، تقول سهام بتنهيدة... وليس هذه ذريعة للسكن في بناء يهدّد سلامتهما. إذ يدافع العجوزان عن متانة البناء وقدرته على الصمود «بلا أية ندوب» لدى انفجار مرفأ بيروت في الرابع من آب عام 2020، بينما تضرّرت أبنية مجاورة، كذلك لم يؤثر فيه الزلزال الذي ضرب لبنان عام 1956، ولا هزة 6 شباط الماضي، فـ«العمار القديم أفضل من الجديد»، هكذا طمأنهما أكثر من مهندس، وهذا ما تشير إليه حال البناء، وهذا ما يثقان به.

فساد في بلدية بيروت

عندما شعر العجوزان بـ«مؤامرة مدبرة لإخلاء المنزل، تواصلنا مع صاحب الملك فكشف عن نوايا لإحدى الوريثات في العائلة لبيع حصتها». عندها تحرّك وكيل العائلة وراجع محافظ بيروت، الذي كلّف المهندس المدني الاستشاري راشد سركيس بالكشف على البناء ثانية، فوضع الأخير تقريره الذي يوصي بمعالجة تشققين واضحين في المبنى وطمأنة الشاغلين. وبناء على تقرير سركيس، أرسلت بلدية بيروت كتاباً إلى قيادة شرطة بيروت في 10 آذار 2023 تقول فيه: «تبيّن أن العقار بلوك ب شرقي يحتاج إلى معالجة التشققين الواضحين، وأن هذه الأعمال تندرج ضمن الصيانة الدورية الواجبة للبناء من دون الحاجة إلى إخلائه». ونقلت ما أوصى به سركيس: «عدم التهويل أو تخويف من وقوع المبنى أو خطر انهياره». اتصل محافظ بيروت بسالم، وقال له حرفياً: «لا تخف، اجلس على الشرفة وتشمّس، لن يقترب منك أحد».

لكن، لولا متابعة القضية من قبل الشاغلين، وعدم القبول طوعاً بقرارات خاطئة سببها «فساد مهندسين في بلدية بيروت بالدرجة الأولى وتواطؤهم مع المالكين» لكان المستأجر وزوجته في الشارع. وبحسب مصادر في بلدية بيروت أيضاً «هناك أبنية أخرى يتم التحضير لإخلائها لذات الغاية، وهي التخلص من المستأجرين القدامى، لكن المحافظ صار أكثر حذراً وما عاد يثق بدائرة الهندسة في البلدية، ويستعين بمهندسين استشاريين خارج البلدية قبل الإمضاء على بلاغات الإخلاء».

قضية

المازوت يربك المستشفيات الحكوميّة: الكارثة آتية

رانيا حمية

منذ مطلع الشهر الجاري، بدأت المستشفيات الحكومية بشراء مادة المازوت «على حسابها»، مع انتهاء صلاحية هبة «صندوق قطر للتنمية» الشهر الماضي، وهي التي كانت تسدّ جزءاً من الحاجة إلى المحروقات. وكان سبقها، صدور تقرير عن مصرف لبنان، قبل عدّة أشهر، يفيد بعدم

> تقارب كلفة المازوت 25٪ من الكلفة التشغيلية للمستشفيات

أحقية المستشفيات في الاستفادة من منصة صيرفة لشراء هذه المادة.

انطلاقاً من هذا الواقع، دق مديرو المستشفيات ناقوس الخطر منذ بداية الشهر للتأكيد على تأمين مادة المازوت لكي يستمرّ تسيير الأعمال. ومع مرور الأيام، يحذّر عدد منهم من أن هذا الخطر بات يتخذ شكل «الكارثة»، مطالبين وزارة الصحة بالتدخل. في المقابل، تفيد مصادر الوزارة بأن الوزير فراس أبيض، بادر إلى التواصل مع الجانب القطري لتجديد تلك الهبة مرّة أخرى. لكن، إلى أن يأتي الجواب، ما الذي تواجهه المستشفيات اليوم وما الذي ينتظرها؟

العودة إلى النقطة الصفر

قبل عام ونصف عام تقريباً، قدّم الصندوق القطري هبة لوزارة الصحة العامة تقضي بتأمين مساعدات مالية لتوفير مادة المازوت اللازمة لعمل 34 مستشفى حكومياً، وحوالى 14 منشأة صحية. وخلال تلك الفترة، جُدّدت الهبة مرة واحدة بطلب من الوزارة، إلى أن كانت الدفعة الأخيرة التي تلقتها المستشفيات في شباط الماضي.

صحيح أن هذا السيناريو كان منتظراً، مع انتهاء صلاحية الهبة التي كانت محدّدة بتوقيت معيّن، غير أن ما لم يكن في الحسابات أن يأتي التوقف في عزّ جنون الدولار وخضوع مادة المحروقات لجدول تسعير يومي مرتبط بتطوّرات سعر الصرف في السوق السوداء. وهنا، لبّ الأزمة بالنسبة إلى المستشفيات، التي تشكو من اللاتوازن بين إمكاناتها المحدّدة بالليرة وبين حاجتها إلى مادة المازوت التي تتسلمها المستشفيات مفوترة بالليرة... «على أساس سعر الدولار»، يقول مدير «مستشفى الهرمل الحكومي»، الدكتور سيمون ناصر الدين.

تقنين في تدفئة المستشفيات

صحيح أن الهبة القطرية لم تكن تغطي كل ما تحتاج إليه المستشفيات شهرياً، بحيث كانت توزّع تقديرياً وليس وفق الحاجة الفعلية لكل مستشفى، وإنما «البحصة بتسند خابية»، يقول مدير «مستشفى الهرمل الحكومي» في زحلة، الدكتور جوزف الحمصي. بالنسبة إلى الأخير، كان مازوت الهبة الذي يتلقاه المستشفى «يكفي، في الأحوال العادية، لـ15 يوماً خارج فصل الشتاء، أما في فصل الشتاء فكانت الهبة تنتهي خلال أسبوع بسبب الحاجة إلى التدفئة وخصوصاً في ظل الطقس البارد في منطقتنا، مع ذلك كنا في غنى عن دفع مازوت لأسبوع أو لأسبوعين». أما اليوم، فقد بات الوضع «كارثياً»، يتابع الحمصي، ما اضطر المستشفى إلى التقنين في التدفئة وفي تزويد المولدات بالطاقة، للسماح للأقسام التي تحتاج إلى الطاقة بشكل دائم للإبقاء على الخدمة، كأقسام غسل الكلى. مع ذلك، لا تسعف تلك الإجراءات في التحرّر من الشراء، إذ تضطر المستشفيات للشراء من السوق «من عرق جبيننا»، يقول الحمصي، مع ما يعنيه هذا العرق لاحقاً من إمكانية المساس بالخدمات الطبية التي تقدم.

تقارب كلفة المازوت 25٪ من الكلفة التشغيلية للمستشفيات (هيثم الموسوي)

ما يجري في «مستشفى الهراوي» ينسحب على ما يجري في غالبية المستشفيات الحكومية التي تشتري اليوم مادة المازوت «من اللحم الحي»، يقول مدير «مستشفى نبيه بري الحكومي الجامعي»، الدكتور حسن وزني، مشيراً إلى أن هذه الأزمة ستنعكس عاجلاً أم آجلاً على المرضى. يحتاج هذا المستشفى، بحسب وزني، إلى ما بين 20 و30 ألف ليتر شهرياً من المازوت، كانت الهبة القطرية تغطي جزءاً منها بحدود 10 آلاف ليتر، وكان «ماشي الحال مع الإجراءات التقشفية المرافقة، غير أنها اليوم باتت مكلفة جداً».

25 ٪ من الكلفة التشغيلية

هذه الكلفة هي نفسها التي يحسبها ناصر الدين بحدود 25٪ من قيمة الأكلاف التشغيلية التي يتكبّدها مستشفى الهرمل الذي يشكل استثناء، سواء بسبب موقعه الجغرافي أو لناحية ما يصله من مازوت، إذ يقع المستشفى في قلب منطقة لا تصلها «كهرباء الدولة» إلا نادراً، ويحتاج في الوقت نفسه إلى أطنان من المازوت لكثرة قاصديه «ليس فقط من الهرمل، وإنما أيضاً من قرى بعيدة نسبياً عن الهرمل ولكنهم يقصدوننا للتوفير». وفق الحسابات البسيطة التي يجريها ناصر الدين، يحتاج المستشفى إلى ما يقارب المليار ليرة شهرياً لتغطية نفقات المازوت. اليوم، «كأيّ أسرة تملك رصيداً محدداً مدخراً، كذلك نحن بدأنا باستعماله لكن هل يكفي للاستمرار؟». وثمة جملة اعتبارات تدفع ناصر الدين إلى هذا التساؤل ليس أولها ما تحصّله المستشفيات الحكومية من المرضى، وليست آخرها الموازنات التي تتأخر كثيراً عما فرضته الأزمة الاقتصادية. فبالنسبة إلى ما تستوفيه المستشفيات الحكومية من المرضى فلم يعد «يساوي شيئاً في ظل دولرة كل شيء من مستلزمات طبية إلى محروقات وغيرها»، أضف إلى ذلك أن القانون لا يسمح لتلك المستشفيات أن ترفع من قيمة فواتيرها كحال المستشفيات الخاصة. وثمة عامل ثالث يتعلق بهوية من يلجأون إلى المستشفيات الحكومية «وهم من الطبقة الفقيرة وما دون، كما هي الحال في الهرمل، أما الذي يملك المال فيذهب مثلاً إلى زحلة أو بيروت»، يتابع ناصر الدين. الحال نفسه ينطبق على ما يجري في «مستشفى بعبدا الحكومي الجامعي» الذي يواجه في كل يوم المعضلة نفسها: كيفية تأمين حاجته من المازوت، وخصوصاً أن هناك أقساماً لا يمكن أن تقطع عنها الطاقة، وقد خلف هذا الأمر «عبئاً علينا يضاف إلى جملة الأعباء التي نعاني منها أصلاً». ويكبر هذا العبء، كلما خطر في البال أن قاصدي تلك المستشفيات «يستطيعون الدفع لحدود معينة ولا يمكن تكبيدهم فواتير باهظة كما في المستشفيات الخاصة».

تسعير خدمات بالدولار

مع ذلك، ثمة مستشفيات حاولت التفتيش عن بدائل - وإن بقيت في خانة الاستثناء - ومنها «مستشفى البوار الحكومي» الذي يعتمد اليوم على تشغيل الطاقة الشمسية والاستفادة من ساعات الكهرباء الثلاث التي تأتي يومياً للتخفيف من قيمة فاتورة المازوت، حسب ما يقول مدير المستشفى، الدكتور أندريه قزيلي. وما اسعفنا في تلك الفترة للبقاء قيد الصمود هو «أننا لم نستخدم التدفئة، وإلا كنا عوّضناكن البركة»، يقول قزيلي. اليوم، يحتاج المستشفى إلى كمية من المازوت تكفي لـ15 يوماً تقريباً، يشتريها الأخير من السوق ويقسمها ما بين كهرباء المولد وقسم غسيل الكلى. ولتغطية هذه الكلفة، نلجأ إلى «تسعير بعض الخدمات بالدولار لتغطية تكاليف خدمات أخرى مكلفة مثل غسيل الكلى، إذ تكلفنا الجلسة الواحدة ما بين 30 و36 دولاراً، فيما دفوعات الجهات الضامنة نائمة»، مشيراً مثلاً إلى أن «صندوق الضمان سدد لنا فواتير عن 6 أشهر من العام الماضي عن جلسة كانت تقدر بقيمة مليون ليرة، فيما وزارة الصحة والبقية يسعّرون الجلسات ولا يدفعون».

تقرير

المعارضة التربويّة تنتظم ولادة لجنة الأساتذة المنتفضين

فؤاد بزي

تستمر «انتفاضة أساتذة التعليم الثانوي» بإقفال معظم الثانويات، وشل العمليّة التعليميّة بشكل شبه تام، إذ لا تخلو ثانوية من وجود أساتذة يرفضون العودة، حتى تلك الواقعة «تحت السيطرة التامة لرابطة الثانوي»، وهي قليلة ومعدودة على أصابع اليد الواحدة. وفي رقم منسوب إلى مديرية التعليم الثانوي، يقدّر عدد أساتذة التعليم الثانوي المضربين بـ 4500، فيما يبلغ عددهم الكلي في الملاك 7002، يقوم حوالي 5500 منهم بأعمال تدريسية، ما يزيد من نسبة المضربين التي يقاتل على

> الاستشفاء أهمّ من الرواتب والحوافز تعني ضياع التدرّج والتقاعد

صحتها طرفا المشكلة، رابطة الثانوي ووزارة التربية والمكاتب التربوية من جهة، والأساتذة المنتفضون من الجهة الثانية.

اللجنة الوليدة

وبعد أسبوعين على تفرّد رابطة الثانوي بإعلان فكّ الإضراب، ولدت، أمس، ومن رحم الفوضى والفراغ، «لجنة الأساتذة المنتفضين»، مكوّنة من 13 أستاذاً من النقابيين وقادة التحرّكات في المناطق. وأكدت اللجنة في بيانها الأول «أنها أتت بناء على الحاجة لوجود ثلة من النقابيين لحمل مطالب الأساتذة بأمانة وقوّة، ودفع أيّ ظلم أو تعسف»، بالإضافة إلى «عدم ادعائها تمثيل الجميع». ووضعت ثلاثة أهداف للعمل عليها بدايةً: «رصّ الصفوف، متابعة المطالب من خلال لقاءات المسؤولين والدفاع عن حقوق الأساتذة».

ترحيب وتوجس

استقبل معظم الأساتذة الإعلان بالترحاب والتوجّس معاً، فـ«هي حاجة مقابل تفرّد رابطة الثانوي بالقرارات والتمثيل والتفاوض» يقول أستاذ نقابي من منطقة بعبدا، ويشير إلى بيان رابطة الثانوي الأخير واصفاً إياه بـ«بيان السلطة»، لأنه يرى فيه «وعوداً لا تنفّذ، ودعوات لإعادة تسيير العمل بالموجود». وكانت رابطة الثانوي قد أصدرت بياناً نهاية الأسبوع الماضي يطلب من وزارة التربية «الإسراع في دفع بدلات الإنتاجية»، ومن وزارة المالية «انتظام صرف بدلات النقل»، ومن حاكم مصرف لبنان «تخصيص صيرفة خاصة للأساتذة»، بالإضافة إلى «رفع تغطية الفاتورة الاستشفائية والطبابة»، وهي المطالب ذاتها التي بدأ على أساسها الإضراب، قبل أن يختتم البيان بالدعوة إلى «العودة الكاملة إلى التعليم».

أما التوجّس فيعود لأمرين: «حصرية تمثيل الروابط للموظفين بحسب القانون، والخوف من انقسام المعارضة مرّة ثانية كما حصل يوم انتخابات الهيئة الإدارية» وفق بعض الأساتذة، ما قد يؤدي بالتالي إلى «عدم تجاوب الوزارة والجهات الرسمية مع اللجنة الجديدة من جهة، وضياع التحرّك من جهة ثانية».

لن نقتل الناطور

وللإجابة عن هذا التساؤل، يعيد أحد أعضاء «لجنة الأساتذة المنتفضين» هلال فتال التذكير بـ«تجربة الأساتذة في دورة عام 2016، عندما فرضوا التمثيل بقوّة العدد والتأثير على الأرض، فتمكّنوا وقتها من تنظيم أنفسهم خارج إطار الرابطة، ومتابعة وتحقيق مطالبهم». يذكر أن دفعة سنة 2016 هي آخر من دخل إلى ملاك التعليم الرسمي. ويتوقع فتال «في حال بقاء زخم الإضراب عالياً، عودة المفاوضات مع الدولة والوزارة، فكتلة الـ 4500 أستاذ تعليم ثانوي مضرب لا يمكن تجاهلها».

من جهته، يقول النقابي حسن مظلوم «لا نريد قتل الناطور، ومستعدون للحوار على المطالب الحقيقية، لا على المكرمات التي تأتي منقوصة»، ويدعو وزير التربية والهيئة الإدارية في رابطة الثانوي إلى «الاقتناع بالمرجعية الجديدة، والتفاهم على الملمة القطاع التربوي»، مؤكداً «أن مطلب الاستشفاء أهمّ من الرواتب والحوافز لا تدخل في صلب الراتب ما يعني ضياع التدرّج والتقاعد». يرى مظلوم اللجنة كـ«مرجعية نقابية بحكم الأمر الواقع، لا رابطة بديلة، وهي ستتابع أمور الأساتذة المتروكين عرضة للتهديدات والنهب النقابي، وستسدّ الفراغ لنقل الانتفاضة من مرحلة العفوية إلى التهديد».

الأساتذة المستعان بهم من دون أجور

لا يزال الأساتذة المستعان بهم في التعليم الثانوي من دون تعويضات أو بدلات إنتاجية، إذ لم تدفع وزارة التربية لهذه الفئة من المعلّمين، والتي يبلغ عدد أفرادها في الثانوي 627 أستاذاً، أيّ مبلغ مالي سواء كان أجوراً أو حوافز عن هذا العام، كما أنّ بعضهم لم يقبض شيئاً عن السنة الماضية أيضاً.

في المقابل، تطلب منهم الوزارة «العودة إلى التعليم»، وهم بحسب بيانٍ صدر عنهم أمس «غير قادرين على تأمين بدل النقل للوصول إلى المدارس»، داعين وزير التربية إلى «تقديم توضيحات حول مصير مستحقاتهم».

على الغلاف

منعطف 2003
الانحدار الأميركي بدأ في العراق

وليد شرارة

هل تصوّر أصحاب مشروع «إعادة صياغة الشرق الأوسط»، أي ترسيخ سيطرة أميركية حصرية عليه، من محافظين جدد وتقليديين، بأنه سيأتي يوم تتحوّل فيه الصين إلى لاعب اقتصادي وسياسي وازن في الإقليم، إلى درجة رعاية مصالحة إيرانية - سعودية؟ هل عَرف هؤلاء أن الحرب على «الإرهاب»، في أفغانستان وفي العراق، ستترتّب على الولايات المتحدة أكلافاً باهظة، مادية وبشرية وسياسية، و«ستغرقها في الشرق الأوسط»، ما سيفسح المجال أمام تسارُع صعود الصين وعودة روسيا على الصعيد الدولي؟ لقد أضحى قطاع مُعتبَر من النُخب الأميركية، في الحزبَين الديموقراطي والجمهوري، يقرّ بأن هذه الحرب كانت «خطيئة» استراتيجية كبرى بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وبأن تداعياتها على مصالحها وموقعها في المنطقة والعالم كانت كارثية بكلّ ما للكلمة من معنى. لكن التفسيرات السائدة حول الأسباب التي أدّت إلى ارتكاب هذه «الخطيئة»، وبينها «غطرسة القوّة» لدى أقطاب إدارة بوش الابن، والقناعة «المثالية» بإمكانية تصدير الديموقراطية، تغيّب في غالبيتها دور اللوبي الإسرائيلي في الدفع إليها. فباستثناء الأكاديميَّين جون ميرشايمر، وستيفن والت، في كتابهما الشهير «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية»، يفضّل السواد الأعظم من الخبراء والباحثين، الذين ينتقدون بوعي اليوم قرار الحرب على العراق، تجاهُل دور هذا اللوبي في الإعداد لها، ربّما خوفاً من أن يُتّهموا بتبنّي صيغة مستحدثة من صِيَغ «نظريّة المؤامرة».

لكن مراجعة الوقائع لا تَدَع مجالاً لأيّ التباس: الحرب على العراق، وما تلاها من عمليّة تفكيك منهجي لمؤسّسات الدولة العسكرية والأمنية بقرار من الاحتلال الأميركي، والصراعات الأهلية والمذهبية التي ترتّبت على ذلك، كانت مشروعاً إسرائيلياً في الأساس. فسياسات الهيمنة المعتمَدة من قِبَل الولايات المتحدة في طول جنوب العالم وعرضه، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، قامت على السعي إلى التحكُّم بجيوش بلدانه والسيطرة من خلالها على مصائرها ومقدّراتها. الجديد في العراق، في عام 2003، كان مسارعتها إلى تفكيك المؤسّسة العسكرية على الرغم من أن جاي غارنر، الحاكم العسكري الأميركي الذي فُرض على هذا البلد بعد احتلاله، كان معارضاً لهذه الخطوة لخوفه ممّا سيَنجم عنها من فوضى وتنازع داخلي. وإذا عدنا إلى النظريات التي روّجها المحافظون الجدد آنذاك، كنورمان بودوريتز، وبيل كريستول، وبول وولفوفيتز، وروبرت ستالوف، عن «الفوضى البنّاءة» ودورها في إنتاج ظروف ملائمة لـ«التغيير الديموقراطي»، يصبح من الواضح أن هدفهم المنشود كان تدمير الدولة العراقية وتمزيق وحدة المجتمع على أسس طائفية، والسعي إلى نشر «العدوى» في البلدان العربية المجاورة، لإضعافها في مقابل إسرائيل، وتعزيز موقع هذه الأخيرة. لكن هذه السياسة، التي غلَبت المصالح الإسرائيلية كأولوية على تلك الأميركية، هي التي قادت إلى تورّط واشنطن في حرب مديدة ضدّ مقاومة شعبية عراقية متعدّدة الخلفيات، وإلى مساهمة دول وطنية في الإقليم كسوريا وإيران في دعم هذه الأخيرة، لبتحوّل الاحتلال الأميركي للبلاد إلى فخّ استراتيجي يستنزف قدرات واشنطن ويُفشِل مشاريعها.

الفشل الأميركي الذريع في العراق،

> **يحكم منطق «غطرسة القوّة» السياسة الخارجية لواشنطن إلى الآن**

ومن بعده في أفغانستان، وإنْ قادا إلى تبلوُر ما يشبه الإجماع في أوساط النخب السياسية والرأي العام حول ضرورة تجنُّب التورّط في حروب مباشرة مديدة ومكلفة، إلّا أنهما لم يؤدّيا إلى التراجع عن منطق «غطرسة القوّة». صحيح أن الصين باتت مصنّفة تهديداً استراتيجياً رئيساً بالنسبة إلى الولايات المتحدة، منذ خطاب أوباما عن «الاستدارة نحو آسيا» أمام البرلمان الأسترالي، في أواخر عام 2012، لكن الأخيرة اتّبعت في الآن نفسه سياسة معادية لروسيا عبر التوسيع التدريجي لحلف «الناتو» شرقاً. تتناقض هذه المقاربة مع تلك التي اعتمدتها واشنطن في سبعينيات القرن الماضي، وهي كانت في أوْج قوّتها، عندما قرّرت تقديم عرض سخي للصين بشراكة متعدّدة المجالات، وكانت علاقاتها متدهورة مع الاتحاد السوفياتي، لكسبها إلى جانبها في صراعها مع هذا الأخير. لم تقدّم الولايات المتحدة مثل هذا العرض لروسيا، في مرحلة ما بعد تحديدها الصين تهديداً استراتيجياً مركزيّاً، بل وناصبتها العداء، ما أفضى إلى توثيق التعاون بين الدولتَين المستهدفتَين من قِبَلها. يَحكم منطق «غطرسة القوّة» السياسة الخارجية لواشنطن إلى الآن، فنراها تحارب روسيا بالوكالة في أوكرانيا، وترفع منسوب التوتّر بينها وبين الصين في مضيق تايوان، وتُجري مناورات عسكرية مشتركة مع إسرائيل تحاكي ضرْب منشآت نووية إيرانية. في 2002، توقّعت مجموعة من المفكّرين، وبينهم إيمانويل تود في كتابه «ما بعد الإمبراطورية»، وإيمانويل فالرشتاين في مقاله المعنون «سقوط النسر الأميركي»، أنْ ينجم عن هذا المنطق وما سيستتبعه من غزْو للعراق تسارعاً في الانحدار الأميركي. أكدت التطوّرات صحّة هذه التوقّعات، وهُزم المشروع الأميركي على أيدي مقاومة شعبية. واشنطن تقف اليوم في مقابل قوى كبرى دولية وإقليمية، وفي ظروف عالمية سِمَتها الرئيسة رفْض انصياع بلدان الجنوب لإملاءاتها، على عكس ما كانت عليه الحال في 2003. عدم العزوف عن الغطرسة سيعني صيرورة الانحدار سقوطاً نهائياً.

الحرب على العراق، وما تلاها من عملية تفكيك منهجي لمؤسسات الدولة، كانت مشروعاً إسرائيلياً في الأساس (أ ف ب)

بلاد ما بين البوشَين

جهاد عصَفة

غرّد السيناتور الأميركي، والمرشّح الرئاسي الجمهوري الخاسر أمام باراك أوباما، ميت رومني، قبل أيام، قائلاً إنّ «دعم أوكرانيا يُضعِف أميركا»، ويعزّز تفوّق الأمن القومي «الصيني»، وهو لا يتطلّب هدْر دماء أميركية». أصبحت الولايات المتحدة تمنّهن، اليوم، الحروب التي لا تكلّفها دماً، أو حتى مالاً. لكن الإمبراطورية لم تُبْنَ بالوكالة، بل كان عسكرها ومرتزقتها، في يوم من الأيام، يغزون ويدمّرون وينهبون بلاداً في رحاب عالمنا كافة. آخر هذه الحروب المباشرة، كان الغزْو الأميركي للعراق، حيث سبق لمَن نَصَب نفسه «زعيماً للعالم الحرّ» أن خبّر البشريّة بين خيارَين: «إمّا أن تكونوا معنا، أو تكونوا مع الإرهابيين». كلمات الرئيس الأميركي، جورج بوش الابن، جاءت في اليوم العاشر لهجمات الحادي عشر من أيلول على مركز التجارة العالمي في قلب الحيّ المالي لمدينة نيويورك، ومبنى البنتاغون» الذي يؤوي موظّفي ماكينة الحرب الإمبريالية في إحدى ضواحي العاصمة الأميركية. طبعاً، لم يكُن للعراق أيّ علاقة في الهجوم الذي تبنّاه تنظيم «القاعدة» بحلّته «البن لادنية» ونفّذه خمسة عشر انتحارياً سعودياً، بالإضافة إلى إماراتيَّين ومصريّ ولبنانيّ. لذلك، تطلّبت المرحلة الفاصلة بين خريف عام 2001، وشتاء عام 2003، الكثير من الكذب والتلاعب بالرأي العام الأميركي والعالمي من قِبَل المنظومة الحربية والإعلامية المهيمنة، من أجل الترويج لعقيدة بوش الابن، وصَبّ الغضب الناتج من «غزوة نيويورك» على «بغْث» العراق وأهله. هناك أوجه شبه كثيرة بين تلك الحملة وما يجري اليوم من شيطنة لـ«الحزب الشيوعي الصيني»، وإنْ كان من الصعب أن يخلق التهويل بـ«غزوة التيكتوك» الأثر الجماعي نفسه على الجمهور المطبّل للحرب، والذي ولّدته هجمة الـ 2001 الدموية.

لكن قصّة آل بوش مع تدمير العراق لم تبدأ بالغزْو الذي مرّ عليه اليوم عشرون عاماً؛ فقبل حرب بوش الابن بعقدٍ ونيّف من الزمن، كان بوش الأب قد خاض حرب العائلة الأولى على العراق. وكانت الفترة الفاصلة بين حربَي الخليج الأولى والثانية هي عبارة عن سنين من حصار خانق أنهك الشعب العراقي، وهيّأ الأرضية للتدمير الكامل للدولة لاحقاً. الحرب الأولى كانت أوّل حرب في العالم تُنقَل على الهواء مباشرة. وعندها، سطع نجم شبكة «سي إن إن» الإخبارية التي نقلت صوراً غرائبية وأخرى من أنظمة رؤية ليلية لمعارك «جيش الائتلاف» الذي قادته الولايات المتحدة ضدّ الجيش العراقي. كانت «عاصفة الصحراء»، كما سمّاها مسؤولو الترويج «الهوليوودي» في «البنتاغون» في حينه، إعلاناً متلفزاً لبدء مرحلة التفوّق الأميركي الأحادي في العالم. كانت «نهاية التاريخ» وديستوبيا الكاوبوي المنتصر التي تلته.

«هوليوود»، في حينه، كانت تواكب وتساهم بطبيعة الحال في صناعة الأسطورة الأميركية. أحد المسلسلات التي درجت في تلك الفترة، هو «Quantum Leap»، أو «القفزة الكمية»، الذي كان يَعرض مغامرات العالِم سام بيكيت في القفز عبر الزمن. الزمن الذي كانت تغطّيه الوثبات كان محدوداً بالسنين التي عاشها بيكيت على الأرض، أي أن المغامرات بأغلبها تغطي أحداثاً أميركية خلال الحرب الباردة. كان يفترض من بيكيت أن يصلح أخطاء الماضي ليتمكّن من القفز إلى جسد جديد وزمن آخر، أملاً أن يعود إلى جسده وزمنه بعد النجاح بمهمّاته. المهمّ في كل ذلك، هو أن البرنامج الذي يجمع بين الخيال العلمي والفكاهة كان استعراضاً للإنجازات العلمية والعسكرية والاجتماعية التي حقّقت للولايات المتحدة تفوّقها المحتفَى به أوائل تسعينيات القرن الماضي. لا يمكن إنكار الانتصار الأميركي يومذاك، لكن المفاجئ هو أن العصر الأميركي لم يَدُم كما كان متوقّعاً. اليوم، تُعيد «هوليوود» إنتاج مسلسل «القفزة الكميّة»، كما هي الحال مع «Quantum Leap»، لكن من الأفلام والبرامج، نظراً إلى الرتابة والعقم الإبداعي اللذين يسيطران على صناعة الأفلام في الغرب الأميركي في هذه المرحلة من الرأسمالية المتقدّمة. إذا كان العرض الأصلي استعراضاً للإنجازات التي حقّقت للولايات المتحدة تفوّقها، فماذا يمكن أن تستعرض النسخة الجديدة من إنجازات للإمبراطورية في الثلاثين سنة الماضية؟ «أبو غريب»، إنقاذ المصارف من الإفلاس، حروب بالوكالة، خوان غوايدو؟

الرتابة والعقم الفكري تمكّنا من نخبة واشنطن السياسية في الشرق الأميركي أيضاً، وبدا ذلك بالظهور عشية غزْو العراق على أيدي بوش الابن وجوقته من المحافظين الجدد. فالائتلاف الذي بناه لم يكن شاملاً وتمّ استبدال قدرة الإمبراطورية على الإقناع بالاستهزاء من حلفاء كما كانت الحال مع فرنسا. المشهد في الانتخابات الرئاسية الأميركية

> **ما زالت منطقتنا تعيش التداعيات المباشرة لآخر حرب خاضها جنود أميركيون**

الأخيرة التي جمعت بين هرمَين، ليس دليل عافية، ولا يوحي بالطمأنينة للهيمنة الأميركية، لكنه ليس وليد اللحظة بل هو نتاج غطرسة إمبريالية في فترة ما بين البوشيَّن.

ما زالت منطقتنا تعيش التداعيات المباشرة لآخر حرب خاضها جنود أميركيون. لكن عدم استعداد الولايات المتحدة لتحمّل تكلفة هذر الدم الأميركي لا يعني انتهاء الهيمنة الأميركية، أو أنها لا تحاربنا بكلّ الطرق المتاحة لها بالمجّان. الأميركيون باتوا يقولون في العلن إنهم مستعدّون لمحاربة أعدائهم «حتى آخر جندي أوكراني» (أو ألماني أو تايواني أو اعرابي). ترامب قالها صراحة إن على حلفاء الولايات المتحدة «دفع فاتورة الحماية» التي يوفّرها «شرطيّ العالم». ميزان المدفوعات بين واشنطن وأتباعها لا يعنينا؛ ما يعنينا في مرحلة أفول الإمبراطورية هو ألّا تبقى جرائمها ضد شعوبنا من دون تكلفة عليها، لأن التدمير والتجويع ومحاولات الإخضاع لن تتوقّف، لا في العراق ولا هنا.

تقرير

شي في موسكو «وسيطاً» ولّى زمن الانكفاء

خضر خروبي

يتوجّه الرئيس الصيني، شي جين بينغ، اليوم، في زيارة هي الأولى له منذ نحو أربع سنوات، إلى موسكو، حيث سيجري محادثات مع نظيره الروسي، فلاديمير بوتين. في الجانب المعلَن، سيتناول الزعيمان تعزيز العلاقات الثنائية بين بلديهما على المستوى الاستراتيجي، وسيبحثان في آخر تطوّرات الوضع في أوكرانيا، ربطاً بـ«المبادرة الصينية» التي كانت قد طرحتها بكين، في شباط الماضي، لوقف الحرب في هذا البلد. وإلى جانب لقاء القمّة الذي سيجمع شي إلى بوتين، تتواتر الأنباء عن نيّة الأوّل إجراء محادثة هاتفية

يعتزم شي تقديم نفسه كـ«رجل دولة عالمي» حريص على مبادئ القانون الدولي لناحية التمسّك بالحلّ السلمي للنزاعات

مع نظيره الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، الذي كان قد أعرب عن أمله في عقد مباحثات مباشرة مع الرئيس الصيني، وهو موقف فُسّر على أنه ترحيب من جانب كييف بدور الدبلوماسية الصينية التي تولي احتراماً لسيادة الدول، ووحدة أراضيها.

وتتزامن القمّة الرئاسية الروسية - الصينية مع توتّر العلاقات بين واشنطن من جهة، وموسكو وبكين من جهة أخرى، واقترابها على نحو خطير من المواجهة المباشرة، لا سيما بعد حادثة إسقاط المنطاد الصيني فوق المياه الإقليمية للولايات المتحدة، وأزمة «المسيّرة الأميركية» التي اتّهمت روسيا بإسقاطها فوق البحر الأسود. كما أن التوقيت يستبطن رسالة تحدٍّ للغرب، رافضةً للعزلة الدولية لموسكو، كونها تأتي بعد أيّام قليلة من إصدار مذكّرة توقيف من قِبَل «المحكمة الجنائية الدولية» بحقّ الرئيس بوتين، بتهم «ارتكاب جرائم حرب»، علماً أن روسيا لم توقّع على طرحتها بكين، في شباط الماضي، لوقف الحرب في هذا البلد. وإلى جانب لقاء القمّة الذي سيجمع شي إلى بوتين، تتواتر الأنباء عن نيّة الأوّل إجراء محادثة هاتفية

يعتزم شي تقديم نفسه كـ«رجل دولة عالمي» حريص على مبادئ القانون الدولي لناحية التمسّك بالحلّ السلمي للنزاعات

مع نظيره الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي، الذي كان قد أعرب عن أمله في عقد مباحثات مباشرة مع الرئيس الصيني، وهو موقف فُسّر على أنه ترحيب من جانب كييف بدور الدبلوماسية الصينية التي تولي احتراماً لسيادة الدول، ووحدة أراضيها.

وتتزامن القمّة الرئاسية الروسية - الصينية مع توتّر العلاقات بين الثنائية بين بلديهما على المستوى الاستراتيجي، وسيبحثان في آخر تطوّرات الوضع في أوكرانيا، ربطاً بـ«المبادرة الصينية» التي كانت قد طرحتها بكين، في شباط الماضي، لوقف الحرب في هذا البلد. وإلى جانب لقاء القمّة الذي سيجمع شي إلى بوتين، تتواتر الأنباء عن نيّة الأوّل إجراء محادثة هاتفية

تتمشّى الصين بالمنطقة القائل إن الحرب في أوكرانيا ناجمة عن مخاوف روسية مشروعة في شأن توسيع حلف «الناتو» شرقاً، وهي تكاد تعكس مخاوفها المرتبطة بتطوّر العلاقات الأمنية بين الولايات المتحدة، وعدد من الدول المجاورة لها، كاليابان وكوريا الجنوبية والفلبيين، من دون أن يعني ذلك تبنّي بكين، في الجانب المعلَن، سياسات الكرملين في هذا الملفّ، أو تأييدها لموقفه العسكري في أوكرانيا، بل إن معظم المواقف الصينية الرسمية تدعو إلى «احترام سيادة جميع الدول وسلامة أراضيها، وفقاً لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة»، وتشدّد على أن «الأمن الإقليمي لا يجب أن يُضحّى به من أجل مصالح دولة أو مجموعة دول معيّنة، ولا يجب أن يصبح أداة للسعي وراء الهيمنة وممارسة سياسات القوة».

وعلى رغم أن بكين تحرص على تأكيد أن «الحرب لا رابح فيها»، وأن «الأزمة لا تخدم مصالح أحد»، فإنها، في الوقت نفسه، تراهن على استغلال التباينات الأميركية - الأوروبية في شأن آفاق المواجهة الروسية - الأوكرانية. فالقيادة في بكين، تعوّل على تقديم حافز دبلوماسي للجانب الأوروبي من البوابة الأوكرانية، بنيّة الإيقاع بين بروكسل، المتململة من الحرب، وواشنطن، الراغبة في مواصلتها بهدف استنزاف روسيا عسكرياً واقتصادياً، على نحو يعكّر مناخات التوافق بين الحلفاء الغربيين، ويعرقل نهج العقوبات الذي تقوده الولايات المتحدة، على صعيد أنشطة التبادل التجاري والتعاون الاستثماري مع الصين. وفي ظلّ تكهّنات بسعي الرئيس الصيني إلى استرضاء بعض الدول الأوروبية الراغبة في مقاومة الضغوط الأميركية على تعاونها الاقتصادي مع بكين، كفرنسا وألمانيا، يرى نائب رئيس «معهد الدولية». وللدلالة على ذلك، يقرّ عميد الدراسات الدولية في جامعة فودان في شنغهاي، وو شينبو، بأن الصين، في عهد الرئيس الحالي، «تحوّلت عن نهجها الدبلوماسي (شديد التحفّظ) المعهود»، مستدركاً أن مبادرة بكين لوقف حرب أوكرانيا تشكّل «خطوة استباقية متقدّمة» لِلَجم التصعيد في ذلك البلد. ويتابع أن الصين باتت تتّجه نحو «لعب دور متزايد على المسرح الدولي، بخاصّة على مستوى حلّ النزاعات الإقليمية». من جهته، يشدّد أستاذ العلاقات الدولية في جامعة رينمين في بكين، تشي بن هونغ، على أن «النفوذ الدولي للصين، باعتبارها قوّة عظمى، أصبح مطلوباً أكثر من أيّ وقت مضى، بغية توظيفه في إحلال السلام»، في إشارة إلى إحساس بكين بأهميّتها العالمية المتزايدة بعد نجاحها في تحقيق خرق دبلوماسي في العلاقات بين طهران والرياض. ففي أوكرانيا، تبدو الصين متنبّهة إلى ضرورة القفز فوق محاولات الغرب إيقاعها في مستنقع «التورّط المباشر» في ما بات يُعرف بـ«العملية العسكرية الروسية الخاصة»، كجزء من محاولات واشنطن تبرير حملة تشديد العقوبات ضدّها. لذا، فهي تعكف على الدفع بحلول تفاوضية للحرب في أوكرانيا، بطريقة تسهم في تلافيها الإحراج الدولي الناجم عن استمرار علاقاتها بموسكو، من ناحية، وإبعاد تهم إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، لها بمحاولة تقديم دعم عسكري لروسيا، من ناحية ثانية. وتأسيساً على نجاح جهود الوساطة الصينية على مسرح الشرق الأوسط قبل أيام، ومحاولة بكين الحفاظ على مسافة من طرفي الحرب على المسرح الأوروبي، يعتزم شي تقديم نفسه كـ«رجل دولة عالمي» حريص على مبادئ القانون الدولي لناحية التمسّك بالحلّ السلمي للنزاعات، آملاً في تكرار تجربة الوساطة بين الجانبَين الروسي والأوكراني هذه المرّة.

وإذا كانت بكين تتطلّع لإنقاذ علاقاتها مع كل من موسكو، بصفتها حليفتها الاستراتيجية الكبرى، وكييف، التي ربطتها بها علاقات تجارية وثيقة، فإنها قبل الحرب، عن طريق طرح «المبادرة الصينية»، فإنها، في الوقت نفسه، تراهن على استغلال التباينات الأميركية - الأوروبية في شأن آفاق المواجهة الروسية - الأوكرانية. فالقيادة في بكين، تعوّل على تقديم حافز دبلوماسي للجانب الأوروبي من البوابة الأوكرانية، بنيّة الإيقاع بين بروكسل، المتململة من الحرب، وواشنطن، الراغبة في مواصلتها بهدف استنزاف روسيا عسكرياً واقتصادياً، على نحو يعكّر مناخات التوافق بين الحلفاء الغربيين، ويعرقل نهج العقوبات الذي تقوده الولايات المتحدة، على صعيد أنشطة التبادل التجاري والتعاون الاستثماري مع الصين. وفي ظلّ تكهّنات بسعي الرئيس الصيني إلى استرضاء بعض الدول الأوروبية الراغبة في مقاومة الضغوط الأميركية على تعاونها الاقتصادي مع بكين، كفرنسا وألمانيا، يرى نائب رئيس «معهد السياسات الاجتماعية في آسيا»، ومساعد وزير الخارجية الأميركي السابق، داني روسيل، أن «هدف (زيارة) شي جين بينغ لا يتعلّق بروسيا أو بأوكرانيا، بقدر ما يتعلّق ببلدان أوروبا الغربية».

على المقلب الأميركي، لا تتوقّف إدارة الرئيس بايدن عن كيل الاتهامات للحكومة الصينية بدعم موسكو من خلال انتقاد بكين على خلفية رفضها السير في ركب العقوبات الغربية، وتبريرها غزو روسيا لجارتها، في ظلّ شبه إجماع في أوساط المسؤولين الأوروبيين والأميركيين على حدّ سواء، يميل إلى التشكيك بالنوايا الصينية واعتبار زيارة شي مؤشراً إلى انحياز بكين، أكثر من اعتباره دليلاً على حيادها حيال الأزمة الأوكرانية. من هنا، جاءت تصريحات الناطق باسم مجلس الأمن القومي في البيت الأبيض، جون كيربي، وتبريرات واشنطن لرفض الوساطة الصينية، من باب القول إنها تعطي فرصة للروس للتحضير لهجوم جديد، توازياً مع الاتهامات المتكرّرة لبكين بتقديم الدعم الاقتصادي والدبلوماسي الواضح لموسكو. وعلى رغم إصرار الإدارة الأميركية على ادّعاءاتها في شأن وجود نوايا صينية لتزويد روسيا بالأسلحة، يستبعد محلّلون غربيون أن تُعمد بكين إلى تقديم دعم عسكري لروسيا في هذه المرحلة، مرجّحين أن تتغيّر المقاربة الصينية تلك فقط في حال استشعار هزيمة وشيكة للروس.

ختاماً، يبدو أن كفّتَي ميزان الحسابات الصينية تتأرجحان بين تفضيل استمرار الحرب في أوكرانيا، بما يساعد في تشتيت المجهود الاستراتيجي الأميركي في أكثر من ساحة حول العالم، وبين تخوّفها من مناخات التصعيد السائدة في أوروبا لما توفّره من فرصة سانحة لواشنطن لإعادة توحيد المعسكر الغربي تحت قيادتها، وتسخيره في حمْلتها السياسية والاقتصادية والعسكرية ضدّ الصين. فهل يمكن فهم القمّة الروسية - الصينية على أنها تحفيز جدّي لموسكو على إيجاد تسوية مع الأوكرانيين، أم أنها بمثابة إنذار أخير تلوّح به بكين قبل «هجوم الربيع» الذي تتخوّف منه كييف؟ ومع توسّع مخاطر الاشتباك المباشر بين موسكو والغرب، وعودة الموقف الأميركي إلى خيار تشديد العقوبات ضدّ الصين، هل تحسم «الجمهورية الشيوعية» تموضعها بشكل قاطع، وتقفز أخيراً في القارب الروسي؟ أم أن عامل الوقت لا يزال يكفل لها هامشاً أكبر للمناورة واللعب على هامش الحرب في أوروبا، قبل إطلاق صفارة المعركة المحتومة، والمتوقّعة بحلول عام 2027 بين بكين وواشنطن؟

تقرير

الأسد في الإمارات: ترسيخٌ للحقبة الجديدة

علاء حلبي

بعد أيام قليلة على زيارته روسيا، والتي رسم خلالها ملامح الحقبة الجديدة بالنسبة لسوريا، حطّ الرئيس السوري، بشار الأسد، رحاله هذه المرّة في الإمارات، برفقة وفد حكومي يغلب عليه الطابع الاقتصادي. وتأتي هذه الخطوة ضمن منهج يهدف إلى ترسيخ معالم تلك الحقبة، والتي تتوافق مع التوجّهات التي أعلنتها دمشق لتوثيق العلاقات الثنائية مع الدول العربية.

الزيارة التي لم كانت مجدولة، شهدت اهتماماً إماراتياً ملحوظاً بالتفاصيل البروتوكولية الترحيبية بالزعماء، سواءً عبر استقبال طائرة الأسد جوّاً من قِبل طائرات حربية إماراتية رافقتْها إلى الأرض، أو من خلال مراسم الاستقبال الترحيبية الرسمية. وتُضاف إلى ما تقدّم، مُرافقة السيدة الأولى، أسماء الأسد، لزوجها في هذه الرحلة، وهو ما يمكن اعتباره سابقة منذ اندلاع الحرب في سوريا. وأجرت عقيلة الأسد لقاءً مع والدة رئيس الإمارات، محمد بن زايد، الشيخة فاطمة بنت مبارك، التي جرى تصدير دور بارز لها في عمليات الإغاثة الإماراتية لسورياً في أعقاب الزلزال المدمّر الذي ضرب البلاد في السادس من شباط الماضي، حيث مدّت أبو ظبي جسراً جوياً ما زال مستمرّاً لنقل المساعدات، تجاوز عدد الطائرات على متنه حتى أمس الأحد الـ180 طائرة، بالإضافة إلى استقبالها عدداً من المصابين السوريين في مستشفياتها.

ابن زايد، الذي استقبل الأسد في «قصر الوطن»، أكد، في تصريحات نشرتها وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية، أن بلاده تدعم سوريا «قلباً وقالباً»، مشيراً إلى استمرار عمليات الإغاثة لمتضرّري الزلزال، مضيفاً في تغريدة: «أجرينا مباحثات إيجابية وبنّاءة لدعم العلاقات الأخوية وتنميتها لمصلحة البلدَين والشعبَين الشقيقَين، وتعزيز التعاون والتنسيق في القضايا التي تخدم الاستقرار والتنمية في سوريا والمنطقة». من جهته، اعتبر الأسد أن «مواقف الإمارات دائماً كانت عقلانية وأخلاقية»، لافتاً إلى دور الوساطة الذي تلعبه أبو ظبي لإعادة بناء العلاقات السورية العربية، والذي «يتقاطع مع رؤية سوريا في ضرورة تمتين العلاقات الثنائية بين الدول العربية وصولاً إلى العمل العربي المشترك، والذي يشكّل الانعكاس المنطقي لما يجمع بين هذه الدول وشعوبها ويحقّق مصالحها»، وفق تعبيره.

وتأتي زيارة الرئيس السوري في وقت تشهد العلاقات السورية – السعودية مزيداً من الدفء، في ظلّ توجّه الرياض

تأتي زيارة الرئيس السوري في وقت تشهد العلاقات السورية - السعودية مزيداً من الدفء (أ ف ب)

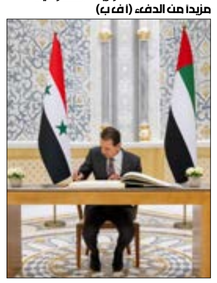

المعلَن إلى الانفتاح التدريجي على دمشق، والذي تلعب الإمارات وسلطنة عمان دور الوساطة في إتمامه، وتسهم متغيّرات دولية عدة في تسريع وتيرته، أبرزها عودة العلاقات السعودية – الإيرانية بوساطة صينية. كما تأتي وسط تقرّب مزيد من الدول العربية من سوريا، آخرها مصر وتونس التي أعلنت رفْع مستوى تمثيلها الدبلوماسي في دمشق إلى وضعه الطبيعي (إيفاد سفير). كذلك، تُنبئ نظرة إلى طبيعة الوفد الحكومي الذي رافق الأسد، والذي ضمّ وزيرَي الاقتصاد والإعلام، بالأهداف الاقتصادية الواضحة للزيارة، في ظلّ رغبة أبو ظبي في المشاركة في عمليات إعادة الإعمار، والانخراط في مشاريع

تأتي زيارة الأسد إلى الإمارات بعد توقّف المباحثات السورية - التركية للتطبيع بين البلدين

استثمارية عدة. ومن هنا، تعدّ الزيارة متمّمةً للاتفاقات التي وقّعتها دمشق مع موسكو قبل أيام، وهو ما شرحه الأسد خلال لقاءات تلفزيونية مع وسائل إعلام روسية، قدّم خلالها شرحاً مفصلاً لرؤية بلاده لهذه المرحلة الجديدة، وتوجّهها نحو مزيد من الانفتاح العربي، الذي من شأنه طيّ مرحلة القطيعة التي استمرّت لنحو عقد من الزمن، بشكل تدريجي.

وبينما تُعتبر زيارة الرئيس السوري إلى الإمارات، الثالثة الرسمية له، بعد زيارته سلطنة عمان وروسيا، تأتي هذه الجولات لتتوّج سنوات من العمل الدبلوماسي والأمني، وتنقل العلاقات إلى أعلى مستويات التواصل. ومن المتوقّع أن يتابع الرئيس السوري جولاته، وسط حديث عن دعوة عراقية، وتواصل مباشر مع الرياض. وسيكون من شأن كلّ ذلك أن يعيد هندسة العلاقات السورية - العربية، والتي اعتبرها الأسد أكثر أهمية في الوقت الحالي بالنسبة لحكومته من العودة إلى «الجامعة العربية»، مشيراً إلى أن هذه «العودة لا يمكن أن تتمّ قبل حدوث توافق عربي»، ما زالت تعيقه قطر المصرّة على الاستمرار في معاداة الحكومة السورية ضمن مشروع تقوده الولايات المتحدة. في المقابل، تجيء رحلة الأسد إلى أبو ظبي بعد توقّف المباحثات السورية - التركية ضمن الإطار الرباعي (برعاية روسيا وإيران) للتطبيع بين البلدين، إثر رفض دمشق المشاركة في لقاءات دبلوماسية من دون وضع أجندة واضحة تتضمّن خطّة زمنية لانسحاب القوّات التركية غير الشرعية من الأراضي السورية. وأدّى رفض أنقرة للمطلب المذكور، ودعوتها إلى عقد لقاءات من دون شروط مسبقة، إلى فشل التئام اجتماع على مستوى نواب وزراء خارجية الدول الأربع في موسكو، وهو ما يرجّح تأجيل خطوات التطبيع السورية – التركية إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية التركية المقرّرة في شهر أيار المقبل.

فرنسا

ماكرون لا يأبه: رفع سنّ التقاعد... بالقوّة

للمحرّر - سعيد محمد

اختار الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، أن يمرّر خطّته لإصلاح نظام التقاعد التي يعارضها ثلاثة أرباع الفرنسيين، من دون التصويت عليها في «الجمعية الوطنية» (البرلمان)، وذلك من خلال تفعيل سلطة دستورية خاصة تُعرف باسم «المادة 49,3». ويهدّد فرْض المشيء أمامه لإنقاذ خطّته القاضية بزيادة سنّ التقاعد عامَين (من 62 إلى 64 عاماً)، وذلك بعدما فشلت رئيسة وزرائه، إليزابيث بورن، في حشْد دعْم المشرّعين في «الجمعية الوطنية». وراهن الرئيس الذي يسيطر حزبه على 250 مقعداً، على تأييد نواب «الحزب الجمهوري» اليميني المحافظ للوصول إلى تعداد الأصوات اللازم لإقرار مشروعه بالغالبية البسيطة (289 صوتاً)، لكن بعض الجمهوريين تمنّعوا، أو فرضوا شروطاً رفضتها الحكومة.

ماكرون، وبخطوته الديكتاتورية التي اعتبرها حوالى 80% من الفرنسيين - وفق الاستطلاعات - «مستفزّة» و«غير مبرّرة»، يضع مستقبل فترة رئاسته الثانية قيْد الاحتمالات، مع خطر نشوب أزمة دستورية عصيّة في البلاد، في حال نجحت محاولات أحزاب المعارضة لطرْح الثقة بحكومته (بداية من اليوم الإثنين)، أو توسّعت الاحتجاجات العامّة التي تخطّط لإطلاقها النقابات العمّالية، اعتباراً من الخميس المقبل، فضلاً عن إمكان تفجّر الاحتقان الشعبي المتراكم منذ ولاية ماكرون الأولى، على شكل أعمال عنف واضطرابات في الشوارع. غير أن مقرّبين من قصر الإليزيه، قالوا إن الرئيس يرى نفسه إصلاحيّاً ينفّذ مهمّة نبيلة لجعل اقتصاد البلاد أكثر تنافسيّة، وهو عازم على الصمود في وجه الضغوط حتى اللحظة الأخيرة، بل وقد تسفر المرحلة، في نهايتها، عن انتصار شخصي له، مع تحقّق بند أساسي من برنامجه الاقتصادي، وأحد أهمّ تعهّداته الانتخابية. ويراهن ماكرون تالياً على سيناريو فشل المعارضة في حجب الثقة عن حكومة رئيسة وزرائه، وهو أمر تكرّر بالفعل عدّة مرات بسبب عجز الكتل النيابية المستقطبة بين اليمين واليسار على التوافق بصورة كافية للحصول على الغالبيّة، وكذلك على تلاشي الاحتجاجات العمّالية مع مرور الوقت. وعُلم في باريس أن الشرطة استدعت تعزيزات إضافية للتعامل مع التجمّعات التلقائية التي تعرّض بعضها، خلال الأيام الماضية، إلى قمع عنيف من قِبَل رجال الأمن.

وكان حزب «التجمّع الوطني» (أقصى اليمين)، بزعامة مارين لوبن، ومجموعة أخرى من النواب من عدّة أحزاب يسارية معارضة قد تقدّموا، الجمعة، باقتراحات لحجب الثقة عن الحكومة. وفي حال نجت حكومة بورن، فإن مشروع ماكرون سيصبح قانوناً، وسيتكرّس عجز البرلمان المشتّت أمام السلطات الرئاسية؛ ولكن إذا خُجبت الثقة، فستعيّن على وزراء ماكرون الاستقالة، وما يستتبع ذلك من سقوط قانون المعاشات التقاعدية. وعندها، سيضطرّ الرئيس لتشكيل حكومة جديدة لا ضمانة بقدرتها على الحصول على الثقة في «الجمعية الوطنية»، أو أنه سيختار حلّ البرلمان والدعوة إلى انتخابات تشريعية جديدة لا يمكن التكهّن بنتائجها، وقد يضطر في النهاية لترك منصبه، أو قضاء ما تبقّى من ولايته من دون إنجاز الكثير.

ويرى فريق ماكرون أن إصلاحات الحدّ الأدنى لنظام الضمان الاجتماعي، والتي تتضمّن زيادة سنّ التقاعد بمقدار عامَين إضافيَّين ضروريّة للتخلّص من العجز المتوقّع في صناديق المعاشات بحلول عام 2030، وحجر أساس لإنعاش قدرة فرنسا على المنافسة في الاقتصاد العالمي بعد عقود تمتّع فيها الفرنسيون بنظام رعاية سخي، وارتفعت معدلات أعمارهم، بينما مالت إنتاجيتهم إلى التراجع. وفي المقابل، يعارض ما يقرب من ثلاثة أرباع الفرنسيين رفْع سنّ التقاعد؛ إذ شارك الملايين من منسوبي الطبقتَين الوسطى والعاملة في احتجاجات سلميّة ومسيرات أسبوعية في جميع أنحاء البلاد. وترك عمّال النظافة العامّة المضربين هذه الإجراءات التي يتحدّث عنها البسار عديمة القيمة في ظلّ «المادة الدستورية 49,3» - التي تعكّز عليها الرئيس لتمرير مشروعه -، وتعكس قناعة لدى المعارضة بصعوبة تحقيق الإجماع حول حجب الثقة عن الحكومة، ما يترك الكرة واقعيّاً في ملعب المواطنين الفرنسيين، الذين وحدهم الآن يمكن أن يهزّوا هيمنة الطبقة الحاكمة.

إذن، بين الإثنين (موعد التصويت على حجب الثقة) والخميس (موعد التظاهرة الرئيسة التي دعت إليها النقابات)، ستشهد فرنسا أسبوعاً قاسياً على كلّ الصعد، وانعكاسات طويلة الأمد لتبعاته على رفاه كل الفرنسيين، وستتركّب تطوّراته كثير من العواصم الأوروبية التي تواجه بدورها حالة تأزّم اقتصادي واجتماعي ضاعفت من تأثيراتها الحرب الاقتصادية الغربية المستمرّة ضدّ روسيا.

بين الإثنين والخميس، ستشهد فرنسا أسبوعاً قاسياً على كل الصعد

استفتاء عام حول مشروع ماكرون، وستطلب مراجعته من جانب المحكمة الدستورية. وبحسب الخبراء، فإن هذه الإجراءات التي يتحدّث عنها اليسار عديمة القيمة في ظلّ «المادة الدستورية 49,3» - التي تعكّز عليها الرئيس لتمرير مشروعه -، وتعكس قناعة لدى المعارضة بصعوبة تحقيق الإجماع حول حجب الثقة عن الحكومة، ما يترك الكرة واقعيّاً في ملعب المواطنين الفرنسيين، الذين وحدهم الآن يمكن أن يهزّوا هيمنة الطبقة الحاكمة.

إذن، بين الإثنين (موعد التصويت على حجب الثقة) والخميس (موعد التظاهرة الرئيسة التي دعت إليها النقابات)، ستشهد فرنسا أسبوعاً قاسياً على كلّ الصعد، وانعكاسات طويلة الأمد لتبعاته على رفاه كل الفرنسيين، وستتركّب تطوّراته كثير من العواصم الأوروبية التي تواجه بدورها حالة تأزّم اقتصادي واجتماعي ضاعفت من تأثيراتها الحرب الاقتصادية الغربية المستمرّة ضدّ روسيا.

بريميرليغ

معركة في «منطقة الهبوط»: البقاء للأغنى

بعد مرور 28 جولة من عمر الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم، يبدو اللقب منحصراً بين فريقي ارسنال ومانشستر سيتي. تفضيلات القمة لا تنطبق على قاع الترتيب، حيث يتواجد صراع شرس من نوع آخر. يقتضي بمحاولة تفادي الهبوط والبقاء في دوري الأضواء تباعاً

حسين فحص

بحلول هذه المرحلة من المواسم السابقة، كان النادي صاحب المركز 20 يستعد عادةً لخفض رواتبه والبدء في التحضير للدرجة الأولى (الثانية بعد البريميرليغ). غُرف لا ينطبق على مجريات الموسم الحالي في إنكلترا، قبل 10 جولات من انتهاء روزنامة الدوري.

أربعة نقاط فقط تفصل ساوثهامبتون صاحب المركز الأخير عن الثاني عشر كريستال

قام كريستال بالاس بفسخ العقد يوم الجمعة الماضي مع مدربه باتريك فييرا

بالاس. فارقٌ ضئيل يجعل فريق «القدّيسين» قادر على القفز نظرياً من المراكز الثلاثة الأخيرة بفوز واحد، ما يبقي كل الاحتمالات قائمة في صراع الهبوط. يتشبّث النادي بحظوظ البقاء إثر تحقيقه انتصاراً وتعادلين في مبارياته الأربع السابقة، آخرها أمام توتنهام في اللحظات الأخيرة من المباراة التي انتهت بنتيجة (3-3). ساوثهامبتون يحارب للبقاء، حاله كحال الفرق الثمانية التي تسبقه في الجدول.

يسعى صاحب المركز التاسع عشر بورنموث والثامن عشر ووستهام إلى تعديل الأوتار، في محاولةٍ للخروج من مثلث الهبوط. فارق النقاط الضئيل يقرع ناقوس الخطر أيضاً في ليستر سيتي (صاحب المركز السابع عشر)، نوتنغهام فوريست (16)، إيفرتون (15)، ليدز يونايتد (14)، وولفرهامبتون (13) وكريستال بالاس صاحب المركز الثاني عشر.

بعيداً من رغبة الجميع في البقاء ضمن البريميرليغ بهدف المنافسة على أعلى مستوى، تلعب العائدات المالية في دوري الأضواء حافزاً مضاعفاً لتفادي الهبوط. وبالتالي، يصبح البقاء في المستوى الأعلى أكثر بكثير من مجرد فخر تنافسي، إنه أيضاً يحمل أهمية لنموذج عمل النادي.

تفوق قيمة الظهور في الدوري الإنكليزي الممتاز 100 مليون يورو خلال الموسم لكل فريق. يعود ذلك إلى جهود القيمين على البريميرليغ في العقود الثلاثة الماضية بهدف الانفراد في طليعة الدوريات الكبرى، ما ضاعف بالتالي عائدات حقوق البث التلفزيوني.

في نهاية الموسم، سيتم إنزال الأندية الثلاثة المتواجدة في القاع، ما يجعلها تخسر قرابة 50 مليون يورو نظراً لحصول الأندية في الدرجة الأدنى قرابة 50 مليون يورو عند المشاركة في البطولة، أي نصف قيمة ما تجنيه في دوري الأضواء.

فجوة كبيرة جعلت العديد من الفرق المهددة بالهبوط تلجأ إلى الخيار الأكثر شيوعاً: إقالة المدير الفني، ستة من الأندية التسعة التي تواجه مشاكل في النتائج، سبق لها أن غيّرت المدرب. الثلاثة الوحيدون الذين لم يجروا أي تغيير هم نوتنغهام فورست، وست هام وليستر سيتي.

بعد صاحب المركز الخامس عشر إيفرتون أبرز اللاجئين إلى تغيير المدرب. كان ذلك في أواخر الشهر الأول من العام الجديد، حين أقال الفريق الأزرق المدرب الشاب فرانك لامبارد في ظل احتلال المركز التاسع عشر، وعوّضه بالمدرب شون ديتش، الذي أظهر أن لديه ما يقدمه للفريق. والأمر المهم أيضاً هو أن ليفربول يحتاج اليوم لظهير يمكنه منافسة أرنولد الذي يلعب من دون ضغوط وبمستوى متواضع، بفعل غياب المنافسة وإدراك اللاعب الإنكليزي أن مركزه مضمون له.

هذه مرحلة صعبة، والعمل فيها ضروري بخاصة في ظل استمرار تألق مانشستر سيتي، ووجود لاعبين مميزين في صفوفه، في مقدمتهم النرويجي أيرلينغ هالاند. والأمر المقلق أيضاً بالنسبة لليفربول، والذي يجب أن يدفع إدارته إلى العمل، هو عودة منافسه التاريخي مانشستر يونايتد إلى السكة الصحيحة مع المدرب الهولندي إيريك تن هاغ، واحتلاله المركز الثالث خلف السيتي الوصيف وأرسنال المتصدر.

إذاً إما التحرك في فترة الانتقالات المقبلة، أو تغيير الجهاز الفني، والدخول في مرحلة بناء من جديد قد تمتد لسنوات.

يحارب ساوثهامبتون من اجل البقاء في دوري الاضواء (أ ف ب)

أزمة ثقة في ليفربول... التغيير مطلوب

حسين سمور

يعيش نادي ليفربول الإنكليزي أياماً صعبة جداً، بخاصة بعد توديع مسابقة دوري أبطال أوروبا على يد ريال مدريد الإسباني الأسبوع الفائت، إضافةً إلى ابتعاده عن مراكز المقدمة في الدوري الإنكليزي الممتاز (يحتل المركز السادس برصيد 42 نقطة)، مع بقاء أمل ضئيل بالمنافسة على المقعد الرابع، آخر المراكز المؤهلة إلى دوري الأبطال للموسم المقبل. وما يحدث مع النادي الإنكليزي هذا الموسم بدل بشكل واضح على أن الفترة الذهبية تحت قيادة المدرب الألماني يورغن كلوب قد انتهت عملياً. وصل كلوب إلى ليفربول في تشرين الأول 2015، بعد فترة مميزة قضاها رفقة بروسيا دورتموند الألماني بين 2008 و2014. وحقق كلوب مع فريق شمال غربي إنكلترا لقب دوري أبطال أوروبا (2019)، والدوري الإنكليزي موسم (2019 ، 2020) إضافة إلى السوبر الأوروبي (2020) وكأس العالم للأندية في ذات السنة، وكأس الرابطة الإنكليزية والدرع الخيرية عام 2022... وكان لافتاً خلال هذه الفترة أيضاً أن ليفربول خسر نهائيين لدوري الأبطال على يد ريال مدريد الإسباني.

بنى المدرب الألماني فلسفته على ثلاثي المقدمة، المصري محمد صلاح والسنغالي ساديو مانيه والبارزيلي روبيرتو فيرمينيو. هو عمل على البناء من الهجوم إلى الدفاع، ولكن هذه الفلسفة انتهت بعد رحيل مانيه إلى بايرن ميونيخ الألماني، وتراجع مستوى فيرمينيو، وعدم قدرة المدافع الهولندي القوي فيرجيل فان دايك على حمل الخط الخلفي لوحده، في ظل تراجع مستوى الظهير ترنت الكسندر أرنولد وزميله غومينز، إضافة إلى ضعف خط الوسط بعد تراجع مستوى فابينيو وجوردان هندرسون ونابي كايتا.

وبحسب العديد من المراقبين فإن ليفربول بحاجة للتعاقد مع لاعبين في أكثر من خط، بخاصة في الدفاع والوسط. وبحسب هؤلاء فإن النادي يجب أن يتخلى عن هندرسون وكايتا، إضافة إلى جويل ماتيب وجيمس ميلنر وفابينيو وكورتس جونز وجو غومينز، وشراء بدل منهم لتقوية الفريق والمنافسة على الألقاب.

تعاقد المدرب الألماني أخيراً مع الأوروغواياني داروين نونيز مقابل مبلغ تجاوز 90 مليون يورو، ولكنه لم يكن على قدر الآمال، أقله حتى الآن. وفاقم الأمر إصابة البرتغالي ديوغو جوتا، والكولومبي لويس دياز، ومعهما لاعب الوسط الإسباني تياغو الكانتارا. الفريق فقد العديد من العناصر المهمة، وهو يعيش حالة ضياع.

والأكيد أن المبلغ الذي دُفع على نونيز كان يمكن استثماره بشكل أفضل، من أجل التعاقد مع لاعبين أكثر فعالية، وانسجاماً مع الفريق الإنكليزي، كما حصل في حالة التعاقد مع غاكبو

على ليفربول تغيير العديد من اللاعبين اولهم ارنولد وهندرسون (أ ف ب)

حول العالم

موناكو يفك صيامه!

عاد موناكو إلى سكة الانتصارات التي حاد عنها لأربع مباريات متتالية، وذلك بفوزه على مضيفه أجاكسيو (2-صفر) أمس الأحد في المرحلة الثامنة والعشرين من الدوري الفرنسي لكرة القدم. ودخل نادي الإمارة اللقاء باحثاً عن استعادة التوازن الذي فقده منذ خروجه من الملحق الفاصل المؤهل إلى ثمن نهائي الدوري الأوروبي بخسارته إياباً أمام باير ليفركوزن الألماني في 23 شباط. وأتبع موناكو خروجه الذي تحقق بركلات الترجيح بعد انتهاء الوقتين الأصلي والإضافي بخسارته (2-3) وهي نفس نتيجة فوزه ذهاباً خارج ملعبه، بخسارتين أمام نيس (صفر-3) ورينس (صفر-1) على أرضه أيضاً وتعادل تروا (2-2). وعاد الأحد ليجدد الموعد مع الانتصارات بفضل هدافه وسام بن يدر الذي افتتح التسجيل في الدقيقة 28، قبل أن يضيف السنغالي كريبان دياتا الثاني في الدقيقة 84 من اللقاء. ورفع موناكو رصيده إلى 54 نقطة في المركز الثالث.

الفوز الاول لسمبدوريا في 2023

حسم سمبدوريا مواجهة القاع مع ضيفه هيلاس فيرونا وحقق فوزه الأول منذ أوائل العام الجديد، وجاء بنتيجة (3-1) في المرحلة السابعة والعشرين من الدوري الإيطالي لكرة القدم. ودخل سمبدوريا اللقاء على خلفية 10 مباريات متتالية في الدوري من دون انتصار، في سلسلة تخللها أيضاً خروجه من ثمن نهائي الكأس على يد فيورنتينا (صفر-1)، لكنه نجح أخيراً في العودة إلى سكة الانتصارات وتحقيق فوزه الأول منذ تغلبه على مضيفه ساسوولو (2-1) في الرابع من كانون الثاني الفائت.

ويدين سامبدوريا بانتصاره الثالث فقط إلى مانولو غابيابديني الذي سجل ثنائية (24 و35) وأضاف اليساندرو زانولي الثالث (8+90)، فيما كان هدف فيرونا الوحيد من نصيب دافيدي فاراوني (88). ورفع سمبدوريا رصيده إلى 15 نقطة في المركز التاسع عشر قبل الأخير بفارق نقطتين أمام كريمونيزي المتعادل يوم السبت الفائت مع مونتسا (1-1)، وأربع خلف فيرونا الثامن عشر الذي مني بهزيمته الثانية والعشرين لهذا الموسم.

◄ مفقود ►

فقدت الفتاة المُقعدة ملاك قبيسي (رانيا) بعدما استقلّت سيارة تاكسي من أمام مبنى الكونكورد في فردان، ومعها كرسيها الخاص، متّجهة إلى الضاحية الجنوبية الساعة الثانية من بعد ظهر الجمعة الواقع فيه 17/ آذار/ 2023 وانقطع أثرها.

يُرجى من كل من لديه أي معلومة التواصل على أحد الرقمين:
81/673130
71/782263

فُقدت في بيروت علبة سماعات أذن سوداء، في داخلها سماعتان واحدة حمراء اللون والثانية زرقاء اللون.
نرجو ممن يجدها الاتصال برقم الهاتف 03938373

◄ مطلوب ►

مطلوب للعمل في شركة في وسط بيروت بدوام كامل خياط/ة ذو خبرة تفصيل، حياكة، تطريز، حياكة، تصميم. إذا كانت لديك الخبرة الكافية للعمل الرجاء التواصل على الرقم 71/225400 أو واتساب على الرقم 03/812184

◄ مبوب ►

استراحة

كلمات متقاطعة 4272

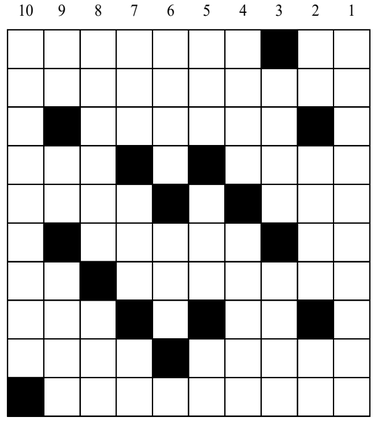

افقيا

1- مَرَض – إسم حمله أمراء وملوك عرب – 2- بطل لبناني في الرالي – 3- الآب – 4- خلاف أحدث – وكالة أنباء عربية – 5- تابع ولاحق – متاجرة بالشرف – 6- طليق – عاصمة أفريقية – 7- مضيق بين إسبانيا والمغرب – خاصته – 8- نعم بالأجنبية – لا منظور – 9- أكبر موسيقيي الأندلس – مختص بالوالد – 10- مخرج سينمائي مصري راحل

عمودياً

1- صحافي وإعلامي لبناني راحل – 2- للتمني – سفينة صغيرة – خصب – 3- يناقش ويقدم حجج – إسم حمله بعض ملوك فرنسا – 4- ضفدع – جماعات من الناس – 5- قاعة إستقبال – وضعا خلسة – كان طلق الوجه – 6- ضد هجوم – علة – 7- أحقد – من عوامل الطبيعة في الشتاء – للتاوه – 8- بحيرة روسية – أحمق – 9- متشابهان – نوتة موسيقية – مدينة فرنسية – 10- فنانة استعراضية لبنانية

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- جايمس بوند – 2- اوقيانيا – 3- كاراكاس – أرَ – 4- بهرم – نُكابر – 5- تو – يم – ينطا – 6- ركَ – جال – 7- أسيا – البلح – 8- الكبار – 9- نو – بلوس – فا – 10- دبر الأحمر

عمودياً

1- جاكي تشان – 2- اواهو – ود – 3- يقرّر – كيا – 4- ميامي – البرّ – 5- ساك – مر – كلا – 6- بنان – كابول – 7- ويسكي – لاسا – 8- نَا – انجبر – 9- أبطال – فم – 10- جزر الحوار

sudoku 4272

	8	5		4		3		2
			6		7	9		
	6	9			2		8	
				5	3			
4	2		1		9		3	5
	1		8	7			9	
6			7	9				
		8	4		5	6		
		2						

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4271

4	8	9	5	7	1	3	6	2
5	3	2	6	8	4	9	7	1
7	1	6	9	3	2	8	5	4
6	4	3	8	1	7	5	2	9
1	9	8	2	4	5	6	3	7
2	5	7	3	6	9	4	1	8
3	6	1	7	9	8	2	4	5
9	7	5	4	2	6	1	8	3
8	2	4	1	5	3	7	9	6

مشاهير 4272

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مؤلف ومخرج سينمائي مصري (1952- 2002). من أفلامه «نساء من الزمن الصعب»
6+7+4+2+1 = ضد النافع ■ 9+7+11+10+8 = الخرطوش ■ 3+5 = عاصفة بحرية

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: روبيرت وادلو

سينما

باكورته «السدّ» عن زمن التحولات السياسية في السودان

علي شرّي يبني عالماً (شاعرياً) من طين وماء

شفيق طبارة

يتخلّى علي شرّي (1976) عن أي أطروحة معلنة، وتدخّل في الأحداث أو تفسير مباشر للحقائق. في الوقت عينه، يمزج الفانتازيا بالواقع، من دون أن يلفت النظر. بعناد، يبني كل شيء ويركز على بطله الذي لا يتكلم كثيراً. يستبدل الحقائق بأفكار تعذّبه، تستهلكه، تقضي عليه وتبتلعه. الكلمات لا تخرج بسهولة على مدى ساعة وعشرين دقيقة،

> ضمن جوّ شبه وثائقي وحالة تنويمية، تتابع العمّال في مصنع الطوب

> ولكننا نتغمس في عزلة كل نظرة، ونظل أمام الشاشة مرتبطين بكلمة وفكرة. حرية سينمائية أراد من خلالها تحويل الكلمات إلى طمي. هذا التحرر، لا يصرخ بل يعيش في الأفعال المجازية. في «السّد» (2022)، نجد أنفسنا في دوامة من الرياح والرمال والهواء والطين. نرى ماهر (ماهر الخير) محاصراً بين الصحراء والماء، وأصوات تهمس له بعبارات تساؤلية، وكلب يلاحقه، وأخبار الثورة السودانية تتقاذفه.

كأنه صندوق مليء بالأساطير والوحوش الطينية. يكشف لنا شرّي طريقة تعامل الشعوب التي ورثت تاريخاً عنيفاً، وكيف تعيد بناء نفسها وتخلق وحوشاً تدفرها قطرات ماء. لذلك، شرّي غير متفائل، وشخصيته محكوم عليها بلعب جولات ملعونة بينما تتخبط بين الصدمة والعجز والعنف.

نادراً ما تبتعد الكاميرا عن وجه ماهر الحازم (ماهر الخير عرف تماماً كيف يفضح كل مشاعره من عينيه بأداء مهيب) وتبتعد الكاميرا عنه فقط ليسمح لنا شرّي بأخذ مسافة منه ويذهب إلى المشاهد الطويلة، يستعيد عبرها الصحراء المجنونة والمخيفة، يخلق تتالياً دائرياً وجهنمياً من المشاهد التي تبقى غير واضحة أو مفهومة لسبب. يتقن شرّي تضييعنا وتركَ الأحداث تائهة، حتى طريقة تقديم الفيلم والمونتاج يسيران في الاتجاه التائه ذاته. هناك عدم يقين يحيط بالأحداث. الصورة فتاكة في «السّد». طوّع شرّي ومدير التصوير باسم فياض المشاهد، ولفّاها في تسلسل فائق الدقة، لتقول القليل وتبقى طينية عمداً. أتقن شرّي وفياض هندمة اللقطات، وفي كل مشهد لماهر يتم تكريسه برمزية، بعيداً عن الإملاءات والسلوكيات المفترضة. قدم شرّي فيلمه بطريقة جعلتنا غير مدركين تماماً ما إذا كان شريطاً تسجيلياً أو روائياً. من خلال هذه الطريقة، أثبت أن فيلمه، والسينما بشكل عام، يمكن أن تكون تنبئيّة، تجعلنا نرى أشياء لا يمكن أن نراها إلا عبر عدستها، عبر وضع طبقات الصور فوق بعضها، لنرى تفاصيلها الدقيقة.

«السّد» هو محاولة الهروب من الذات، والاصطدام بالوعي الذي يجعلك مجنوناً، هو بحث في العزلة الأشد خطورة... محاولة للابتعاد عن العالم الذي يعني الدخول في أحشائه، والهروب رغبة في اكتشاف المجهول. هو رهاب الأماكن الشاسعة التي تستدعي الكوابيس والهلوسات. يتعامل الفيلم مع شخصية تتساءل عن اليقين المزعوم وتتفاوض مع الأسئلة الوجودية. في «السّد» جدلية لطيفة، حركة تهمد لبعض الوقت، وكل حدث مرتبط بآخر، في الصورة التي تبدو أحياناً مكوّنة فقط من ضوء ورياح وماء وهواء ورمال وطين ونار، لا شيء نهائياً. سينما شرّي تتميز بشاعرية بصرية معطوفة على أسلوب شبه وثائقي، وإن كانت صورته تبدو ثابتة، إلا أنها ليست جامدة، تبدأ بالتحرك مع كل تدفق ماء، أو صنع طوب، ومن خلال أخبار الثورة التي تخترق المشهد من خارج الشاشة. في «السّد» لا يمكن الهروب من دهشة المشاهد. يعرف شرّي تماماً ما يجب إظهاره والجمال والكلمة والحركة، وشرّي يعي ذلك تماماً، لذلك يعطينا المجال للغوص في كل مشهد، ولا يترك الأفكار تتسارع مع بطء الأحداث والمشاهد، وهذا ما أعطى الفيلم توازنه. مشاهد تتباطأ كأنها تنتظرنا، لا العكس. يأخذ كل مشهد وقته، ثم عندما يعي أننا مستعدون للمشهد التالي، ينقلنا بمشاعرنا وأفكارنا إليه. تتضخم الصحراء بعينَي المخرج، الذي يراها ثراء لا ينضب محملاً بالوعي الجماعي والتاريخ المكبوت والذاكرة، شرّي سينما داخلية، يتناغم إيقاعها مع الصمت وتدعونا إلى سماع ذلك الصوت الذي يولد كصرخة هادئة مكتومة، تتحول تدريجاً إلى يأس. يجمع «السّد» برهبة الواقعية السحرية والشاعرية والخيال، ويقدم ببلاغة الحياة اليومية لعمّال يعيدين عن العنف، لكن كل شيء حولهم مليء بعنف غير مرئي. يبني شرّي جمالاً من الطين والأجساد والأيادي التي تخلق الطوب، ويراقب الفيلم العمّال المنهكين بصنع الطوب بكل حرفية. وتيرة الفيلم بطيئة، وقبل أي شيء، هناك لحظات صمت تلتقط المشاعر وتؤطّر العنصر الرمزي للقصة. ومع كل مشهد ولحظة صمت، يبدأ طريق وجودي جديد. السينما فن البطء والجمال والكلمة والحركة، وشرّي يعي ذلك تماماً، لذلك يعطينا المجال للغوص في كل مشهد، ولا يترك الأفكار تتسارع مع بطء الأحداث والمشاهد، وهذا ما أعطى الفيلم توازنه. مشاهد تتباطأ كأنها تنتظرنا، لا العكس. يأخذ كل مشهد وقته، ثم عندما يعي أننا مستعدون للمشهد التالي، ينقلنا بمشاعرنا وأفكارنا إليه. تتضخم الصحراء بعينَي المخرج، الذي يراها ثراء لا ينضب محملاً بالوعي الجماعي والتاريخ المكبوت والذاكرة، وفي «الحفار» (2015 ـ 24 دقيقة) ذهب إلى منطقة «مليحة» الأثرية في الشارقة في الإمارات، تحديداً إلى موقع أثري يضم مقابر عمرها نحو 5 آلاف عام، حيث رصد يوميات عامل باكستاني يحرس المقابر. وفي العام الماضي، قدّم في «بينالي البندقية»، تجهيز فيديو بعنوان «من الرجال والآلهة والطين». هنا عاد إلى تاريخ سد مروي وعواقبه وعماله. فيلم «السّد» لا يختلف عن «من الرجال والآلهة والطين»، إذ خلق شرّي عالماً إنسانياً مقلقاً كما خلق ماهر عملاقاً من الطوب.

ليس هناك قصة بالمعنى الحرفي في «السّد» إنما حالة، واقع وعالم مثير للقلق يتكون من الصمت والعزلة إلى خلفية الاضطرابات السياسية، حيث الصحراء حلقة الوصل بين الإنسان والأفق. هاجس شرّي هو إعادة خلق الغموض للوصول إلى الجوهر. يفضّل الكتمان الذي يفصل الواقع اليومي عن عالم الخيال البشري، فيذهب إلى حدود غير مفهومة لا يمكن تفسيرها. وهذا ما يسمح لنا في فيلمه أن نعطي أهمية كبيرة للتأمل التجاوزي والتأمل خارج حدود الواقع، كما يفعل ماهر. «السّد» عمل يطبخ على نار هادئة جداً، ويعطي تجربة روحانية إذا تم تقديرها بالصبر والالتزام والاهتمام والكرم. يستغرق شرّي كل الوقت في العالم لبناء تفاصيل عمله، ولا يقدمه بأسلوب مفرط في الادعاء والبطء والتأمل، على العكس، البساطة هنا مهيبة في مناخ يكاد يكون خانقاً بيئياً وسياسياً واجتماعياً. هذا الجو القمعي، يعمل ببراعة، حيث تبني البيئة الصحراوية والطين والماء والهواء عالماً مهيباً.

الثورة عمت الأرجاء كلّها، والأخبار التي نسمعها ويسمعها العمّال تتعلق فقط بالثوار. وشرّي غير مهتم بمشاهد الثورة، لكنه مهتم باستحضار تفاصيلها غير المرئية وانعكاسها على شخصياته. ابتكر

يجد في وحشه الطيني الذي يبنيه شيء ما غامض يحدث لماهر. تحتلّ الأسئلة عالماً يبدو هادئاً في البداية، لكنّه سرعان ما يتحول إلى النقيض، ويُخرج شخصيات معذبة وواقعاً مشوّهاً تماماً، ترك جروحاً وصدمات وحسابات معلّقة يصعب أن تلتئم أو تستقر تماماً مثل جرح ماهر الذي لا يندمل في أسفل ظهره. هناك علاقة كبيرة بين شرّي وأفلامه وغموض الأرض وتاريخها والعنف. باكورته الروائية الطويلة «السّد» لا تختلف كثيراً عن أفلامه القصيرة السابقة وهو جزء منها. في «القلق» (2013 ـ 20 دقيقة) استكشف الصدوع في لبنان والتاريخ الزلزالي للبلاد.

zoom

أحمد عبدالله يرصد صراع الأجيال والقيم

أحمد الخطيب

في مُستهلّه، يغرق فيلم «19 ب» للمخرج المصري أحمد عبدالله (1979) في حُمّى استعادية. لا تُفسّر اللقطات الافتتاحية ذلك الهدوء الاستعادي، لكنها ترصُد ملامح المكان، وتُراقب طبيعة الحياة الفردانيّة، من حيث الحركة اليوميّة. غير أن تلك اللقطات، تُرسّخ لمُمارسات تبدو على قُرب زمانها بعيدة عن السياق العام وغريبة على السلوك الاجتماعي الجمعي. تُشير اللقطات إلى وجودٍ أقرب في طبيعته إلى الهدوء والحنين. حشدٌ من الإغماءات المُتواليّة، أغنية قديمة هادئة، حركة وئيدة، صمتٌ مطبق، حيوانات هادئة؛ ثمّة إيقاع حاكم للوجود الداخلي، لعالم يحوط نفسه بالعادي، ثُم يستفيقُ فجأة على زحفٍ لأنماط حداثيّة تُهدد وجوده، فيتطوّر الإيقاع وينسلخ عن مقياسه الاستعادي، مواكباً للوتيرة الحداثية، مندمجاً مع الواقع الفعلي والزحف المُعاصر. يقف العجوز وحيداً، مُستمسكاً بطبيعة المكان المُقدسة، بجوهر مألوف، ينتمي إلى الماضي، يستعيدُ الطبيعة الاجتماعية في شكلها الأكثر خفةً وسلاسة، بينما يواجه تهديداً خطيراً، يتمثّل في صفات وممارسات مُقحمة على السياق الداخلي للمكان، مساحته الآمنة التي يطوّع ضمنها الزمان ويحفظه بوتيرة متمهلة، إنما بعيداً عن مركزيّة المنزل الآيل إلى السقوط في رمزيّة تُنذر بانهدام دائرة الإيقاع الذاتي وخصائصها الفردانية. المُجتمع يُمارس ضغطاً لا شعورياً على الحارس العجوز (سيد رجب) وعقاره الشائخ. ضغط غير مرئي مُستمر ومتتابع ولو في أنماطٍ عشوائية، لكنه الآن يتجسّد في أكثر أشكاله عادية: ناصر (أحمد خالد صالح) شخصٌ مُتلهف للحياة، يُصارع من أجل لقمة العيش، سحقته الحياة وعلّمته كيف ينتزع القرش من الهواء. شخصٌ فُهلوي، يُخطط للمكوث في العقار المهجور إلا من حارسه، بحجّة المساحة الفارغة والمجال الذي يسع عائلة بدلاً من الفرد، فطبيعة المنزل الفسيحة تجعله مطمعاً للاستغلال كمساحة حرّة ليس لها صاحب.

تدور القصة حول حارس عقار عجوز، يعيش حياة روتينية هادئة، ينشغل بتنظيف المكان ويتناوب على إطعام حيواناته الأليفة. يندمج العجوز مع الفيلا القديمة، من ستينيات القرن الماضي، بحيث يُصبح الاثنان شيئاً واحداً، ليس على مستوى المكان فقط، بل الزمان أيضاً، فالعجوز عالق في حقبة زمانيّة ثلاثت، ولم يبق منها سوى آثار الشيخوخة، بيد أنه لا يرى نفسه خارج تلك الخصائص. يُقرر أن يعيش شيخوخة مُشتركة مع عقاره الحبيب، رغم إلحاح ابنته يارا (ناهد السباعي) لمُغادرة العقار المهجور، والمكوث معها في المنزل، إنما يصر على المكوث في العقار إلى النهاية، كأنه يمنحه قيمة ضمنيّة، أو يُبرم عقداً صورياً بينهما، ألا يترك أحدهما الآخر، حتى مع ظهور ناصر، ردّ السجون، الذي يحوّر الإشكاليات دائماً لصالحه، ويتحايل على الأمور لينفّذ في النهاية ما يبتغيه. بيد أن حارس العقار يُقرر في كُل مرّة أن يقف ضد مخططاته وطموحاته التجاريّة أو السكنيّة، لكنه لا ينجح، فالتيّار الفتي يجرف الهوامش الهرمة معه. غير أن الصدام يتواصل ويتصاعد بمُعدّل بطيء لكنه موجود، ومع كُل تصادم واشتباك تتفاقم المُشكلة أكثر، وتُسفر عن خفقاتٍ أشبه بالذروات... لحظات من المُكاشفة تُعرّي كُل شخصيّة وتُغيّر جلدها بطريقة تُصعد من الأحداث من دون التخلّي عن الإيقاع البطيء. ورغم أن الفيلم ذو نمط إنتاج تجاري، إلا أنه يتميز بنوع من جماليات البطء، خصوصاً في نصفه الأول، حيث تتجوّل كاميرا مدير التصوير مصطفى الكاشف. ابن المُخرج المصري الراحل رضوان الكاشف ـ لتلتقط الهويّة المكانيّة للعقار، وتُضفي بُعداً جمالياً، خصوصاً مع اقتحام الفيلم مساحةً مُختلفةً من حيث النوعيّة والقيمة المكانية. فهو من الأفلام المصريّة القليلة التي خرجت عن المألوف وقررت تحقيق فيلم كامل في موقع تصوير واحد. والحقيقة أن النوعيّة ذاتها تفرض نوعاً من التحدي على مدير التصوير وكيفية تحريك الكاميرا، لكنها نجحت في إبعاد الملل وسد الكثير من الفراغات، بيد أنها عملت قيد المُتاح، بحيث لا يُمكن أن نصف اللغة السينمائيّة بالمُبهرة أو المُجددة، لكنها فعّالة وتتماس مع جماليات السينما البطيئة في أكثر من موضع.

تعاطى المُخرج أحمد عبدالله مع ثيمات متعددة، وفتح الباب على تأويل المُنتج البصري بأكثر من طريقة، فالصراع الرئيسي ربما يكون صراع أجيال، ولكنه يتعرّض خلال ذلك إلى ذاكرة الجسد من خلال شخصيّة ناصر، ويتساءل عن قيمة الفرد ذاته، وكيف يكتسب قيمته من المكان، يشتبك مع زمانين مُختلفين مُتجسدين في أفراد: زمن مُعاصر وخاطف يتمثّل في ناصر، وزمن موقت ومؤجّل وهرم متمثّل في حارس العقار وتمسّكه بالبنيان، ومحاربته كُل محاولات ناصر للامتداد داخل المنزل. فالامتداد الشخصي لناصر يُمثّل طُغيان عمران ما بعد حداثي يهتم باستغلال المساحة وتفريغ الأفراد في صناديق أكثر من منحهم الطاقة لمُجاراة الفارغ ورصد الجمال. الصراع هُنا بين جانبين، طرفٌ في عنفوان شبابه، مُطعّم بالقيم الحداثية والسيولة الأخلاقية، وطرفٌ برفُض المُوت، بهالاته الأخلاقية وتجاعيده القيمية. وعلى الرغم من كُل ذلك، كانت النهاية غريبة ومربية، تُضيّق من المنظور وتقيد من امتداد الحكاية. الموت النهائي لشخصيّة ناصر يعني انتصار شخص ما، يعني انتهاء الصراع بشكل ضمني، رُبما ترك المُخرج لنا الصخرة كعلامة على العود أو حتى إشارة للاختراق وانسلال خصائص العالم الخارجي إلى الداخلي، ولكنه أضعف الحكاية بمشهد نهائي يبدو مفتوحاً لكنه لا يقدم أي شيء، فالحكاية انتهت تقريباً من الناحية الداخلية، رُبما يتبقّى الخروج، معرفة ماهيّة هذه الجثة وكيفية الفرار من العقاب المدني، غير أن الصراع انتهى عند طرف معين.

> الامتداد الشخصي لناصر يُمثّل طُغيان عمران ما بعد حدائي يهتم باستغلال المساحة

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 20 آذار 2023 العدد 4877

على الشاشة

«المنار» تفتح الملف: «ترسيم على خط النار»

يضع الجزء الثاني المشاهد أمام رواية مدير عام الأمن العام السابق عباس إبراهيم

تفتح قناة «المنار» الليلة (21:30) وبعد غدٍ الأربعاء، ملف ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وكيان العدو الإسرائيلي. تستعرض الشاشة المحلية هذا الملف عبر وثائقي من جزأين يحمل عنوان «ترسيم على خط النار»، من تقديم عبّاس فنيش. يكشف العمل التلفزيوني تفاصيل جديدة عن قضية التفاوض، كما يجول على بعض كواليس مراحل إتمامها التي أحدثت بلبلة واسعة في الوسطين الإعلامي والسياسي.

في هذا السياق، يلفت فنيش في حديث سريع مع «الأخبار» إلى أنّ «ترسيم على خط النار» يعرّج على بعض الخفايا ومسارات عملية ترسيم الحدود البحرية منذ ما قبل عام 2007، وصولاً إلى الاتفاق في تشرين الأوّل (أكتوبر) العام الماضي. ويوضح الإعلامي اللبناني أنّ الجزء الأول من الوثائقي يسرد بداية محطات التفاوض، ويوضح مسار الإهمال الرسمي الطويل لهذا الملف، إضافة إلى الضغط والتعطيل الأميركي في أكثر من مرحلة والمدعوم بتواطؤ داخلي لبناني روّج طويلاً لخط «هوف». كما يمرّ على حقيقة الخطين 23 و29، وصولاً إلى فشل مفاوضات الناقورة.

ويؤكّد أنّ الجزء الثاني سيضع المشاهد أمام رواية مدير عام الأمن العام السابق عباس إبراهيم، التي يُكشف عنها النقاب للمرّة الأولى، وهي من أبرز كواليس عملية الترسيم التي انطلقت مع الوسيط الأميركي عاموس هوكشتاين.

ويلفت فنيش كذلك إلى أنّ حلقة «ترسيم على خط النار» الثانية، أُنجزت قبل ترك إبراهيم منصبه في الأمن العام، وتكشف عن خلفيات تهديدات المقاومة لمنصة كاريش، متوقفةً عند رسالة نقلها إبراهيم من قيادة المقاومة إلى هوكشتاين ووصولها إلى الرئيس الأميركي، فضلاً عن وساطة غير معلنة ساهمت في إتمام الترسيم. كما تزيح الستار عن إغراءات مالية قُدّمت للبنان للتنازل عن نقاط في الحدود البرية.

إذاً، وبعد أشهر على ترسيم الحدود البحرية بين لبنان والعدو الصهيوني، ما الجديد الذي سيكشفه وثائقي «ترسيم على خط النار»، وما هي الخلاصة التي سيخرج بها العمل المنتظر؟

«ترسيم على خط النار»: اليوم الإثنين وبعد غدٍ الأربعاء ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً على قناة «المنار»

على بالي

أسعد أبو خليل

أصدرت المحكمة الجنائيّة الدوليّة مذكرة اعتقال بحق الرئيس الروسي. بهذا، يمكن إعلان الوفاة الرسميّة للمحكمة. القرار يأتي ليقضي على آمال ساورت أذهان الليبراليّة من إمكانيّة صدور قرارات بناء على إرادة جنائيّة مستقلّة في المحكمة. أميركا هي التي دعمت المحكمة من دون أن تكون في نيّتها الانضمام إليها. وقّعت في عهد كلينتون على بروتوكولها لكن مجلس الشيوخ الأميركي رفض التصديق على الانضمام وعاد وسحب التوقيع الأميركي عنها. الموقف الأميركي من المحكمة طريف: أميركا تدعم المحكمة من دون أن ترى حاجة للانضمام إليها. أي أنّ أميركا ترى أنّ المحكمة حاجة إنسانيّة، على أن تُستثنى جرائم الحرب الأميركيّة منها. لماذا؟ لأن أميركا ترى أنّ لديها من القوانين والإجراءات العسكريّة ما يتيح لها أن تحاكم نفسها بنفسها، من دون أن تخضع القوانين والممارسات الأميركيّة إلى أي سلطة تعلو على السلطة الأميركيّة. أميركا فعلت أكثر من ذلك: وقّعت اتفاقيّات مع دول العالم تُلزمها تحت طائلة العقوبات الأميركيّة بأن لا تشترك قطعاً في أي دعوى من أي طرف لمقاضاة أميركا في المحكمة. أميركا ببساطة وصفاقة تريد حماية حقّها في ارتكاب جرائم حرب. هل هناك من يشكّ بأنّ جرائم الحرب الأميركيّة في العراق وأفغانستان تفوق كل جرائم الحرب التي ارتكبها الطرفان في الحرب الأوكرانيّة؟ أميركا رمت من الصواريخ والقنابل على العراق في ليلة واحدة أكثر ما رمته روسيا في أشهر طويلة. أميركا مذنبة بكل ما تتهم هيئة الاتهام روسيا به. أميركا نقلت مساجين من أرض المعركة في أفغانستان والعراق من أجل تعذيبهم ونيل معلومات استخبارية منهم. المخابرات الأميركيّة أنشأت مواقع خاصّة من أجل الإتاحة للجلادين الأميركيّين التعامل مع مساجين خارج نطاق القانون الدولي والأميركي. أميركا خلقت صنفاً من السجن لم يعترف به القانون الدولي واسمه «مقاتلون أعداء» من أجل التعامل مع أسرى الحرب بغير ما تسمح به اتفاقات جنيف. لا، وعندما حاولت المحكمة النظر في جرائم الحرب الأميركيّة في أفغانستان، قامت أميركا بفرض عقوبات صارمة على المدّعين فيها.

المفكرة

كريمة السّعيدي... من بروكسل إلى طنجة

■ ضمن الأعمال السينمائية التي اختارتها لهذا الشهر، تُتيح منصة «أفلامنا» الإلكترونية فيلم «في المنزل» (90 د ـ 2020/ الصورة) للمشاهدة بين 23 آذار (مارس) الحالي و5 نيسان (أبريل) المقبل.

في هذا العمل الوثائقي الذي يُعرض بالشراكة مع مؤسسة «أفلام» في مرسيليا، تُعيد المخرجة المغربية ـ البلجيكية كريمة السّعيدي، بعد سنوات من الفراق، إحياء علاقتها بوالدتها عائشة التي تُعاني من مرض ألزهايمر. من بروكسل إلى طنجة، يحكي الشريط قصة أسرة، ويصوّر الصعاب التي واجهتها الأم في الهجرة.

فيلم «في المنزل»: من الخميس 23 آذار لغاية الأربعاء 5 نيسان 2023 على منصة «أفلامنا» (www.aflamuna.online)

«نابو» على موعد مع البيانو

■ يوم السبت المقبل، يحتضن «متحف نابو» (الهري) حفلة موسيقية كلاسيكية تحييها غيرلينت بوتشر (الصورة). ضمن البرنامج، ستقدّم عازفة البيانو الألمانية مقطوعات لأسماء بارزة، أمثال: يوهانس برامس، فرانز شوبرت، فريدريك شوبان، لودفيغ فان بيتهوفن، فرانز ليست، كلود ديبوسي وفيليكس مندلسون.

حفلة بيانو لغيرلينت بوتشر: السبت 25 آذار (مارس) الحالي ـ الساعة الرابعة بعد الظهر ـ «متحف نابو» (الهري ـ شكا/ شمال لبنان). للاستعلام: 26/541341 أو 70/107504

ولعانة مع High-Jack

■ تضرب High-Jack موعداً مع الجمهور في «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (الأشرفية) في 25 آذار (مارس) الحالي. إنّها المرّة الأولى التي تتشارك فيها الفرقة اللبنانية بشكلها الجديد إحياء سهرة مع المغنية أليشا.

تتألف الفرقة من العازفين: فيليكس الحاج (كيبوردز)، كريستوفر باشا (درامز)، رجا صفير (غيتار) وأوليفر الحاج (باص). ويقدّم هؤلاء جرعة من الأغاني الأجنبية القديمة الضاربة التي لا يسع الحاضرون إلا الغناء معها والتمايل على أنغامها.

حفلة High-Jack مع أليشا: السبت 25 آذار 2023 ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية). للاستعلام: 01/398986

«آنّا أو» باقية في مونو

■ يخصّص «مسرح مونو» مواعيد جديدة لمسرحية «آنّا أو» المستمرّة منذ بداية الشهر الحالي. في 23 و24 و25 و26 و30 و31 آذار (مارس) و1 و2 نيسان (أبريل)، تعود صولانج تراك وباتريك شمالي وزلفا شلحت إلى الخشبة، ليقدّموا العمل الذي يستمدّ اسمه وحبكته من حكاية مريضة جوزيف بروير التي كان «آنّا أو» اسمها المستعار. نُشرت دراسة الحالة الخاصة بها في كتاب بروير «دراسات حول الهستيريا» الذي أنجزه بالتعاون مع سيغموند فرويد. كان اسمها الحقيقي بيرثا بابنهايم (1859 ـ 1936)، وهي ناشطة نسوية يهودية نمسويّة ومؤسسة (رابطة النساء اليهوديات). عالجها بروير من سعال حاد وشلل في الأطراف على الجانب الأيمن من جسدها واضطرابات في الرؤية والسمع والكلام بالإضافة إلى الهلوسة وفقدان الوعي. تم تشخيصها بالهستيريا، ويشير فرويد إلى أن مرضها كان نتيجة الاستياء الذي شعرت به من مرض والدها الحقيقي والجسدي الذي أدى لاحقاً إلى وفاته. وأظهرت السجلات التاريخية أنّه عندما توقف بروير عن علاجها، لم تكن «آنّا أو» تتحسّن بل ساءت حالتها تدريجياً.

مسرحية «آنا أو»: 23 و24 و25 و26 و30 و31 آذار، و1 و2 نيسان ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ «مسرح مونو» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 81/233144 أو فروع «مكتبة أنطوان» وموقعها الإلكتروني.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 20 آذار 2023 العدد 232
Lundi 20 Mars 2023 no232

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
محمد وهبة
انكسار المصارف في أميركا ليس صدفة

03
ورد كاسوحة
أزمة القطاع المصرفي الأميركي

05
ماهر سلامة
أوروبا مذعورة

06
زهراء برّو
نموذج اقتصادي يتموضع خارجياً

08
عبد الحليم فضل الله
أيّ تكيّف مع الأزمة؟

محور الشرق: نفط وصناعة

فوق قدراتها الإنتاجية والمعرفية التي أهّلتها لتكون «مصنع العالم»، وضعت الصين طبقة جديدة من الاستراتيجية التي تسعى إلى ممارسة دور محوري في منطقة الشرق الأوسط، حيث توجد أكبر احتياطات النفط والغاز

طوَت الصين مرحلة العداوة المعلنة ما بين إيران والسعودية. قد لا تصبحان صديقين، إنما ستقومان بما يتناسب مع مصالحهما المشتركة أولاً، ثم تتفقان على إدارة النزاعات الأخرى. انتهت هذه العداوة في سياق تحوّل عالمي جذري تسارع حصوله بعد الحرب الروسية الأوكرانية التي استحوذت على حصّة وازنة من الاهتمام والانخراط الأميركي - الأوروبي في مواجهة اقتصادية وسياسية وعسكرية مباشرة وغير مباشرة مع روسيا. ساهم ذلك في فتح المجال أمام قوى «حليفة» لأميركا، مثل السعودية، للمناورة رفضاً لطلب أميركي بزيادة إنتاج النفط وخفض الأسعار العالمية، أو عقد اتفاقيات مع محور «الشرق». حتى إن موقفها تجاه الحرب الأوكرانية بات أكثر تحفّظاً. وهذا الفراغ الأميركي في المنطقة خلق للصين فرصة استغلّتها عبر جمع قوّتين من أكبر القوى النفطية في العالم في اتفاق إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما.

لكن الصين لم تقم بهذا الدور فجأة، فهي منذ عقود تعدّ شريكاً تجارياً أساسياً في المنطقة، إنما مكانتها التجارية هذه كانت بحاجة إلى أن يكون لها عمق جيوسياسي، ولم تتوّج بعض هذه الجهود إلا أخيراً من خلال الاتفاق السعودي الإيراني، الذي جرى برعايتها في مطلع آذار الجاري. عملياً، يمثّل دخول الصين كلاعب سياسي وازن في المنطقة ضمانة لحصّتها التجارية فيها. إذ إن النفوذ السياسي يُصعّب مهمة فرض عقوبات على تجارتها مع بلدان المنطقة. فعلى سبيل المثال، تحاول الصين تفادي تكرار تجربة إلغاء عقود «هواوي» حول أنظمة الاتصالات 5G، الذي فرضته الولايات المتحدة على كل الدول «الحليفة» لها. فرغم أن أميركا لديها نفوذ واسع في دول الخليج، إلا أنها فشلت في إقناع هذه الدول بطرد «هواوي» ونَبذ تكنولوجياتها المتطوّرة لتقنية الجيل الخامس. حصلت هذه المحاولات في الإمارات، والسعودية والكويت... حاولت أميركا وفشلت، وهي ما زالت تحاول مع الأردن، وربما قريباً ستحاول مع لبنان. على أي حال، إن الوجود الصيني في منطقة الشرق الأوسط متصل أيضاً بالنفط. فالصين هي المستهلك العالمي الأكبر، وها هي تجمع اليوم اثنتين من أكبر الدول النفطية في العالم. فمن الطبيعي أن تهتم الصين بذلك، لأن إنتاج النفط وسعره يهمّانها مباشرة. النفط مُدخل أساسي في إنتاجها الصناعي والزراعي، وبالتالي فأي تحرّك في أسعار النفط ينعكس مباشرة على كلفة الإنتاج في الصين التي تعتمد على الصناعة والتصدير.

سياق الخطوة الصينية واضح للغاية. فعندما قرّرت أميركا استبعاد روسيا من النظام المالي العالمي وفرضت عليها عقوبات، أدّى ذلك إلى خروج أكبر القوى النفطية عن «السيطرة» الأميركية. روسيا قرّرت تسعير النفط المبيع للدول غير الصديقة بالروبل. وقد تبع هذا الأمر كلام من وزراء سعوديين، بانفتاح أكبر منتج للنفط على فكرة بيع نفطه الخام للصين باليوان الصيني. هذا ينعكس بشكل مباشر على سطوة الدولار، الذي اعتَمد أصلاً، بعد انهيار اتفاق «بريتون وودز» على بيع النفط بالدولار لتمدّد سيطرته. طبعاً، هذا يعني أن هيمنة الدولار قد تصبح مهدّدة.

وتستغلّ الصين علاقاتها التجارية الممتازة مع بلدان المنطقة، ولا سيما إيران والسعودية. فهي أكبر مستورد من السعودية في عام 2020، إذ استوردت نحو 20% من المنتجات السعودية المُصدّرة، بقيمة 33,4 مليار دولار. وفي الوقت نفسه كانت في عام 2020 أكبر مُصدّر إلى السعودية، حيث بلغت حصتها من الاستيراد السعودي نحو 22% بقيمة 31,8 مليار دولار. كذلك، استوردت الصين، نحو 54,4% من الصادرات الإيرانية، بقيمة 5,9 مليارات دولار، في حين كانت أكبر مُصدّر إلى إيران بنسبة 33,6% من استيراد الأخيرة، بقيمة 8,5 مليارات دولار. هذه الأرقام تُظهر مدى الترابط الاقتصادي بين الصين وهذين البلدين، وهو ما يُساهم في احتمالات كبيرة لوجود علاقات استراتيجية تربط بينها وبين أكبر دولتين نفطيتين في المنطقة.

الصين ترى في علاقاتها التجارية نقطة قوة لإيجاد التقارب بين البلدين وإبعادهما عن الهيمنة الأميركية، والحديث هنا يشمل الهيمنة بفروعها السياسية والاقتصادية والنقدية.

قضية

انكسار المصارف في أميركا ليس صدفة: الذعر واجب

محمد وهبة

«عندما يبدأ الاحتياط الفدرالي في رفع أسعار الفائدة، فإنه يواصل ذلك حتى ينكسر شيء ما»، هذه العبارة شائعة في «وول ستريت»، وهي تختصر الكثير مما يحصل اليوم. فأميركا تقف اليوم على ضفّة زائفة من الأمل بأنها تقدر على إدارة الأزمة ضمن هامش واسع من التحرّك، بينما كان تحرّكها، أصلاً، هو سبب الأزمة التي يُنظر إليها بوصفها أزمة مصرفية، بينما هي في الأصل أزمة في بنية النظام، حيث سيتم تحميل الاقتصاد الأميركي أولاً، ثم في سائر العالم ثمنَ خيارات بدأت بـ«هندسات» ولا أحد لديه فكرة واضحة عن ثمن نهايتها.

أزمة بنيوية

في واحدةٍ من تصريحاته الأخيرة في مطلع شباط الماضي، استغرب مسؤول الاحتياط الفيدرالي جيروم باول، أن رفع أسعار الفائدة لم يؤثّر سلباً على سوق العمل. قال إن الاحتياط الفيدرالي «مستمرّ في سياسته النقدية المتساهلة برفع الفائدة بنسب ضئيلة، رغم بيانات الوظائف القوية التي ظهرت». بدا باول متحمّساً لزيادة البطالة، باعتبارها المؤشر الذي يقيس على أساسه مدى «جودة» سياساته ونتائجها. وتصريحه هو ترجمة واضحة للعيان عن تلك المقولة الشائعة في «وول ستريت»، إذ إنه يأمل انكساراً ما في سوق العمل يطمر الأزمة تحت أنقاضه. وبالفعل، حصل الانكسار، إنما في قطاع آخر غير متوقع، أو على الأقل خارج اهتمامات الفيدرالي الأميركي، أي في القطاع المصرفي الأميركي. فكلما رفع «الفيدرالي الأميركي» أسعار الفائدة، ظهرت الأصول المصرفية الرديئة، وهو أمر بمثابة إنذار للمساهمين والمودعين لسحب أموالهم من المصرف. وهذا بالتحديد ما حصل مع «مصرف وادي السيليكون» الذي تهافت عليه المودعون والمستثمرون، من أفراد ومؤسسات، أتيحت لهم رؤية المخاطر المحتملة بعدما تلقّوا تحذيرات من صناديق ومؤسسات مالية وسواها. لم يكون بمقدر المصرف الصمود طويلاً في وجه موجة الطلب على الودائع، فأجبر على تصفية أصوله بأسعار أقلّ من سعر شرائها الفعلي، مسجلاً خسائر هائلة وتهافتاً إضافياً على سحب الودائع، وبالتالي ضغطاً إضافياً على سيولته.

لم ينكسر هذا المصرف وغيره من المصارف التي لديها خسائر في ميزانياتها للسبب نفسه، صدفة، بل الأمر مرتبط مباشرة بالسياسات النقدية في أميركا التي دفعت أسعار الفائدة على السندات إلى الارتفاع بهدف امتصاص السيولة النقدية الهائلة التي ضخّها «الفيدرالي» أثناء الجائحة. قبلها، كانت سياسات التيسير الكمّي منذ أزمة عام 2008، قد أدّت إلى طبع الكثير من الدولارات وضخّها في الأسواق. في عام 2008، كانت الكتلة النقدية بمفهومها الضيّق (M1)، تبلغ نحو 1,3 تريليون دولار، ثم تضخّمت لتبلغ 19,6 تريليون دولار في كانون الثاني 2023، أي أنه تضاعف 18,6 مرة. انتهت حقبة ضخّ الأموال بتضخّم في الأسعار، تسارع إثر الحرب الروسية - الأوكرانية ليصبح موجة عالمية تستحوذ على أولوية الاقتصادات الكبرى. ومن قواعد «النيوليبرالية»، بدأت المصارف المركزية حول العالم تمارس أحاديتها في التعامل مع تقلّبات الاقتصاد، إلى أن حصل الأمر المحتوم، وانكسر شيء ما في القطاع المصرفي الأميركي.

حتى الآن، ما زالت الإدارة الأميركية المركزية، بمختلف قياداتها، تسيطر على الأزمة. ورغم أنها تسخّفها أو تقلّل من شأنها، إلا أنها تدرك بأنها أزمة كبيرة ونظامية. فهذا الانكسار المصرفي هو الثاني بعد أزمة عام 2008، وأخطر ما فيه أنه يقع على طرف واحد من العقدة الأساسية التي تولّده، بينما ليس واضحاً ما هو مصير الطرف الثاني. إذ إن زيادة أسعار الفائدة تعني المزيد من الانكسار واتّساع الأزمة في القطاع المالي في أميركا وخارجه، أما التوقّف عن زيادة أسعار الفائدة فيعني المزيد من التضخّم والخسائر الاقتصادية في وقت خلقت فيه أوّل ملامح الأزمة المصرفية نوعاً من الركود. ما لا يحتاجه الاقتصاد الأميركي حالياً هو الدخول في مسار ركود تضخّمي مصدره آلية عمل النظام كلّه. عندها ستتحقق آمال جيروم باول، بانكسار في سوق العمل، وفي الاستهلاك... باختصار،

> خسائر المصارف المفلسة ستتحمّلها المصارف الأخرى التي لديها تأمين على ودائعها
>
> كل مصرف سيحصل على قرض «مدعوم» قيمته توازي مجموع قيمة السندات المسمومة بسعر إصدارها

سيكون الانكسار كبيراً بمقدار التورّم الهائل في طباعة النقود وضخّها في السوق على مدى 15 عاماً.

إدارة الأزمة

رغم حجم المشكلة الكبير، إلا أن إدارة الأزمة متماسكة. قد يكون وراء هذا التماسك أسباب تخفيفية ذات خلفية سياسية. فالأزمة ما زالت في بداياتها، ثم إنه لا يمكن تقديم انتصارات مجانية لكل من روسيا والصين في هذه المرحلة تحديداً. روسيا تمكّنت من فرض التعامل بالروبل مقابل بيع النفط الروسي، وهو ما جنّبها خسائر اقتصادية ضخمة، بينما الصين انطلقت من دول منابع النفط والغاز في دول الخليج وإيران لتعلن نهاية الأحادية الأميركية. هكذا تصبح إدارة الأزمة بكفاءة ضرورة أميركية قصوى.

في هذا السياق، تدخّلت الدولة المركزية في الولايات المتحدة لتوقف الانكسار المصرفي على خطين على النحو الآتي:

- حماية المودعين: بالاستناد إلى «استثناء المخاطر النظامية»، أتيح للمؤسسة الفيدرالية لتأمين الودائع «FDIC» أن ترفع سقف التأمين على الودائع المؤمّنة من 250 ألف دولار للحساب الواحد، إلى كامل قيمة الوديعة في الحساب الواحد. وهذا الأمر يشمل فقط المصارف التي أفلست أو انهارت. طبعاً، هذا الأمر سيتم من خلال وضع يد المؤسّسة على المصرف وتصفية أصوله بالطريقة التي تراها مناسبة. وقد اتخذ هذا القرار من أجل «تجنّب أو تخفيف الآثار السلبية الخطيرة على الظروف الاقتصادية أو الاستقرار المالي»، علماً بأن هذا «الاستثناء» يتطلّب تصويت ثلثي مجلسَي الاحتياطي الفيدرالي ومجلس إدارة FDIC، بالإضافة إلى قرار طارئ يُصدره وزير الخزانة بالتشاور مع الرئيس الأميركي. أما الخسائر التي ستترتّب على الـ«FDIC»، فستم تغطيتها من خلال «تقييم خاص للمصارف كما هو مطلوب من قبل سلطة استثناء المخاطر النظامية».

- دعم السيولة: بالتوازي مع إجراءات حماية المودعين، أعلن الاحتياطي الفيدرالي أنه سيحصل على دعم من الخزانة بقيمة 25 مليار دولار من «صندوق استقرار الصرف» سيستعملها لدعم السيولة المصرفية من خلال الإقراض مقابل ضمان. سيتم إقراض المؤسسات لمدّة سنة، وفق عمليات السوق المفتوحة، بضمانة السندات التي تحملها. وسيكون تخمين قيمة السندات بسعر إصدارها، رغم أن قيمتها السوقية قد تكون أدنى بكثير. المؤهّلون لهذا الأمر: أي مؤسسة إيداع مؤمن فيدرالياً، (مصرف أو جمعية ادّخار، أو اتّحاد ائتماني) أو فرع أميركي أو وكالة لمصرف أجنبي مؤهّل للحصول على ائتمان أساسي...

حجم الأزمة وانتشارها

إذاً، ما الذي تعنيه هذه الإجراءات؟ ببساطة، أول ما تعنيه هو أن الإدارة المركزية قرّرت أن تتدخّل لكبح هذه الأزمة. ستكون محاولة لخنق الأزمة في مهدها، أو التقليل من حصول عدوى «مصرف وادي السيليكون»، ونوعية التدخّل تختلف كثيراً عن التدخّل الذي حصل في عام 2008، إذ تقول الإدارة الأميركية إنها لن تنقذ المصارف المفلسة من خلال شراء الأصول المسمومة، أو إنقاذها بالمال العام. لكن الواقع يختلف قليلاً عن هذه المزاعم. ففي جانب «حماية المودعين»، سيتم تحميل كلفة الخسائر التي تكبّدها «مصرف وادي السيليكون» وسواه من المصارف المفلسة أو المنهارة، إلى سائر المصارف المنضوية في المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع، أي سيتم توزيع الأعباء على القطاع المصرفي. لكن في المقابل، لن تكون هناك تضحية بمصارف أخرى، أو على الأقل هذا ما تدّعيه الإدارة الأميركية في مجال «دعم السيولة». ففي هذا المجال، سيتم إقراض المصارف بضمانة السندات بقيمتها الاسمية يوم إصدارها، باعتبار أن إنعاش هذه المصارف لغاية استحقاق أجل السندات سيعفيها من مسؤولية تحمّل الخسائر الآن. بمعنى آخر، إن فائدة القروض بضمانة السندات هي بمثابة الخسائر المؤجّلة. لكن إنقاذ المصارف من سنداتها المسمومة سيكون عبر قروض من المال العام، أي بواسطة أموال دافعي الضرائب في أميركا. هذه القروض بمثابة دعم للسندات وتأجيل لخسائرها.

يمكن الاستنتاج أن تدخّل السلطة المركزية في أميركا، في مواجهة أزمة «مصرف وادي السيليكون» واحتمالات امتدادها نحو مصارف أخرى (حتى الآن هناك 620 مليار دولار من الأصول المسمومة في القطاع المصرفي داخل أميركا)، أتى على شكل استجابة سريعة هدفها الإبطاء من مفاعيل الأزمة ومن امتدادها، إنما لا تلغيها. القرارات اللاحقة، سواء على مستوى السياسات المالية، أو على مستوى السياسات النقدية، ستحدّد كيف يتفاعل الاقتصاد مع مجريات هذه الأزمة وحجمها وانتشارها. حتى الآن، لم تتمكن السلطة المركزية في أميركا من كبح حالة الذعر في السوق، وإن تمكّنت من تحييد أسواق الأسهم عن الأزمة. الخوف من انهيار في الأسواق المالية أصبح خوفاً من انهيار مصرفي، ثم بات خوفاً يتداخل فيه الانهيار المصرفي مع الركود التضخّمي.

رسم بياني

التأمين على الودائع في أميركا ليس إلزامياً

المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع في أميركا «FDIC»، هي إدارة مستقلّة تابعة للحكومة الفيدرالية، أُنشئت بموجب قانون المصارف في عام 1933 استجابة لآلاف حالات فشل المصارف التي حدثت أثناء الأزمة المسماة «الكساد العظيم». وهي لا تتلقّى أي مبالغ مالية من الكونغرس، بل يتم تمويلها من الرسوم التي تدفعها المؤسسات المالية ومؤسسات الادّخار عموماً، والتي قرّرت أن يكون لديها تأمين على الودائع، علماً بأنه لا يوجد قانون يُجبر المصارف على تأمين ودائعها، ويسمح بأن يكون التأمين جزئياً على محفظة الودائع. مجلس إدارة الـ«FDIC» مؤلّف من خمسة أشخاص يعيّنون بقرار الرئيس الأميركي ومصادقة مجلس الشيوخ، على أن يكون من بينهم المراقب المالي للعملة، ومدير مكتب الحماية المالية للمستهلك.

لدى المؤسسة ثلاث مهام أساسية على النحو الآتي:

- **تأمين الودائع**

مبلغ التأمين القياسي هو 250 ألف دولار لكل مودع في كل مصرف مؤمّن عليه. يقتصر التأمين على الودائع ولا يشمل الموجودات الأخرى كالأسهم والسندات والصناديق المشتركة وبوالص التأمين على الحياة والمعاشات والأوراق المالية. ومهما تعدّدت الحسابات للشخص الواحد، فإن كل حساب جارٍ مملوك لوحده في البنك ذاته هو مؤمّن ضمن السّقف.

- **الإشراف على المؤسّسات المالية**

تشرف «FDIC» بشكل مباشر على أكثر من 5 آلاف مصرف وجمعيات ادخار وتختبرها للتأكد من سلامتها، سواء كانت المصارف حاصلة على تراخيص من الدولة أو من مراجع تنظيمية أخرى. وتتحقق «FDIC» من مدى تنفيذ قوانين حماية المستهلك، مثل قانون فوترة الائتمان العادل، وقانون الإبلاغ عن الائتمان العادل، وقانون الحقيقة في الإقراض، وقانون ممارسات تحصيل الديون العادلة. وهي تتأكد من أن المصارف تطبّق قانون إعادة الاستثمار المجتمعي الذي يتطلب تقديم القروض للمجتمعات التي تتواجد فيها.

- **الحراسة القضائية**

تقوم المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع بأعمال الحراسة القضائية. فهي تعيّن فريقاً لإدارة المصارف أو مؤسّسات الادخار المتعثّرة أو المفلسة. وعندما يعلن المصرف مفلساً من قبل السلطات المعنية، تعيّن المؤسسة تلقائياً بوصفها المكلّفة بإدارة وتصفية أعمال المصرف المفلس، بكل ما يتضمنه ذلك من حماية للموجودات المتبقية، واستلام دفعات القروض والتعامل مع المودعين وتصفية الأصول لتوزيع العائدات على الدائنين.

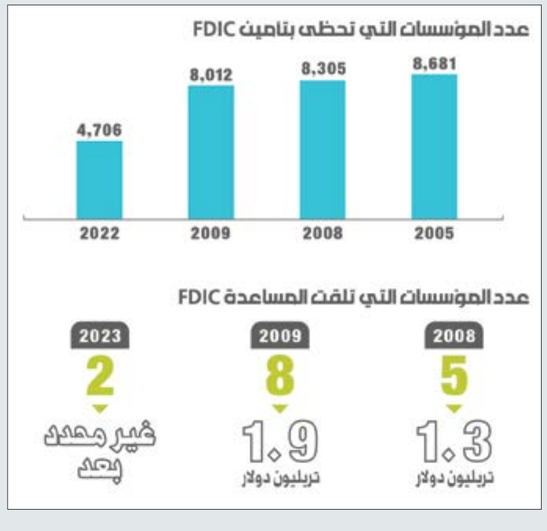

مقال

أزمة القطاع المصرفي الأميركي

انتقال التقلّبات الرأسماليّة إلى سوق الائتمان

ورد كاسوحة

لا تزال المعطيات عن أسباب انهيار المصارف الثلاثة في الولايات المتحدة، تتوالى. لكن ثمّة مؤشّرات بدأت تظهر، لا سيّما في اتجاهات التحليل الأوليّة، توحي بأنّ الأزمة هذه المرّة مختلفة عن نظيرتها في عام 2008 حين انهار بنك ليمان برازرز. وانفجرت مع انهياره أزمة الرهون العقارية. الاختلاف الأبرز عن تلك الحقبة، وحتى عن طريقة المعالجة التي أتبعت حينها، يتمثّل في ردّ فعل الجهات الاقتصادية المعنيّة بالانهيار، وعلى رأسها وزارة الخزانة الأميركية. ففي سياق تناولها لحالات الإفلاس الجديدة، أكّدت وزيرة الخزانة جانيت يلين، على استحالة حصول إنقاذٍ للمصارف عبر الأموال العامّة للدولة. أي عكس ما حصل في عام 2008، حين تقرّرَ أن تكون وجهة المعالجة هي إنقاذ المصارف بدلاً من المقترضين الذي أصبحوا عاجزين عن سداد أقساطهم المنزلية. وأتى خطاب الرئيس الأميركي جو بايدن الذي تطرّق فيه للأزمة، ليؤكّد هذه الوجهة، ويشدّد على أولوية الحفاظ على أموال المودعين أثناء احتواء الإفلاس. ولم ينسَ في سياق هذا التأكيد، الإشارة إلى ضرورة محاسبة إدارات المصارف المفلسة، على سوء ائتمانها، وتبديدها أموالَ المودعين. وهي إشارة واضحة من الإدارة، إلى عدم العودة إلى السياسة السابقة الخاصّة بإنقاذ المصارف على حساب المودعين. على أنها تبقى في إطار سياسي أكثر منه اقتصادي للتنصّل من مسؤولية الديموقراطيين عن الأزمة، لأنّ اتجاهات التحليل، بدأت تشير إلى الأثر الواضح لسياسة رفع أسعار الفائدة على ملاءات المصارف وأصولها.

عكس وجهة التدخّل

الوجهة الجديدة تبدو مدفوعة، ليس فقط بدروس أزمة عام 2008، بل كذلك بالسياسة الاقتصادية العامّة حالياً في الولايات المتحدة حيث ينصبّ التركيز على احتواء التضخّم، حتى لو وصلت معدّلات رفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسيّة وأفضَت إلى ركود كبير. الجزم من جانب يلين، حتى قبل اتّضاح الأسباب الفعلية لإفلاس المصارف الثلاثة، بعدم العودة إلى سياسة إنقاذ المصارف، هو بمثابة تأكيد إضافي بأنّ التراكم الفعلي لم يعد يحدث هنا. هكذا، لا تعود محاولة عزل إفلاس المصارف عن السياسة العامّة المُتّبعة حالياً، مجرّد مناورة للتنصّل من المسؤولية عن الأزمة، أو حتى للتطمين، خوفاً من تأثير الإفلاس على مصارف أخرى وقطّاعات اقتصادية متعاونة مع المصارف المفلِسة. إشارتها، هي بالأحرى، امتدادٌ للتحوّل الذي أصاب الرأسمالية الأميركية جرّاء الأزمة الاقتصادية التي تسبّب بها فيروس كورونا. إذ أصبحت وجهة التدخّل الرأسمالي منذ ذلك الوقت، مرتبطة بقطّاعات الإنتاج الحقيقي، حتى اليد العاملة منها. على اعتبار أنّ السياسة السابقة الخاصّة بالتدخّل لإنقاذ المصارف، قد زادت من حدّة التقلّبات الرأسمالية، بدلاً من الحدّ منها أو تخفيفها، وبالتالي حدّت من الربحية الرأسمالية نفسها. وهو ما جَعَل أسهم الكينزية ترتفع مجدداً، على حساب الوجهة النيوليبرالية الخاصّة بمدرسة شيكاغو، حيث الاتجاه الكلاسيكي للرأسمالية، في تفضيل التصحيح الذاتي للسوق على السياسة النقدية التدخّلية. تحييد حدوث تراكم في قطّاعات الاقتصاد الحقيقي، بدّل نظيره المالي الذي قاد إلى أزمة العام 2008. لم يغيّر وجهةَ الإنفاق فحسب، بل ضاعَفَ من حجمها أيضاً، إذ أقرّت ابتداءً من عام 2020، رُزَم تحفيز في الدول الرأسمالية الكبرى، لم يسبق أن شُهدت هذه الاقتصادات مثيلاً لها حتى في ذروة التقلّبات الرأسمالية السابقة. وقد استُثنِت في معظمها قطّاعات الاقتصاد المالي من الدعم، ليس لأنّ الأزمة في عام 2020 كانت مختلفة، بل لأنّ حجم مساهمة المصارف في الناتج المحلّي الإجمالي لهذه الدول قد تراجع، على إثر الأزمة السابقة، لمصلحة الشركات المتوسّطة والصغيرة التي ذهب إليها جلُّ الدعم. الانعطافة كانت كبيرة، إلى حدّ شمول الدعم، وللمرّة الأولى تقريباً، اليد العاملة مباشرةً من دون الحاجة إلى المرور عبر أرباب العمل أنفسهم، لا بل صُرفت الأموال أحياناً، وفق معادلة مؤقّتة ريثما تنتهي الأزمة، مفادُها؛ عدم الحاجة إلى العمل للحصول على الأجر.

آلية الإنقاذ الجديدة

الأداة الخاصّة برزم التحفيز، والتي ضَخّت الأموال أثناء أزمة الإقفال، وانهيار قطّاعات النقل والسياحة والخدمات، إلى الشركات المتوسّطة والصغيرة، ومعها اليد العاملة، عادت مع الأزمة الحالية، وفي السياق الخاصّ بسوق الائتمان، على شكّل حماية فيدراليّة للمودعين. فمع إعلان مصرف وادي السيليكون إفلاسَه وعجزَه عن تأمين السيولة من الودائع للعملاء، انتقلت إدارته فوراً إلى الوكالة الحكومية للتأمين على الودائع لضمان وصول المودعين إلى حساباتهم المصرفية وفقاً للسقف الذي تضعه الوكالة. وهي بذلك لا تَضْمن الودائع للعملاء أو الزبائن فحسب، بل تؤمّن أيضاً، استمرار تدفُّق الأموال إلى سوق الائتمان، بما يحدّ من التقلّبات الشديدة فيها على ضوء الخلل الكبير الذي أصاب عملية العرض، لمصلحة الطلب. القيود الموضوعة على السحب وفقاً لهذه الآليّة هي أفضل ما يمكن فعله في وضع كهذا، إلى حين تبلوُر الإدارة الجديدة التي يجري التباحُث بشأنها بين الوكالة وكلٍّ من وزارة الخزانة والاحتياطي الفيدرالي، لضخّ

> نجاح الآلية الجديدة في احتواء الأزمة سيكون رغم أهميته «محدوداً» فالمارق كبير ولن ينتهي هنا

الأموال إلى سوق الائتمان التي تضرّرت بشدّة من الانهيار الحاصل.

والحال أنّ شكل التدخّل الحالي للحفاظ على التدفّقات الرأسمالية في سوق الائتمان، وحمايتها من التقلّبات السوقيّة، يشبه إلى حدٍّ كبير نظيرَه الخاصّ بالحفاظ على عناصر عملية الإنتاج، أثناء أزمة كورونا. في الحالتين حصل التدخّل لمصلحة الاقتصاد الحقيقي، وحُيِّدت العناصر التي تسبّب معدّل ربحيّتها غير المقيّد، بإيصال التقلّبات الرأسمالية إلى الحدّ الذي جعل أسواق الائتمان نفسها تنهار، بعد التداعي الذي حصل لعملية الإنتاج، قبل سنوات. ومع أنّ ذلك يُعَدّ امتداداً لتدخّل البنوك المركزية الذي يُعتقد حالياً، على نطاق واسع أنه أحد أسباب الأزمة، لجهة معدّل سعر الفائدة المرتفع، إلا أنّه في النتيجة، حدّ من تأثير «الأصول المسمومة» للبنوك، ومعها طريقة إدارتها، على التدفّقات النقدية في سوق الائتمان. معاودة انتظام عملية العرض والطلب بهذا المعنى لم تكن لتحصل، لو تُركت السيولة أو الملاءة الماليّة لإدارة المصارف وحدها، وهو ما حاولت إدارة مصرف وادي السيليكون فعله في البداية حين جرّبت رسملة الأصول من جديد، لتلبية الطلب الكبير على السحب. الفشل في ذلك لا يُعزى على الأرجح، لحجم الطلب وحدّه، بل لطبيعة الإدارة نفسها، التي يبدو أنها غذّت التقلّبات في السوق، مع عدم قدرتها على التأقلم مع استمرار الاحتياطي الفيدرالي في رفع أسعار الفائدة، لكبح التضخّم. انخفاض الأصول بسبب تضاؤل هامش الربح المتأتّي عن الفارق بين سعري الفائدة على الودائع والقروض، حدّ من قدرة المصارف المُفلِسة على المناورة، لا سيّما مع عمليات معقّدة كإعادة تكوين الاحتياطات النقديّة. وهو ما جعل تدخُّل الدولة، عبر الوكالة الفيدرالية لتأمين الودائع، بالتنسيق مع وزارة الخزانة والاحتياطي الفيدرالي، أمراً حتمياً. ليس فقط لمعاودة رسملة الأصول، بل أيضاً لكبح التقلّبات الشديدة التي بدأت بالتأثير في سوق الائتمان بأكمله، مع الانهيار الذي أصاب «سيغنيتشر بنك»، ووضَعه بدوره، تحت الحماية الفيدرالية للدولة. الحصّلة هنا، كما في حالة الأزمة الاقتصادية للفيروس، هي تقييد السوق، ليس فقط لحماية المودعين كما تقول دعاية وزارة الخزانة، بل أساساً للحفاظ على معدّل الربحيّة الذي أضحى مهدّداً، مع عدم قدرة البنوك على كبح التقلّبات، وبالتالي التهديد بفُقدان مصدر التدفّقات الذي تمثّله ودائع الشركات والأفراد.

الضغوط لتغيير اتجاه السياسة النقدية

على أنّ نجاح الآلية الجديدة في احتواء الأزمة، سيكون على رغم أهمّيته «محدوداً». فالمارق كبير، ولن ينتهي هنا، غالباً. إنّقل أنّ الخلل الذي «تمّ احتواؤه»، مبدئياً، عبر تأميم المصارف المُفلِسة المؤقّت، يتجاوز سوق الائتمان، إلى السياسات النقدية التي يضعها المصرف المركزي، وعلى رأسها، معدّل سعر الفائدة المرتفع. وعلى الأرجح أنّ الاحتياطي الفيدرالي سيكون في المرحلة المقبلة تحت ضغط أسواق الائتمان، وحتى المستثمرين فيها، والذين يدفعون، جميعاً، باتجاه التخلّي عن سياسة الفائدة المرتفعة، لمصلحة معاودة تيسير السياسة النقدية. يعتبر هؤلاء، أنّ هذه السياسة هي التي تسبّبت بانهيار البنوك الثلاثة، لأنّ الميزانيات العمومية للمصارف قد انخفضت، مع الاستمرار في رفع أسعار الفائدة، ما أدّى إلى الانصراف عن حيازة السندات طويلة الأجَل، التي تستثمر فيها البنوك، لمصلحة نظيرتها قصيرة الأجَل.

لكن هذا المنظور للأزمة، «على وجاهته» في ما يتعلّق باتجاهات سوق الائتمان، يتجاهل التأثيرات الإيجابيّة لمعدّل سعر الفائدة المرتفع، ليس فقط على نسب التضخّم التي أظهرت البيانات أخيراً انخفاضها، بل أيضاً، على معدّل النموّ العامّ في الاقتصاد. فالاقتصاد الأميركي، على رغم أزمة التضخّم، استمرّ بتحقيق «نسب نموّ مرتفعة» نسبياً، قياساً على أداء نظيره الأوروبي المُنهَك من تأثير أزمة الطاقة والحرب في أوكرانيا. ويتّضح ذلك، من خلال البيانات الخاصّة بمعدّلات التوظيف ونسب البطالة، اللتين تشهدان تحسُّناً ملموساً، مقارنة مع أدائهما أثناء أزمة كورونا. وقد تعزّز هذا الاتجاه مع تمسُّك الاحتياطي الفيدرالي بسياسة رفع أسعار الفائدة، بغية إبقاء التضخّم عند النسبة التي تتطلّبها اتجاهات النموّ الحاليّة، أي عند نسبة الـ 2% تقريباً. والحال أنّ التوجه الذي بدأ يظهر حالياً، تحت تأثير أزمة إفلاس المصارف واضطراب سوق الائتمان، لمطالبة الاحتياطي الفيدرالي بتيسير السياسة النقدية، بدلاً من التشدّد فيها، هو بمثابة عكس كامل للاتجاه. الأمر الذي سيكبح النموّ المتحقّق مجدداً، على اعتبار أنّ التضخّم سيعود إلى الارتفاع، بمجرّد التخلّي عن رفع أسعار الفائدة، أو حتى خفض وتيرة رفعها، إذا لم يرضخ البنك المركزي، تماماً، للضغوط الحالية من أسواق الائتمان والمستثمرين فيها. عودة التضخّم هنا لا تعني فقط، كبح النموّ الذي لم يستعِد عافيته بعد، من أزمات انهيار الطلب وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، بل أيضاً انتقال التقلّبات الرأسمالية التي تنحصر حالياً في سوق الائتمان، إلى اقتصاد السلع والخدمات مجدّداً. فبعدما أُستعيدت السيطرة عليها، عقب إقرار رزم التحفيز والمزاوجة الدورية بين سياستي التيسير والتشديد الكمّيين، يمكن لرضوخ الاحتياطي الفيدرالي للضغوط المُمارسة عليه من أسواق الائتمان، أن يطلقها من عقالها مرّة أخرى، ولكن في سياق أكثر هشاشة من السابق، مع الأزمة الحالية في القطّاع المصرفي الأميركي. يمكن القول كذلك، مع فقدان البنك المركزي الأميركي المحتمَل، للسيطرة على السياسة النقدية، تحت تأثير الاضطرابات الحاليّة في سوق الائتمان، أنّ التوازن المتحقّق في سوق العمل، معرّض بدوره للانتكاس، إذ إنه حصيلة مزاوجة بين توازنين، سوقي ونقدي، وأيّ خلل في أحدهما، سينعكس حُكماً، على المؤشرات الاقتصادية الخاصّة بالاقتصاد الكلّي، والتي تشهد حالياً تحسُّناً ملموساً، بفعل سياسة احتواء التضخّم. هذا، إن لم تشمل الانتكاسة أيضاً، الأدوات النقدية نفسها، لجهة حصول خلل في تعاقب دورات الركود والتضخّم. وهو ما يضع الاقتصاد الأميركي برمّته، وليس فقط أسواق الائتمان التي تتعرّض لانهيارات متوالية، حالياً، في عين العاصفة.

فشل مصرفي جديد. خطّة إنقاذ حكومية جديدة. ومحاولة جديدة لإلقاء اللوم على المنظّمين ووكالات التصنيف والمحلّلين الماليين لفشلهم في توقّع الانهيار الكبير لمصرف وادي السيليكون «SVB». ثمّة اختصارات باتت متداولة مثل HTM و AFS و LCR و NSFR (سيتم شرحها لاحقاً). وهي كلها مصطلحات مالية أُدخلت بالقوّة إلى قاموسنا اليومي خلال أقلّ من اسبوع. لذا، يحاول هذا المقال إزالة الغموض عن الأحداث التي أدّت الى ثالث أكبر إفلاس مصرفي في تاريخ الولايات المتحدة. وهو أيضاً يطرح عدداً من الأسئلة التي لم يتم تناولها في مكان اخر

بنك وادي السيليكون: دليل للحائرين

أسامة أ. نصر

تتلقّى وحدة إدارة المخاطر والإدارة العليا في مصرف SVB الكثير من اللوم، كما تتم محاسبة وكالات التصنيف الائتماني والهيئات التنظيمية والأطراف الثالثة الأخرى على تجاهل العديد من التحذيرات الصارخة في المستندات المالية الخاصة بالمصرف.

وفي سياق توضيح خلفية ما حدث، من المهم توضيح أنه يجب على المصرف الذي يستحوذ على سندات أن يصنّفها في واحدة من ثلاث فئات بموجب معايير المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة: 1) سندات يحتفظ بها المصرف لغاية تاريخ الاستحقاق (HTM)، 2) سندات للتجارة، 3) سندات للبيع (AFS).

في ظلّ هذه التصنيفات، فإن السند الذي ينوي المصرف الاحتفاظ به لغاية تاريخ استحقاقه ولديه القدرة على ذلك، يُصنّف ضمن فئة HTM. على أن التقلّبات في سعر هذا السند بسبب تغيرات أسعار الفائدة، هي ليست ذات صلة بالنسبة إلى معظم أغراض إعداد التقارير، إذ يواصل المصرف إظهار هذه السندات في ميزانيته العمومية بقيمتها الأسمية بعد احتساب استهلاكها (amortized cost)، ويتجاهل أي تقلّبات في الأسعار عند احتساب أرباحه وخسائره لتلك الفترة.

ضمن الفئة الثانية، أي في حساب السندات القابلة للتداول والتجارة، يتم إظهار جميع التقلّبات في قيمة السند فوراً في بيانات الأرباح والخسائر، وبالتالي في الميزانية العمومية، كجزء من الأرباح غير الموزّعة (retained earnings). ويجب أن يكون إدراج السند في هذه الفئة مصحوباً برغبة المصرف في تداول هذا السند على أمل تحقيق ربح سريع.

أما الفئة الثالثة والمتوسطة AFS، فهي تشمل جميع السندات التي لم يتم تصنيفها في أي حساب HTM أو حساب التداول. المعالجة المحاسبية لهذه الفئة تُعدّ الأكثر تعقيداً. إذ يتم تسجيل التقلّبات في قيمة السند فوراً في الميزانية العمومية، لكن لا يظهر الأمر في بيانات الأرباح والخسائر إلا عندما يتم بيع السند.

تجدر الإشارة إلى أن فئة التداول لم تلعب أي دور في فشل مصرف SVB.

حقائق قضية SVB

الحقائق الأساسية لقضية SVB ليست مثيرة للجدل. فقد اشترى البنك كميات هائلة من السندات عندما كانت أسعار الفائدة (متوسطة وطويلة الأجل) منخفضة للغاية، لكنّ السعر السوقي (أو «القيمة العادلة») لهذه السندات، انخفض بمليارات الدولارات خلال عام 2022 عندما ارتفعت الفوائد بنحو 3%. وبعد تصنيف هذه السندات في فئتي HTM أو AFS، لم يُطلب من المصرف تسجيل هذه الخسائر في بيانات الأرباح والخسائر حتى باع السندات في السوق، وهو الأمر الذي لم يحصل قبل النصف الأول من آذار 2023. ومع ذلك، فإن البيانات المالية ابتداءً من 31 كانون الأول 2022 كشفت بوضوح أن «القيمة العادلة» للأوراق المالية المصنّفة HTM انخفضت إلى 15 مليار دولار بعدما كانت قيمتها الأسمية تبلغ 90 مليار دولار، في حين أن «القيمة العادلة» للأوراق المالية المتاحة للبيع والتجارة انخفضت بنحو 2,5 مليار دولار بعدما كانت قيمتها 28,6 مليار دولار. إذا قورنت هذه الأرقام برأس مال المصرف المطروح في السوق والبالغ 16 مليار دولار، و1,5 مليار دولار من صافي الدخل بعد الضرائب ابتداءً من ذلك التاريخ، يمكن ملاحظة فداحة الأمر.

وعندما تزايدت ضغوط السيولة بشكل كبير، استجابة لقيام العملاء بسحب ودائعهم، استسلم المصرف لتصفية كل محفظته المتاحة للبيع، وبالتالي تحقيق خسارة في بيانات الأرباح والخسائر بقيمة 1,8 مليار دولار بعد الضرائب (أو نحو 2,4 مليار دولار قبل الضرائب). تتوافق هذه الخسارة بشكل عام مع إفصاح المصرف عن أن مدّة استرداد السندات (Duartion) المعتبة على سنوات والبالغ 3,6 الشكل الآتي: 21 مليار دولار × 3% (الزيادة في أسعار الفائدة منذ أوائل عام 2022) × 3,6 (مدّة استرداد السندات) = 2,27 مليار دولار.

لكنّ مشاكل المصرف لم تتوقف هنا. فمحفظة المصرف من سندات HTM تحتوي على 90 مليار دولار (بالقيمة الأسمية) من السندات بمتوسط مدّة استرداد تساوي 6,2 سنوات. وهذا يؤدّي إلى انخفاض القيمة العادلة لهذه السندات بسبب رفع الفوائد بنسبة 3%، على النحو الآتي: 90 مليار دولار × 3% × 6,2 = 16,74 مليار دولار. هذه الخفوضات في القيمة العادلة لا يتم تسجيلها في بيانات الأرباح والخسائر ما لم يقم البنك بتصفية سندات HTM. ولكن مع استمرار ضغوط السيولة الناجمة عن عمليات سحب الودائع، توصّل السوق إلى استنتاج مفاده أنه لن يمرّ وقت طويل قبل أن تصبح تصفية هذه السندات ضرورية، ما أدّى إلى الاعتراف في بيانات الأرباح والخسائر بالخسارة الإضافية البالغة 15 مليار دولار، مقابل 16 مليار دولار قيمة رأس مال الأسهم العادية. والباقي، كما يُقال، هو للتاريخ.

> إخفاق SVB هو دراسة رائعة عن أسوأ جوانب إدارة المخاطر وضعف أداء وكالات التصنيف والفشل التنظيمي

أسئلة للنقاش

من المهم أن نتناول بعد ذلك عدداً من الأسئلة المهمة:

1- هل ينبغي تعديل معايير المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة لتطلب الاعتراف الفوري، من خلال بيان الدخل، بالتغيّر في القيمة العادلة للسندات المتاحة للبيع أو المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (HTM)، 2) سندات للتجارة، 3) سندات للبيع (AFS).

في ظلّ هذه التصنيفات، فإن السند الذي ينوي المصرف الاحتفاظ به لغاية تاريخ استحقاقه ولديه القدرة على ذلك، يُصنّف ضمن فئة HTM. على أن التقلّبات في سعر هذا السند بسبب تغيرات أسعار الفائدة، هي ليست ذات صلة بالنسبة إلى معظم أغراض إعداد التقارير، إذ يواصل المصرف إظهار هذه السندات في ميزانيته العمومية بقيمتها الأسمية بعد احتساب استهلاكها (amortized cost)، ويتجاهل أي تقلّبات في الأسعار عند احتساب أرباحه وخسائره لتلك الفترة.

ضمن الفئة الثانية، أي في حساب السندات القابلة للتداول والتجارة، يتم إظهار جميع التقلّبات في قيمة السند فوراً في بيانات الأرباح والخسائر، وبالتالي في الميزانية العمومية، كجزء من الأرباح غير الموزّعة (retained earnings). ويجب أن يكون إدراج السند في هذه الفئة مصحوباً برغبة المصرف في تداول هذا السند على أمل تحقيق ربح سريع.

أما الفئة الثالثة والمتوسطة AFS، فهي تشمل جميع السندات التي لم يتم تصنيفها في أي حساب HTM أو حساب التداول. المعالجة المحاسبية لهذه الفئة تُعدّ الأكثر تعقيداً. إذ يتم تسجيل التقلّبات في قيمة السند فوراً في الميزانية العمومية، لكن لا يظهر الأمر في بيانات الأرباح والخسائر إلا عندما يتم بيع السند.

تجدر الإشارة إلى أن فئة التداول لم تلعب أي دور في فشل مصرف SVB.

حقائق قضية SVB

الحقائق الأساسية لقضية SVB ليست مثيرة للجدل. فقد اشترى البنك كميات هائلة من السندات عندما كانت أسعار الفائدة (متوسطة وطويلة الأجل) منخفضة للغاية، لكنّ السعر السوقي (أو «القيمة العادلة») لهذه السندات، انخفض بمليارات الدولارات خلال عام 2022 عندما ارتفعت الفوائد بنحو 3%. وبعد تصنيف هذه السندات في فئتي HTM أو AFS، لم يُطلب من المصرف تسجيل هذه الخسائر في بيانات الأرباح والخسائر حتى باع السندات في السوق، وهو الأمر الذي لم يحصل قبل النصف الأول من آذار 2023. ومع ذلك، فإن البيانات المالية ابتداءً من 31 كانون الأول 2022 كشفت بوضوح أن «القيمة العادلة» للأوراق المالية المصنّفة HTM انخفضت إلى 15 مليار دولار بعدما كانت قيمتها الأسمية تبلغ 90 مليار دولار، في حين أن «القيمة العادلة» للأوراق المالية المتاحة للبيع والتجارة انخفضت بنحو 2,5 مليار دولار بعدما كانت قيمتها 28,6 مليار دولار. إذا قورنت هذه الأرقام برأس مال المصرف المطروح في السوق والبالغ 16 مليار دولار، و1,5 مليار دولار من صافي الدخل بعد الضرائب ابتداءً من ذلك التاريخ، يمكن ملاحظة فداحة الأمر.

وعندما تزايدت ضغوط السيولة بشكل كبير، استجابة لقيام العملاء بسحب ودائعهم، استسلم المصرف لتصفية كل محفظته المتاحة للبيع، وبالتالي تحقيق خسارة في بيانات الأرباح والخسائر بقيمة 1,8 مليار دولار بعد الضرائب (أو نحو 2,4 مليار دولار قبل الضرائب). تتوافق هذه الخسارة بشكل عام مع إفصاح المصرف عن أن مدّة استرداد السندات (Duartion) المعتبة على سنوات والبالغ 3,6 الشكل الآتي: 21 مليار دولار × 3% (الزيادة في أسعار الفائدة منذ أوائل عام 2022) × 3,6 (مدّة استرداد السندات) = 2,27 مليار دولار.

لكنّ مشاكل المصرف لم تتوقف هنا. فمحفظة المصرف من سندات HTM تحتوي على 90 مليار دولار (بالقيمة الأسمية) من السندات بمتوسط مدّة استرداد تساوي 6,2 سنوات. وهذا يؤدّي إلى انخفاض القيمة العادلة لهذه السندات بسبب رفع الفوائد بنسبة 3%، على النحو الآتي: 90 مليار دولار × 3% × 6,2 = 16,74 مليار دولار. هذه الخفوضات في القيمة العادلة لا يتم تسجيلها في بيانات الأرباح والخسائر ما لم يقم البنك بتصفية سندات HTM. ولكن مع استمرار ضغوط السيولة الناجمة عن عمليات سحب الودائع، توصّل السوق إلى استنتاج مفاده أنه لن يمرّ وقت طويل قبل أن تصبح تصفية هذه السندات ضرورية، ما أدّى إلى الاعتراف في بيانات الأرباح والخسائر بالخسارة الإضافية البالغة 15 مليار دولار، مقابل 16 مليار دولار قيمة رأس مال الأسهم العادية. والباقي، كما يُقال، هو للتاريخ.

أسئلة للنقاش

من المهم أن نتناول بعد ذلك عدداً من الأسئلة المهمة:

1- هل ينبغي تعديل معايير المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة لتطلب الاعتراف الفوري، من خلال بيان الدخل، بالتغيّر في القيمة العادلة للسندات المتاحة للبيع أو المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (HTM)؟

(من الناحية العملية، قد يرقى هذا إلى التخلّي بالجملة عن إطار العمل الحالي المكوّن من 3 فئات للسندات، واستبداله بإطار بفئة واحدة أو فئتين فقط). الحجّة المؤيدة للاعتراف الفوري بالتغيّر في القيمة هي أن الخسارة، من الناحية الاقتصادية، تحدث من اللحظة التي ترتفع فيها أسعار الفائدة، وأن هذه الخسارة لا يتم تفاديها أو عكسها بمجرد الامتناع عن بيع السند. تشمل الحجج المقابلة حقيقة أن الانخفاض في القيمة العادلة يتم الإفصاح عنه في الملاحظات على البيانات المالية، وأن هذا يسمح للقارئ بتقييم الربحية الحقيقية للمؤسّسة رغم عدم الاعتراف بالخسارة في بيانات الأرباح والخسائر. نحن نتعاطف مع هذه الحجّة المضادة، ولكن نشير إلى أنه في حالة SVB خصوصاً، يبدو أن السوق قد قلّل من تقدير الحالة المرّوعة للمؤسّسة حتى أدّت تصفية محفظة AFS إلى الاعتراف بالخسارة على ضغوط المصارف المتضرّرة تجاه إدارة ترامب. ولكن سواء أكانت هذه المعايير مطلوبة رسمياً أم لا، فإنه من المدهش أن SVB لم يختر تطبيقها طوعاً كجزء من الإدارة الداخلية لمخاطر السيولة.

4- هناك سؤال آخر يدور في أذهان الجميع: إلى أي مدى يمكن تكرّر الثغرات الموجودة في الميزانية العمومية لـSVB في مكان آخر؟

كشف مارتن غروينبيرغ من مؤسّسة التأمين الفيدرالية (FDIC) قبل أيام قليلة أن إجمالي الخسائر غير المحقّقة في جميع أنحاء القطاع المصرفي الأميركي يبلغ 620 مليار دولار. وتشير الأبحاث المنفصلة التي أجراها محللو «وول ستريت» إلى أن الخسائر غير المحقّقة في «جي بي مورغان» و«سيتي غروب» و«بنك أوف أميركا» هي خسائر مادية ولكنها لا تهدّد المصارف بشكل مباشر - باستثناء احتمال انخفض نسبة رأس المال العادي في «بنك أوف أميركا» من 11,2% إلى 6% إذا انعكست الخسائر غير المحقّقة على الفور في ميزانيته. ولوضع رقم 620 مليار دولار في السياق عام، فإنه يصل إلى أربعة أضعاف الأسهم العادية لسيتي غروب، ثالث أكبر بنك في الولايات المتحدة.

5- في عام 2022، ضمّن SVB بياناته المالية بتقييم تأثير زيادة 2% في الأسعار على صافي هامش الفائدة لديه، ولكن ليس على صافي ثروته.

لعقود من الزمن، تضمّنت أفضل الممارسات بين المصارف الرائدة مثل هذه المحاكاة، مع الكشف عن النتائج في كثير من الحالات، من قبل المؤسّسة على أساس طوعي. هذا مهم بشكل خاص في وقت لا يمكن فيه استبعاد أي ارتفاعات أخرى في أسعار الفائدة، بمعزل عن توقعات السوق الحالية. في الواقع، كان من الممكن أن تقدم SVB خدمة كبيرة للجميع لو كشفت، في مطلع 2022 وقبل بداية رفع أسعار الفائدة (إنما بعد التوسّع الهائل في محفظتي HTM و AFS) عن تأثير رفع الفائدة بنسبة 2% على صافي ثروته.

خاتمة

بشكل عام، إخفاق SVB هو دراسة رائعة حول أسوأ جوانب إدارة المخاطر غير الكافية، وضعف أداء وكالات التصنيف، والفشل التنظيمي. لم يكن سراً أن أسعار الفائدة سترتفع بسرعة في عام 2022؛ كان معروفاً لأحدث خرّيجي الجامعات أن أسعار السندات ذات السعر الثابت، وخاصة بالنسبة إلى السندات الطويلة الأجل، ستنخفض بشكل ملموس في مثل هذه البيئة. بالفعل، المصارف التي تمرّ بمرحلة ضغط على سحب الودائع قد تحتاج إلى تصفية جزء كبير من محفظتها الاستثمارية بسرعة، كان هذا السيناريو واضحاً للجميع.

* عمل أسامة نصر محامياً ومصرفياً ومستشاراً مالياً في مدينتي نيويورك وبيروت لمدة 37 عاماً. بدأ حياته المهنية في مكتب المحاماة Shearman & Sterling المتخصّص بالشركات في مدينة نيويورك لمدة 4 سنوات، ثم عمل لمدة 7 سنوات في Citigroup، قبل أن يؤسّس شركة DNA Training & Consulting منذ أكثر من 20 عاماً. وهو حاصل على درجتَي البكالوريوس والماجستير من جامعة كامبريدج في الرياضيات والفلسفة ودكتوراه في القانون من كلية الحقوق في كورنيل.

أوروبا مذعورة

العدوى الأميركية ومتلازمة «كريدي سويس»

تقف أوروبا الآن أمام مشهد مخيف: أزمة «كريدي سويس» التي تعود إلى أكثر من سنة ولا ترتبط مباشرة بالأزمة المصرفية الأخيرة في أميركا واحتمال تمدّد الأزمة الأميركية التي بدأت بمصرف وادي السيليكون إلى مصارف أوروبا المنخرطة في شراء السندات الأميركية. يأتي ذلك فيما بدأت أوروبا تشعر بموجة التضخّم العالمية التي واجهتها أميركا برفع أسعار الفائدة ما انعكس سلباً على قيمة اليورو، فضلاً عن ضيق صناعي ناتج من ارتفاع أسعار الطاقة وهروب المصانع نحو بلدان أخرى. كل هذه المخاوف ستمحو صمود أوروبا في صمت خلال شهور عاصفة بلا الغاز الروسي

ماهر سلامة

تتراكم المشاكل في أوروبا. فبعد المشاكل التي واجهتها صناعاتها بسبب أزمة الطاقة الناتجة من مشاركتها ضدّ روسيا في حرب أوكرانيا، ها هي الآن تقف أمام خطر يهدّد قطاعها المالي بالدخول في متاهة. فالقطاع المصرفي الأوروبي على موعد مع أزمتين مختلفتين بعضهما عن بعض مضموناً، ويمكن أن تجتمعا لتصبح المصيبة أكبر. فالأسواق المالية هناك شعرت بالخطر القادم من أزمة مصرف وادي السيليكون المنتقلة من أميركا إليها، ومن أزمة «كريدي سويس» الواقعة داخل البيت الأوروبي.

تراكم فقدان الثقة

يعدّ «كريدي سويس» من أكبر مصارف العالم. هو ثاني أكبر مصرف في سويسرا، ويملك أصولاً بلغت قيمتها 574 مليار دولار في نهاية 2022. بياناته المالية عن هذه الفترة تشير إلى أنه تكبّد خسائر بقيمة 7 مليارات دولار. التفسيرات تشير إلى أن المصرف تعرّض لضغط من الزبائن الذين عمدوا إلى سحب ودائعهم، وهذا أدّى إلى انخفاض كبير في الدخل المتأتي من أقسام الثروة وإدارة الأصول وإدارة الاستثمار. وأتت الإشارة الثانية في الأسبوع الماضي، من تصريح رئيس البنك الأهلي السعودي، عمّار الخضيري الذي يمثّل الجهة التي تملك 10% من أسهم المصرف السويسري. كان الخضيري واضحاً حين أشار إلى أن البنك الأهلي لن يشارك في عملية دعم رأس مال المصرف. سريعاً، انخفض سعر سهم المصرف بنسبة 30%، وامتدّ الذعر إلى الأسواق المالية الأوروبية حيث انخفضت أسعار أسهم مجموعة كبيرة من المصارف العاملة في أوروبا. ورغم أن «كريدي سويس» حصل على قرض من المصرف المركزي السويسري بقيمة 54 مليار دولار، إلا أن السوق لم تقتنع بأنها خطوة تجعل المصرف السويسري ملاذاً آمناً باعتبار أن قرضاً كهذا قد يكون له انعكاس على السيولة، لكنه يحمل أولوية في السداد على غيره، ما يجعل أزمة المصرف مقلقة أكثر. فقدان الثقة في «كريدي سويس» تراكم على مدى السنوات الماضية. ففي عام 2020، كان هذا المصرف جزءاً من فضيحة أظهرتها تحقيقات توصّلت إلى أن المصرف وظّف محقّقاً خاصاً للتجسّس على مدير وحدة إدارة الثروات لديه، وقد نتج من هذه الفضيحة استقالة المدير التنفيذي للمصرف. وفي السنة الماضية، أدان

> المصارف الاوروبية استثمرت أيضاً في السندات الأميركية التي تسجّل خسائر غير محققة الآن

القضاء السويسري «كريدي سويس» بتهمة الفشل في منع حصول عملية غسل أموال تكشّفت على وقع قضية أخرى، في ما اعتُبر أوّل محاكمة جنائية في ذلك البلد يخضع لها أحد المصارف الكبرى. والمشكلة الأكبر ظهرت عندما تعرّض المصرف المذكور لخسارات ائتمانية بعد إعطائه قروضاً لمؤسّسة «غرينسيل» المالية التي توقّفت عن الدفع بعد إصابتها بتعثّر مالي، تبيّن أن سببه مشكلة كبرى في وحدة تقييم المخاطر في المصرف السويسري. كما أن انهيار شركة «أركيغوس» سبّب للمصرف خسائر بقيمة 5,5 مليارات دولار.

أكبر المساهمين في مصرف «كريدي سويس»

الجهة	الحصة
البنك الأهلي السعودي (السعودية)	10%
شركة قطر القابضة (قطر)	5%
مجموعة عليّان (السعودية)	4.93%
«بلاك روك» (أميركا)	4%

امتداد أزمة «وادي السيليكون»

المشكلة الثانية التي تقرع أبواب القطاع المصرفي الأوروبي هي تمدّد أزمة مصرف «وادي السيليكون» في الولايات المتحدة، إلى خارج القارة الأميركية. فبعدما اتّضحت أسباب انهيار هذا المصرف، وتبيّن أن المشكلة بنيوية، تسلّل الهلع إلى القطاع المالي الأوروبي. فالمشكلة مرتبطة مباشرة بالخسائر غير المحقّقة في قيمة الأصول المحمولة من قبل المصارف. وهذه الأصول هي السندات الأميركية التي تعدّ الأكثر أماناً حول العالم. لكن القيمة السوقية لهذه الأصول انخفضت وباتت تمثّل مشكلة للمصارف التي تحملها، ولا سيما أنها كانت تفترض أن هذه السندات قابلة للسيولة بشكل سريع ومن دون خسارة في القيمة، إنما ما حصل مع مصرف وادي السيليكون هو العكس، إذ تبيّن أنه مع ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية، انخفضت قيمة هذه الأصول وبات تسييلها يرتّب خسائر كبيرة على حامليها. فقد تحوّل هذا الاستثمار إلى أزمة عندما تهافت المودعون لدى مصرف وادي السيليكون على سحب ودائعهم منه، ما أجبره على تسييل السندات بالسعر السوقي لتغطية حاجته إلى السيولة. هكذا تحوّلت الخسائر غير المحقّقة إلى محققة. وهذه الظاهرة ليست حكراً على مصرف «وادي السيليكون»، بل تمتدّ إلى مصارف أخرى في أميركا وأوروبا. ورغم أنه ليست هناك تقديرات عن حجم الخسائر غير المحقّقة في أوروبا بسبب الاستثمار في السندات الأميركية، إلا أنه في أميركا تقدّر قيمة الخسائر غير المحقّقة بنحو 620 مليار دولار. وما يثير القلق أيضاً هو تشابه مصدر الأزمة وسياقها. فالسندات الأميركية التي يمكن أن تخسر الآن، صدرت أيام جائحة كورونا حين كانت معدلات الفائدة الأميركية منخفضة إلى حدود الصفر، وهو أمر حصل أيضاً في أوروبا التي عمدت إلى خفض معدلات الفائدة يومها. إلا أنه بسبب مكافحة موجات التضخّم، اضطرّ الاحتياطي الفيدرالي الأميركي إلى أن يرفع معدلات الفائدة بشكل سريع، وهو أمر لحقته أوروبا بشكل إلزامي وإن حاولت القيام به ببطء مقصود حتى لا تخنق اقتصاداتها. بمعنى آخر، ليس غريباً أن تكون المصارف الأوروبية الحاملة للسندات قد خسرت جزءاً كبيراً من قيمتها خلال عملية رفع أسعار الفائدة من قبل المصرف المركزي الأوروبي.

الفكرة المهيمنة اليوم هي الخوف الكبير السائد في أوروبا من أن تتسبّب أزمة «كريدي سويس» باهتزاز ثقة المودعين الأوروبيين بمصارف القارة العجوز، ما يؤدّي إلى انكشاف هذه المصارف على خسائر السندات التي تحملها منذ فترة الفوائد المنخفضة. وفي هذه الحالة، قد يشهد القطاع المصرفي الأوروبي أزمة غير مسبوقة. وقد بدأ هذا التخوّف بالفعل، إذ أخبر المصرف المركزي الأوروبي وزراء دول الاتحاد أن هناك عدداً من المصارف الأوروبية معرّضة لهذه المخاطر بشكل كبير.

بشكل عام، يقف المصرف المركزي الأوروبي أمام معضلة كبرى اليوم. فمع الهلع الذي يصيب القطاع المالي بسبب أزمة مصرف «وادي السيليكون» في أميركا، أتت مشكلة «كريدي سويس» المتجدّدة، وهو ما يضع المركزي الأوروبي في موقع حرج. فهذا الأخير أيضاً يعاني رغم محاولة وقف موجة التضخّم التي تضرب القارة، ومخاطر حدوث ركود اقتصادي كان متوقعاً حتى قبل هذه الأزمة المصرفية المحتملة.

ندوب في شركات التكنولوجيا

> تبيّن أن هناك نحو 16 شركة في مجال التكنولوجيا وعلوم الحياة في أوروبا، لديها ودائع في فروع «SVB» بقيمة 190 مليون دولار

المؤسساتي الذي كانت تحصل عليه شركات ناشئة لا علم لها بالبيات التشغيل والتسويق، وليس هناك بديل واحد يقدّم كل هذه الخدمات. والشركات التي يترتب عليها دفعات للموردين ستجد مشكلات أيضاً على المدى القريب، أما الشركات التي كان المصرف يملك جزءاً من رأسمالها أو لديها شراكة ما معها، فهي مضطرة أن «تنظّف» صورتها سريعاً.

ومن أبرز شركات التكنولوجيا وعلوم الصحة والحياة التي قالت إن مشكلات في فتح حسابات جديدة في مصارف أخرى. أما الشركات التي كانت تخطّط للمستقبل مع هذا المصرف، فهي الآن عادت إلى مرحلة الصفر. وهذا الأمر يشمل تلك الشركات التي تلقّت نصائح من صناديق استثمارية بأن «بنك وادي السيليكون» على وشك الإفلاس ما أتاح لها سحب أموالها ونقلها إلى مصارف أخرى. عملياً، الخسارة لا تتعلق بالتمويل فقط، بل في الدعم عليه الآن «مركز قوّة» على حدّ تعبير جوناثان هيرشون الذي أدار علاقات عامة عالمية التقنية على مدى 30 عاماً هناك. فمن زبائن المصارف أكثر من 2500 شركة ناشئة كلّها بُنيت على أفكار تكنولوجيا متطوّرة في مجالات متعدّدة، من البرمجة إلى الصحة والألعاب وعملة الكريبتو وغيرها. ومن أبرز المشاركات التي قام بها المصرف مع زبائنه المبتكرون، حصوله على شرائح من أسهم الشركات عند إطلاقها في الاكتتاب العام، مثل FitBit. ويملك المصرف حقوق شراء أكثر من 400 ألف سهم من Coinbase بقيمة دولار واحد للسهم، علماً بأن سعر سهم Coinbase يتجاوز 60 دولاراً.

في ظل هذا الواقع، كشفت الأزمة عن إشكاليات أساسية في عالم الشركات التكنولوجية الناشئة. فإلى جانب خسارتها في الحصول على النصيحة بشأن التشغيل والتسويق والمحاسبة، بات يترتب عليهم أن ينشغلوا في البحث عن تمويل آخر. وفي سياق إفلاس «بنك وادي السيليكون» يبدو أن الفكرة الأكثر رواجاً تتعلق بتوزيع المخاطر مستقبلاً، وهذا يعني أنه بات يترتب عليهم فتح حسابات لإيداع أموالهم لدى أكثر من مصرف، وهذا أمر يخلق صعوبات في الحصول على القروض، ولا سيما أن هذه الفئة من الشركات سبق أن واجهت الضرر اللاحق بالشركات الناشئة بسبب إفلاس «بنك وادي السيليكون» لا يمكن تعويضه بسهولة. فهذه الشركات كانت تتكّل على نظام تمويل لديه خبرة في التعامل مع خصوصياتها على مدى 40 عاماً. كان هو المصرف الوحيد الذي قدّم قروضاً لأولئك العباقرة الذين يبحثون عن تمويل لتنفيذ فكرة ما. والأمر لا يقتصر على ذلك، إذ كان هذا المصرف يشتري حصصاً من الشركات، ويموّل عمليات جارية للتشغيل وتسديد الفواتير، ويصمّم المنتجات ويروّج لها... بإفلاسه تيتّمت هذه الشركات.

لا يُعرف أن هناك مصرفاً آخر غير «بنك وادي السيليكون» لديه اختصاص سوقي في إقراض الشركات التكنولوجية الناشئة. المبتكرون العباقرة الذين لم يكن لديهم أي فرصة في الحصول على تمويل من مصارف أخرى طردتهم لأن لا ضمانات لديهم لسداد القروض، لجأوا إلى هذا المصرف تحديداً الذي كان يدرس المشاريع ويخاطر في الإقراض والمشاركة، ويقوم بعمليات التسويق ويساعد في إدارة التدفقات المالية وفي بيع المنتجات. فعلى سبيل المثال، كانت قروض «بنك وادي السيليكون» بضمانة الإيرادات المتوقعة، ونماذج تمويل أخرى تنطوي على مخاطر أكبر. وهذا النوع من المجازفة أدّى إلى توسّع «الوادي» ليصبح كما هو

لها ودائع في المصرف هي:

- شركة «Roku»: تقدم خدمة بثّ تدفقي تشمل غالبية منصّات الترفيه والميديا. وقالت إن لديها وديعة بقيمة 487 مليون دولار.

- «BLOCKFI»: وهي شركة إقراض للعملات المشفرة، لديها وديعة بقيمة 227 مليون دولار.

- «VIR BIOTECHNOLOG»، تقول شركة التكنولوجيا الحيوية إنها تحتفظ بحسابات تشغيل في «SVB» بنحو 220 مليون دولار.

- «Sunrun»، للطاقة الشمسية، قالت إن لديها ودائع نقدية لدى «SVB» يبلغ مجموعها 80 مليون دولار.

- «OAK STREET HEALTH INC»، وتعنى في مجال الرعاية الصحية، قالت إنها أخذت قرضاً من «SVB» منه سوى على 75 مليون دولار.

- منصّة الألعاب «Roblox»: تقول إن لديها 150 مليون دولار في «SVB».

- شركة «Rocket Lab USA»: وتعنى في مجال إطلاق الصواريخ إلى الفضاء، ولديها نحو 38 مليون دولار.

- مجموعة «Circle» التي تدير واحدة من أكبر العملات المشفّرة المستقرّة في العالم «USDC»، قالت إن لها 3,3 مليار دولار في «SVB».

ولا ينحصر الأمر بالولايات المتحدّة، إذ إن تأثيرات «SVB» تمتدّ إلى خارج الحدود الأميركية، إذ كان هذا المصرف مرغوباً من شركات التكنولوجيا في الصين والدنمارك وألمانيا والهند وكيان الاحتلال الإسرائيلي والسويد، ولديه فرع في المملكة المتحدة وبنك شقيق في الصين هو «SPD». اتفاقية الشراكة بين المصرفين تتيح لأي زبون إنشاء شركة «أوف شور» عبرهما خلال أسبوع واحد فقط. ومن أبرز الشركات الصينية التي لديها ودائع في البنك الشقيق، هي: «BeiGene» واحدة من أكبر شركات الأدوية المضادة للسرطان في البلاد.

وحتى الآن، تبيّن أن هناك نحو 16 شركة في مجال التكنولوجيا وعلوم الحياة في أوروبا، لديها ودائع في فروع «SVB» بقيمة 190 مليون دولار، ومنها مجموعة «TRUSTPILOT PLC» الدنماركية التي تدير منصّة مراجعة (review) عالمية، وشركة «بيسوتكس» التي تعنى بتزيد التكنولوجيا والحلول لصناعة الأدوية، «DIANOMI» التي تعنى بخدمات الإعلان الرقمي، و«GLANTUS HOLDINGS» وهي شركة خدمات سحابية مقرّها إيرلندا، و«ZEALAND PHARMA» وهي دنماركية وتعمل في تطوير الأدوية، ومجموعة الصيدلة (PHAR. AS)، و«PCI-PAL» للخدمات السحابية ومقرها المملكة المتحدة، و«TECHNOPROBE SPA» وهي شركة أشباه موصلات ومقرّها إيطاليا.

دراسة

هل الأزمة اللبنانية «الأسوأ» عالمياً؟ هل تختصر بالجوانب المالية والنقدية؟

أزمة نموذج اقتصادي يتموضع خارجياً

من خلال قراءة متانية للأزمة في لبنان، يمكن إدراك مدى تشعّباتها وتداخلاتها، وهو ما يحدّ من قدرة النماذج القياسية والإحصائية السائدة على تقدير حدّتها وآثارها المتعدّدة الابعاد. في الواقع، إن ذكر كلمة «أزمة» من دون تلازمها مع أي كلمة أخرى (مالية، اقتصادية، سياسية...) هو مقصود بهدف الدلالة على طبيعة الأزمة المركّبة. لذا، هذه المقالة تأتي في سياق تفنيد مقولة «أسوأ ثالث أزمة في التاريخ منذ عام 1850» التي أطلقها البنك الدولي في تقرير صدر في ربيع 2021، ليس من باب النقد السلبي لخلاصة التقرير حول حدّة الأزمة في لبنان ومقارنتها بأزمات عالمية متعدّدة، او من باب توسّل العبور إلى عالم الأحلام وأنّ الاقتصاد «بخير»، إنما لتبيان عدم واقعية هذه المقولة في مقاربة الأزمة اللبنانية على الصعيد العالمي مع الإقرار بحدّتها على الصعيد المحلّي والتاريخي للبنان، وفرملة الحماسة الشديدة لبعض المنتفعين في استخدامها لتسويف طروحاتهم من باب «الضرورات تبيح المحظورات»

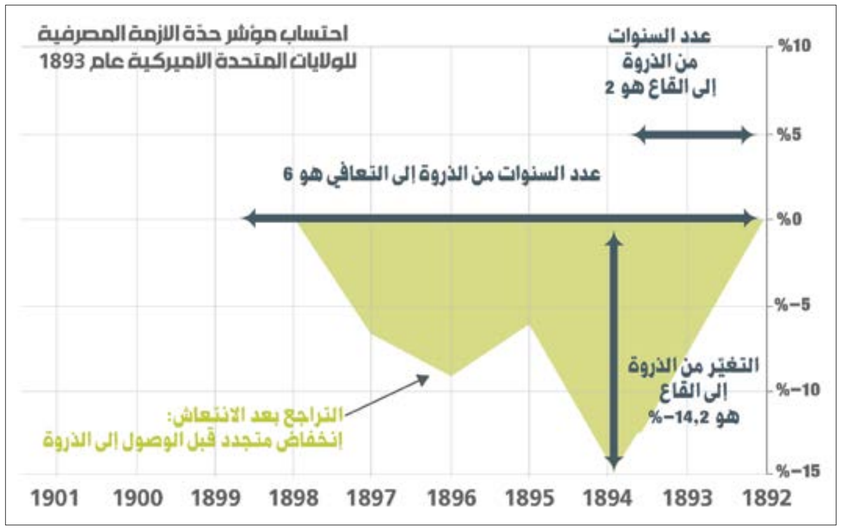

زهراء برو

يشهد لبنان أزمة مالية تحمل في طيّاتها أبعاداً متعدّدة، فهي اقتصادية ومالية ومؤسساتية وسياسية، تضاف إليها الأزمات الطارئة مثل جائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت، وكذلك الحصار والعقوبات الخارجية والنزوح السوري. كل هذه العوامل مجتمعة، أدّت إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي من 52 مليار دولار في عام 2019 إلى 23 مليار دولار في 2021. وفي ظل هذا الواقع المرير، أصدر البنك الدولي في ربيع عام 2021، تقريره الدوري بعنوان «لبنان يغرق: نحو أسوأ ثلاث أزمات عالمية». للوهلة الأولى، يُفهم من هذا العنوان فرادة الأزمة في لبنان وصعوبة حلّها. وبحسب التقرير، فإن الأزمة هي ثالث أزمة مالية لجهة حدّتها منذ عام 1850 بعد أزمة تشيلي في 1926 وأزمة إسبانيا في 1931، في حال اعتماد السيناريو الأسوأ، وسادس أزمة في الحدّة إذا اعتُمد السيناريو المتفائل. وقد تحوّل هذا التصنيف إلى معلم يحتذى به في معظم التقارير المحلية والأجنبية على السواء، التي صدرت وتصدر لاحقاً بعنوان «الإصلاح».

ففي سياق تفنيد خلاصة تقرير البنك الدولي، جرى إعداد دراسة نقدية تحليلية تستند إلى قواعد بيانات الأزمات المالية حول العالم، يمكن اعتبارها بمثابة دليل على استحالة الاستناد إلى قاعدة بيانات واحدة بالطريقة التي اعتمدها البنك الدولي، بسبب عدم وجود توافق واتّساق بين مخرجات قواعد بيانات الأزمات المالية في العالم. وقد جرى التثبّت من ذلك عبر معاينة أبرز قواعد بيانات الأزمات المالية، والتوصّل إلى النتائج الآتية:

1. اعتماد قواعد البيانات الأساسية بشكل رئيسي على المنهج السردي التاريخي الذي قد يخضع لتحيّزات الباحث أو لمدى شمولية وتوفّر المصادر التاريخية التي استند إليها لبناء قاعدته.

2. تباين القواعد المذكورة لجهة تصنيف الدول التي تمّت تغطيتها. فمنهم من يغطّي فقط الدول ذات الاقتصادات المتقدّمة، ومنهم من يجمع بين الدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء.

3. اختلاف في تصنيف نوع الأزمة المالية وتعريفاتها (ذعر مصرفي، أزمة مصرفية بنيوية، ديون سيادية، عملات، مزدوجة، ثلاثية...).

4. تباين في مرجعية الفترة الزمنية المغطّاة ضمن هذه القاعدة، فمنهم من يرجع إلى عام 1800، أو إلى 1870، أو 1970...

5. اختلاف لجهة تحديد سنة بداية الأزمة وسنة التعافي منها، وهذا من أبرز الإشكالات، إذ إنّ تحديد هذين العامين بعدّ من أهم مقاييس حساب حدّة الأزمة.

6. اختلاف المنهجيات القياسية والإحصائية لتحديد خسائر الأزمات المالية بين قواعد البيانات المختلفة، بحيث تنطوي كل منهجية على قيود عدّة.

في هذا الإطار، نجد أن أزمة تشيلي (1926) تُعدّ بحسب القاعدة التي استند إليها البنك الدولي من أكثر الأزمات حدّة في التاريخ. لكن بالعودة إلى قواعد البيانات الأساسية للأزمات المالية، نجد أنّ التاريخ الذي ذكر فيه أزمة تشيلي عام 1926 موجود في قاعدة بيانات واحدة فقط لا غير. ففي قاعدة بيانات Reinhart Rogoff 2014 ذُكر حصول أزمة مصرفية بنيوية في عام 1926، لكن لم تُذكر في كتابهما عام 2009. وذلك بخلاف قاعدة بيانات Bordo et al. 2001 التي تؤرّخ لحصول هذه الأزمة في عام 1925. أما تصنيف BVX (2021)، الذي يستند في تحديد الأزمات إلى معايير كمية، فلم يُسجّل أنّ أزمة قد حصلت في هذا التاريخ أصلاً، بل في عام 1931 عقب الكساد الكبير، إذ تمّت تصفية ثاني أكبر مصرف في تشيلي (Banco Español de Chile) في كانون الأول 1925. لكن تلك الأزمة لم تتحوّل إلى مرحلة الذعر المصرفي، ولم تصبح أزمة مصرفية بنيوية. ففي حزيران 1932 جمّدت الحكومة التشيلية الودائع وأعلنت عطلة مصرفية لمدّة ثلاثة أيام. واعتبر Reinhart & Rogoff (2014) أنّ هذه أزمة ديون وتضخّم وعملة، ولكنها ليست أزمة مصرفية بنيوية.

المشكلة الأساسية في لبنان تكمن في عدم توافر الإرادة والسرعة في اتخاذ القرار

وتعزيزاً لهذه الخلاصة، جرت الاستعانة بقاعدة بيانات أخرى عن الأسباب التاريخية للأزمات المصرفية للباحثين Baron & Dieckelmann 2022 واللذين سجّلا حدوث أزمة مصرفية في تشيلي عام 1925، وتخلّلها مستوى عال من الذعر وإقفال أحد المصارف الخمس الكبرى على الأقل، وأن سبب الأزمة هو انقلاب عسكري. وفي عام 1931 كانت أبعاد الأزمة عالمية نتيجة تراجع صادرات تشيلي من النحاس، بالإضافة إلى تداعيات الانقلاب العسكري. وخلاصة هذا المثال أن الأزمات إلى معايير كمية، فلم يُسجّل ما قد يؤدي إلى حسابات خاطئة في تحديد طبيعتها الحقيقية أو في قياس حدّتها.

وفي مثال آخر، نجد في قاعدة بيانات Laeven and Valencia (2008، 2013، 2018) أن لبنان عانى من أزمة مصرفية بنيوية عام 1990 وأزمة عُملة في 1948. وفي التقرير ذاته يُقدّر الباحثان أن الخسارة أو الفجوة في الناتج المحلّي الإجمالي Output Gap نتيجة هذه الأزمة هي 102% (أي الفرق بين الناتج المحلّي المحقّق، وتقديرات الناتج المحلّي على المدى الطويل)، وتجدر الإشارة إلى أن هذه السنة كانت نهاية الحرب الأهلية في لبنان التي استمرت خمس عشرة سنة، ما يتيح بانتقاد خلاصة التقرير لجهة الربط بالأزمة المصرفية البنيوية فقط متجاهلاً العوامل الأخرى كالحرب الأهلية والعدوان الإسرائيلي وتدمير البنى التحتية وتراجع القطاعات الإنتاجية وهجرة الأدمغة... وخاصة أن المنهجية المعتمدة في هذا التقرير تحتسب معدّلات النمو طويلة الأمد ضمن سلسلة زمنية تمتد على فترة 20 سنة.

وفي تقريره، استخدم البنك الدولي مؤشّر حدّة الأزمة Crisis Severity Index بالاستناد إلى قاعدة بيانات الباحثان راينهارت وروغوف على النحو الآتي: حدّة الأزمة = التغيّر من الذروة إلى القاع (%) + عدد سنوات التعافي للعودة إلى الذروة السابقة. والباحثان، فسّرا هذه الطريقة من خلال الاستعانة بالأزمة المصرفية في الولايات المتحدة الأميركية في عام 1893 التي تظهر أن حدّة الأزمة المصرفية تساوي 20,2، أي جمع التغيّر من الذروة إلى القاع (14,2-) ويضاف إليها 6 سنوات للعودة إلى الذروة قبل الأزمة.

ولتطبيق هذه المعادلة على الحالة اللبنانية اختار البنك الدولي عام 2017 كسنة للقياس عليها واعتبارها تحدّد سنة الذروة في الاقتصاد، علماً بأنه لم يكن اختياراً موفقاً وعلمياً لا سيما أن الأزمة المالية أصلاً سابقة لهذا العام بحسب الخبراء والدراسات، إذ أسهمت الهندسات المالية لمصرف لبنان خلال عامي 2016 و2017 في فرملة الانهيار الوشيك في حينه. كما أنه بحسب التجارب، فغالباً ما يتضخّم حجم الناتج المحلّي بشكل كبير قبل وقوع الأزمة المالية، وهذه من أبرز القيود على هذه المنهجية.

كل هذه الخلاصات تؤكد أهمية معاينة الأزمة في لبنان من جوانبها المتعدّدة، فهي لا تقتصر فقط على الجانب المالي والنقدي بل تتعدّاها إلى أزمة نموذج اقتصادي راسخ وإعادة تموضع له على الساحة الاقتصادية الخارجية. وهذا ما يفرض إيجاد حلول شاملة، ووضع ملف تسوية الأوضاع المالية ضمن رؤية أوسع تتجنّب اقتراف أخطاء النموذج الحالي. أما إذا اقتصر النظر على الأزمة المصرفية في لبنان فقط، فيتبيّن أن التدخلات لمعالجتها (بعناوينها العريضة) تطرح حلولاً تتشابه مع العديد من التدخلات على صعيد حلّ الأزمات المصرفية في العالم منذ قرون عدّة، مثل: ضمان شريحة الودائع حتى 100 ألف دولار، استخدام أداة الإنقاذ الداخلي Bail-in، إنشاء شركة لإدارة أصول الدولة، صندوق لاسترداد الودائع... وبحسب التاريخ والأدبيات الاقتصادية، تمحورت أساليب الحلّ والمعالجة على جانبي الميزانيات المصرفية المعسّرة، ومن أبرزها الإقراض أو مساعدات السيولة، تقديم الضمانات، ضخّ رؤوس أموال، إدارة الأصول، إعادة الهيكلة، تغيير بالقواعد والأنظمة، وحلول أخرى. فمنذ عام 1800 يتارجح استخدام مثل هذه المعالجات، ما يعني أن الحلول للأزمة المصرفية في لبنان ليست عصيّة، بل معروفة ومجرّبة، ويبقى نجاحها مرهوناً باختيار المزيج الأنسب الذي يستفيد من التجارب الدولية ويساعد على النهوض الاقتصادي، ويضمن حقوق المودعين والأجيال القادمة.

ابرز نتائج تأخّر المعالجات محلياً تصفية محفظة القروض للقطاع الخاص بالعملات

غالباً ما يتضخّم حجم الناتج المحلّي بشكل كبير قبل وقوع الأزمة المالية، وهذه من ابرز القيود على هذه المنهجية

إلا أن المشكلة الأساسية في لبنان تكمن في عدم توافر الإرادة والسرعة في اتخاذ القرار. ومن الأمثلة الحاضرة حالياً، ما جرى ويجري منذ أيام في الولايات المتحدة الأميركية مع مصرف «سيليكون فالي»، إذ اتخذ القرار فوراً بالتدخّل لتسوية وضع المصرف وضمان حقوق المودعين وخاصة الصغار منهم، ومنع انتشار العدوى إلى النظام المصرفي. المثال الأميركي معاكس لما يحصل في لبنان الذي كانت لديه فرصة أكبر لضمان حقوق أكبر للمودعين لو بادر منذ ثلاث سنوات لاتخاذ القرار. فقد كان من المتوقع لو جرى تنفيذ خطط التعافي الرسمية المبكرة، ألا يتعدّى سعر الصرف عتبة 5000 ليرة مقابل الدولار الواحد عام 2023. لكن بنتيجة التلكؤ، تخطّى سعر الصرف حالياً عتبة الـ100 ألف ليرة مقابل الدولار. عملياً، كان سعر الصرف الذي سيتم على أساسه إعادة تقييم موازنات القطاع المصرفي يساوي 3500 ليرة مقابل الدولار الواحد وليس 15 ألف ليرة، كما حدّده مصرف لبنان في شباط 2023.

كذلك فإن من أبرز نتائج تأخّر المعالجات محلياً تصفية محفظة القروض للقطاع الخاص بالعملات، إذ استغلّ مقترضون كبار، الفوضى الحاصلة في النظام وقاموا بإغلاق حساباتهم على سعر صرف متدن وتحقيق مكاسب غير مشروعة مستفيدين من الفرق الكبير بين السعر المعتمد رسمياً في حينه (1500 ليرة للدولار) وبين السعر السوقي للدولار الذي بلغ في نهاية السنة الأولى للأزمة 8 آلاف ليرة، ما أتاح إقفال حسابات قروض بقيمة 11 مليار دولار، تم في المجمل تقلّص حجم المحفظة بقيمة 22,2 مليار دولار لغاية نهاية 2022. ومن فواتير هذا التأخير أيضاً، الخسارة الحاصلة في احتياطات مصرف لبنان التي تبدّدت وأصبحت أقل من 10 مليار دولار. وإذا أسقطنا منها حاجة مصرف لبنان إلى حوالى 5 مليارات دولار لإعادة هيكلة ميزانيته، يتبقى حوالى 4,3 مليار دولار، تكاد لا تغطي فعلياً سوى حوالى ثلاث أشهر من الاستيراد.

مكونات عينة من التدخّلات لمعالجة الأوضاع المصرفية

عدد التدخّلات	قبل 1800	1800–1869	1870–1913	1914–1945	1946–1971	1972–1999	2000–2019
الإقراض+ ضخ رؤوس الأموال	0	3	4	21	7	37	24
الإقراض + ضخ رؤوس الأموال+ تقديم الضمانات	0	3	1	8	1	17	16
تغيير القواعد والأنظمة + إعادة الهيكلة	4	7	2	4	1	7	3
الإستجابة من خلال تدخل واحد	41	57	58	70	12	100	66

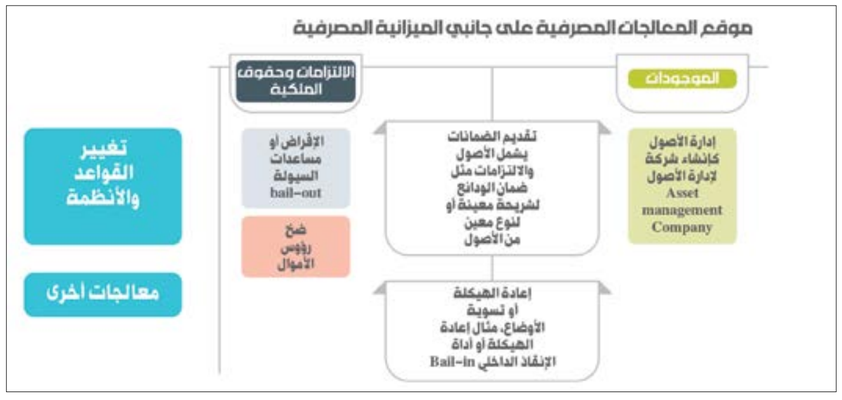

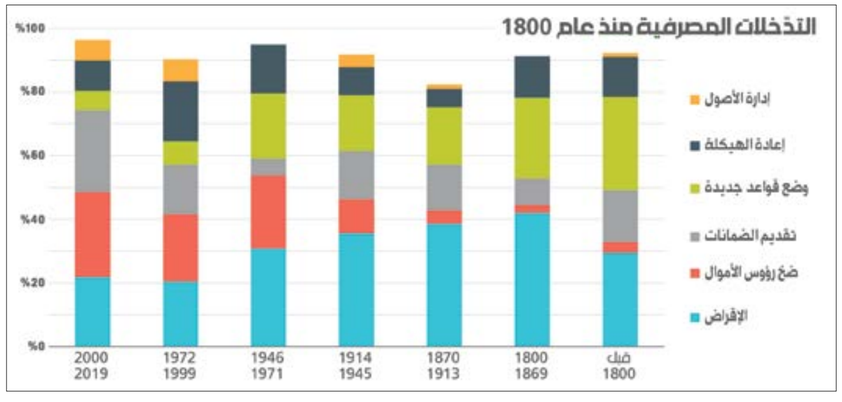

مقال

أوهام تملأ الفراغ [2]

أيّ تكيّف مع الأزمة؟

عبد الحليم فضل الله

كان مرور الوقت هو الرهان الأساسي للساعين إلى تجنّب كأس التصحيحات المُرّة، بعد أن يعتاد الناس بزعمهم على إيقاع الأزمة، لكن الفئات ذات التكوين الاجتماعي الضعيف دفعت ثمناً باهظاً يفوق قدرتها على التحمّل جراء هذا الزعم. وتؤكد ذلك مؤشرات عدّة، ومنها أنّ خُمس اللبنانيين فقط باتوا يحظون بالأمن الغذائي الكامل، والنسبة أقلّ من ذلك في مناطق وأقضية الحرمان المعروفة، وصار أكثر من نصف اللبنانيين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد، ووقع ثلاثة أرباعهم في بطالة كلّية أو جزئيّة أو مقنّعة، فضلاً عن تبديد ما لديهم من مدّخرات، للتعويض عما فقدوه من دخل بدلاً من أن تموّل استثمارات مادية وبشرية منتجة. وهذا يطرح إشكاليّة تستحق الاهتمام في حينه، تتعلق بسبل إعادة تكوين رأس المال في لبنان بوصفها عنواناً من عناوين التعافي والانقاذ.

لكن إذا كان هذا هو حال التكيّف الاجتماعي المؤلم مع الأزمة، فماذا عن التكيّف الاقتصادي؟

توحي المعاينات المباشرة بأنّ بعض القطاعات تفلت تدريجيّاً وبدرجات متفاوتة من قبضة الأزمة، وأكثر ما يبرز ذلك في الأنشطة ذات الإنتاجيّة المنخفضة أو قليلة التعقيد، والتي تعمل في العادة ضمن دائرة الاقتصاد النقدي (الكاش) ولا تحتاج إلى ضخ مستمر للمداخيل ولا إلى تجديدات متواصلة، وهي في العموم أقلّ عرضة للمنافسة من غيرها. ويواصل مصرف لبنان تصوير الأوضاع على هواه، تخفيفاً من حدّة الأزمة حيناً وتنصّلاً من المسؤولية عنها حيناً آخر. وقد نشر في هذا السياق تقديرات عن بوادر نموّ وصل إلى 2% في العام الماضي، وكأنه يقول ألم أخبركم من البداية أنّ الناس سيعتادون وأنّ الاقتصاد سيتمرّن على استيعاب ما حدث. ومع ذلك، لا ننكر وجود إشارات عن تباطؤ النمو السلبي في العام الماضي، وحتى البنك الدولي الذي ما زال يتبنّى مقاربات متشائمة تجاه الوضع المالي والاقتصادي للبنان ويتّخذها ذريعة لتقريع السلطات، خفّض في تقريره الأخير تقديرات الانكماش من 7% إلى 5% تقريباً. والغريب في أمر تقديرات مصرف لبنان أنّه يعتمد على ما يسمّيه المؤشر الاقتصادي العام Lebanon Coincident Index، والذي خسر نحو ثلثي قيمته من نيسان 2018 حتى نيسان 2022، ثمّ استردّ 7,7% من هذه القيمة في شهر أيار الماضي، أي بزيادة مقدارها 20% عن الشهر السابق. هذا الارتفاع الملموس في المؤشر إنّما يتصل بالطريقة الهجينة التي يُحتسب فيها، والتي إن كانت ملائمة أصلاً فإنها لا تتناسب البتّة مع الأوضاع الحاليّة للبنان، فالمؤشر المذكور يتضمّن متغيرات غير ذات دلالة في الوضع الحالي، مثل مقاصّة الشيكّات وإنتاج الكهرباء وطلبات الاستعلام من مركزيّة المخاطر في مصرف لبنان...

تمويل هجين

وحتى لو سلّمنا جدلاً بوجود تحسّن ما في الأداء الاقتصادي العام للبلد، فلا بد من أن نأخذ بالاعتبار أنه نموّ ظرفي وغير قابل للاستمرار ربطاً بالطريقة التي يحدث فيها، وبالنظر إلى هشاشة آثاره ونتائجه. ففي واقع الحال أتى تمويل النشاط الاقتصادي في العام الماضي من مصادر لا تتصف بالاستدامة والصلابة، كالسحب من المدّخرات وتسييل الأصول المالية والحقيقيّة التي راكمها المواطنون في السابق. وفي السياق نفسه، جرى تذويب الأصول الأجنبية المودعة في المصارف والتي تُسحب بالعملة المحليّة التي يصدرها لهذا الغرض المصرف المركزي، أو بالدولارات النقدية المسحوبة من الموجودات الخارجيّة المتبقّية لديه. وتتيح التعاميم التي يصدرها مصرف لبنان تسييل الودائع المحتجزة لدى المصارف على شكل دفعات منتظمة ومتساوية، وهذا يحوّل طبيعتها من أصول مالية ومدّخرات إلى مداخيل.

> في نهاية المطاف سيقع الاقتصاد تحت رحمة مزيج من لعنة الموارد والركود التضخمي

وبخلاف التأثيرات الإيجابيّة لتيار الدخل الناتج من دورة النشاط الاقتصادي الاعتيادي، والذي يتساوى بالتعريف مع تيار الإنفاق (الاستهلاكي والاستثماري)، ومن شأنه أن يحقّق التوازن الاقتصادي المطلوب بين العرض الكلّي AS والطلب الكلّي AD، فإنّ التمويل من خلال السحب من المدخرات يحفّز التضخّم ويترك تأثيرات محدودة ومتلاشيّة الأثر على النمو. هذه الطريقة في التمويل تغذّي من ناحية، قطاعات منخفضة الإنتاجية ولا يعوّل عليها في أن تكون رافعة للاقتصاد، وتعزّز من ناحية ثانية الإنفاق على السلع المستوردة وعلى الخدمات المحليّة غير القابلة للتبادل الدولي، ما يعمّق التأثيرات السلبيّة على النمو والميزان التجاري ويرفع معدّلات التضخّم بأعلى من وتيرة تراجع القيمة الخارجية للعملة الوطنيّة تجاه الدولار والعملات الأخرى. وفي نهاية المطاف، سيقع الاقتصاد تحت رحمة مزيج من لعنة الموارد والركود التضخمي، كما يظهر في تزامن النمو السلبي مع تضخّم فاتورة الاستيراد التي وصلت عام 2022 إلى ما بين 80% و125% من الناتج المحلّي الإجمالي على اختلاف تقديرات الناتج، وهذا رقم غير مسبوق في لبنان.

ومن الوقائع الدالة أيضاً على بوادر ظهور المرض الهولندي، المستغرب حدوثه في ظروف الانهيار، تقلّص الفارق بين مؤشّر أسعار الخدمات المحلّية (كالإيجارات والخدمات الشخصيّة والمنافع الاجتماعيّة..) وأسعار السلع التي تُتبادل دوليّاً ويمكن استيرادها من الخارج، علماً بأن المنتجات التي لا تقبل المتاجرة الدوليّة تنخفض أسعارها بحدّة خلال الأزمات مقارنة بغيرها. وسنصادف أيضاً معطيات عدّة تشير إلى أنّ القطاعات الأعلى إنتاجيّة كانت ولا تزال الأكثر تضرراً من الأزمة.

وبالنتيجة، سواء كان مصدر تمويل الإنفاق والطلب هو السيولة التي يضخّها مصرف لبنان بالليرة اللبنانية، أو تحويلات المغتربين أو السحب من الموجودات الأجنبيّة، فإنها تفاقم الأزمة ولا تساعد على تحقيق تكيّف تلقائي كالذي عرفه لبنان في أوقات سابقة، وليست هي البديل المناسب لانتظام التمويل في جانبَي الإنتاج (العرض) والإنفاق (الطلب) مع الإبقاء على فائض كافٍ لتسوية تدريجيّة للخسائر واستعادة التوازن المالي.

ثلاثة اتجاهات

يتعمّد القائمون على السياسات البحث عن مخارج قريبة وسهلة تعفينا من وطأة الإصلاحات الثقيلة وهمومها، فيما المعالجات الناجعة تقتضي إجراءات منسّقة ومنظّمة ومجهدة، وتنطوي في الغالب على نزاعات وتسويات في الداخل وصراعات ومساومات مع الخارج.

وفي واقع الحال، بيّنت الوقائع وجود انقسام في النظرة إلى الأمور بين ثلاث فئات؛

- فئة ترفض أي إجراء يلحق الضرر بمصالحها أو يعرّضها للمساءلة، ولديها بذلك المصلحة في ترك المياه تمرّ تحت الجسور من دون تدخل، حتى لو صبّت في طاحونة الأزمة. وتكمن نقطة قوة هذه الفئة في أنّها تمتلك الكثير من أدوات التعطيل في الداخل وما يكفي من الامتدادات الخارجية اللازمة لحمايتها.

- فئة ثانية تحصر مقارباتها بما تطلبه المؤسّسات الدوليّة وتعفي نفسها من التفكير بما هو أبعد من النقاط الثماني الواردة في اتفاق الإطار مع صندوق النقد الدولي، ومعظم هؤلاء يقفون في الوسط وليس لديهم ضلع يُذكر في التدهور الحاصل.

- فئة ثالثة، ولعلها أقليّة، لا ترى مجالًا للحل من دون ولوج باب الإصلاحات العميقة والشاملة، ويتأكد ذلك برأيها، كلّما تأخر الإنقاذ وزادت الأوضاع سوءاً. فإذا كان الصندوق يُصوّر بأنه المدخل الوحيد للحلّ، وسلّمنا جدلاً بضرورة الاتفاق معه، فلا بد من أن يترافق ذلك إن حصل مع استراتيجيّة خروج تكفل لنا التحرّر من قبضته في المستقبل، وامتلاك برنامجنا الخاص الذي يتجاوز الآفاق الضيقة للحلول التي يطرحها، والمضمون الاقتصادي الضعيف لوصفاته، والمشروطيّة المفرطة التي تضع المتعاملين معه في طريق دائري، يجدّد مسارات الأزمة ويعيدهم إليها تكراراً.

(بيكس ـ الارجنتين)

*** ينشر هذا المقال بعد تعديلات من الكاتب على النسخة الأصلية التي وردت في النشرة الاقتصاديّة للمركز الاستشاري للدراسات**